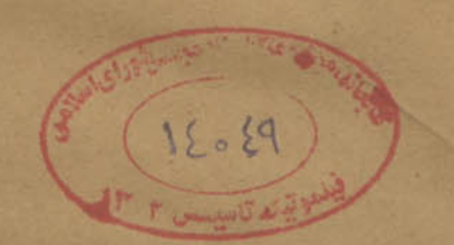
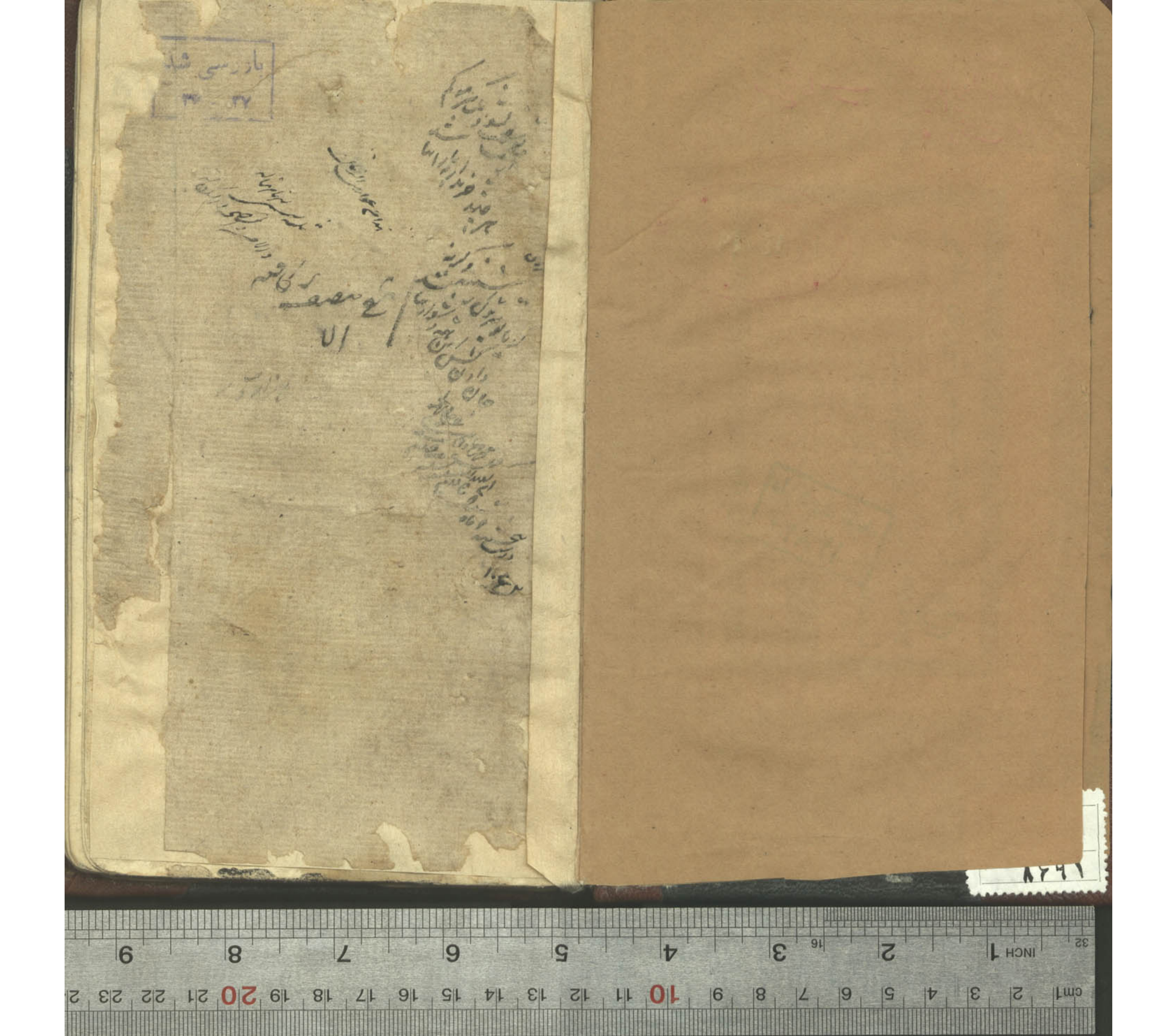
شرح کافیه







والزنة وهذا العدل وان كان تقديريا اذ ليس لنا قاطمة وغالبة عدل عنهما تحقيقا
وانما وجب المصير اليه للعلم بانهم لا يمنعون الا لمانع من الاعراب ولا مانع يمكن
سوى ما قدر فلزم المصير اليه وهو معرب في لغة بني تميم اعراب ما لا ينصرف
الا ما كان آخره راء فانهم يوافقون الحجازيين في بنائه الا القليل منهم فانهم يعممون
الاعراب في جميع الباب وهولاء القليل اجروا على القياس اذ لا فرق بين ما
آخره راء وغيره في موجب الاعراب واذا لم تكن في هذا الباب علة موجبة للبناء
وجب اعرابه فلا فرق بين الراء وغيرها ووجه اللغة الكثرى في بني تميم ضعيف
لانهم فرقوا بين ما آخره راء وغيره لتحصيل الامالة بتحقيق موجبها وهو ضعيف اذ
لم يثبت موجب البناء من قصد حصول موجب الامالة وغاية ما يقال ان تقدير
موجب البناء في الجميع ممكن كما هو لغة اهل الحجاز وتقدير انتفائه ممكن
كالقلى في بني تميم فقصد الفصحاء منهم اثبات التقدير فيما يحصل عنه غرض مقصود
وهو الامالة ونفيه فيما لا يحصل فيه ذلك الغرض وانما اعربوه اعراب ما لا ينصرف
لتحقق العلتين المانعتين للصرف من بعد التعريف والتانيث وقد قيل ان
فيه على هذه اللغة العدل ايضا لما ثبت من بنائهم حضار والباب واحد وقد
تقدم في تعليل هذه اللغة ما يدفع ذلك الاصوات — كل لفظ حكي به صوت
او صوت به للبهائم الى اخره انما بني هذا النوع لان وضعه على ان ينطق
به مفردا الا ترى انك اذا قلت غاق حاكيا لصوت الغراب لم تحتج الى ما تركب
معه لان وضعه على حكايته لا غير ولذلك اذا قلت نخ وشبهه للبعير وغيره
لم تقصد الا الى اسماعه هذا الصوت لجري العادة بانا خته او غيرها عنه
فلم تحتج باعتبار المعنى الذي وضع له الى جزء آخر يتركب معه فان وقع شيء
مركبا من هذا الباب فانما تقصد به اللفظ كقولك نخ صوت للبعير وغاق
حكاية صوت الغراب وتقول قلت غاق وقلت نخ وتقول يحكي صوت الغراب
بغاق وينا خ البعير بنخ فالمعروف ح ان تحكى على ما هو عليه في اصل وضعه
ولا يعتبر تركيبه في الاعراب كما لا يعتبر تركيب قد وضرب ونحوه في الاعراب
وان قصد به اللفظ فان قلت — فقد قالوا الف با الى اخرها غير معربة
فاذا ركبوا اعربوا فلم لا يكون هذا كذلك فالجواب — ان الف با موضوع
اسما المسمى كوضع رجل وفرس والمقصود بوضعه استعماله مركبا فاذا استعمل
غير مركب وجب بناؤه كما لو استعملت رجلا وفرسا غير مركب وعددته
تعديدا بخلاف ما نحن فيه فانه اذا لم يستعمل مركبا لم يقصد به الى مدلول له

صوّ اسمه وانما قصد الى ما ذكرناه من حكاية الصوت او التصويت للبهيمة وقد جاء اعرابه مركبا قليلا كقوله تداعين باسم الشيب فى متثلّم قوله داع يناديه باسم الماء مبغوم يحتمل الامرين ومن جعل نخ وبابه مما يصوّت به للبهائم من اسماء الافعال فهو مخطئ لانها اذا جعلت اسماء افعال وليس فيها شئ هو خبر وجب ان يكون بمعنى الامر والامر باسماء الافعال اقتضاء الفعل من المخاطب فيؤدّى الى ان يكون طالبا مما لا يحتمل امتثال الامر بالخطاب وذلك مما لا يصدر الا عن غفلة فان زعم انا نجد من انفسنا العلم الضرورى بالقصد الى ذلك فهو غلط وانما الحاصل القصد الى انقياده بالصوت الملفوظ به لما اجرى الله العادة بذلك منه عنده لا انه يخاطب ما لا يحتمل بطلب الامتثال **المركبات** ــــــ

كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة الى آخره انما قال ليس بينهما نسبة ليخرج عنه المضاف والمضاف اليه فانه وان كان مركبا فليس مبنيا وليخرج عنه باب تأبط شرا فانه محكىّ على اصله قبل التسمية به وليس الغرض ههنا الا ما حصل بناؤه بالتركيب وهذا المركب على ضربين ضرب يتضمن الثانى معنى الحرف فيبنيان جميعا كخمسة عشر واما الثانى فلتضمنه معنى الحرف واما الاول فلكونه اشبه صدر الكلمة فوجب ان يكون مبنيا وكذلك وقعوا فى حيص بيص وهو جارى بيت بيت وسهلت الصمة بين بين وتفرقوا شغر بغر وشذر مذر وخذع مذع وشبهه وقوله الا اثنى عشر استثناء من باب خمسة عشر لانه مخالفه فى البناء وانما اعرب الاول مع قيام العلة المقتضية للبناء فى بابه لما شبّه بالمضاف من حذف النون منه لان الاصل اثنان وعشرة فلما حذفت الواو بقى اثنان عشرة فكرهوا النون التى تؤذن بالانفصال مع حذف الواو التى تؤذن بالاتصال فحذفوا النون تشبيها له بالمضاف فلما شبّه بالمضاف وجب اجراؤه مجراه فى اعطائه حكم الكلمة لا حكم الجزء فوجب البقاء على الاعراب وبقى عشر على بنائه لتضمنه معنى الحرف الضرب الثانى من تقسيم المركبات ان لا يتضمن الثانى معنى حرف كباب بعلبك فبنى الاول فى هذا الباب لتنزله منزلة الجزء ويعرب آخر الاسمين باعراب المفرد فيقال هذا بعلبك ورايت بعلبك ومررت ببعلبك فلا ينصرف للعلتين هذا هو الفصيح ومن العرب من يستعمل الاول كالمضاف فيعربه اعراب المضاف بالرفع والنصب والجر ويعرب الثانى اعراب المضاف اليه ثم انقسم هؤلاء قسمين قسم يعرب الثانى اعراب ما لا ينصرف وقسم يعربونه اعراب المنصرف فيقول الاول هذا بعلُ بكَّ والثانى هذا بعلُ بكٍّ واما قولهم افعل هذا بادى بدى وبادى بدا وذهبوا ايدى سبا فقد عدّه المحققون من باب المبنيات وهو مشكل فان اصل قولك بادى بدى وبادى بدا بادئ بدئ اى اول مبتداء فهو منصوب على الحال وانما خففت الهمزتان من آخرهما وتخفيف الهمزة لا يوجب بناء الا ترى انك لو خففت فقلت فى مبتداء مبتدى وفى بداء بدا لم تختلف فى انه باق على اعرابه وانما غايته انه كان معربا لفظا فصار معربا تقديرا وكذلك ايدى سبا المعنى ذهبوا مثل ايدى سباء فى تشتتهم وتفرقهم فحذف المضاف واعرب المضاف اليه اعرابه ثم خفف الهمزة من سباء وسكنت الياء من ايدى على التخفيف وذلك لا يوجب بناء والذى يمكن ان يقال فى تمشيته انه لكثرته حتى صار معنى المضاف والمضاف اليه نسيا منسيا فلم يفهم من ايدى سبا الا متشتتين ولا يفهم من بادى بدى الا الاول فشبه ببعلبك فى ان الاول كالجزء فوجب بناؤه فان قلت ــــ فالاعلام المضافة متحقق فيهما ما ذكرته فكان يجب ان يبنى الاول بناء ما ذكرت لان معنى المضاف والمضاف اليه غير مراد فالجواب ــــ ان الاعلام المنقولة اجريت فى كلامهم مجرى الاصول المنقولة هى عنها بخلاف غيرها فلذلك لم يفعل فيها هذا الفعل وفعل فى غيرها **الكنايات** ــــ كم وكذا للعدد وكيت وذيت للحديث الى آخره قال المراد بالكنايات المبنية ولا فلان وفلانة والفلان والفلانة وبابه كناية وليس بمبنى والمراد بالكنايات ههنا الفاظ مبهمة يعبّر بها عما وقع فى كلام متكلم مفسّرا اما لابهامه على المخاطب واما للنسيان فعلى ذلك لا يكون كم من ذلك ولا يستقيم ان يكون الكناية مرادا بها وقوع لفظ عوضا من لفظ او من الفاظ فانه يؤدى الى ان يكون اكثر الكلمات كنايات والى ان يكون نحو اين وكيف وايان ومتى كنايات نعم قد يطلق الكناية ايضا على لفظ عبّر به عن لفظ ليس مثله فى السماجة كما يكنى بهن وهنة عن الفرج وكما يكنى بالغائط عن غيره وكما يكنى بوطيت عن غيره وليس ذلك مرادا ههنا وانما سيق كم فى باب الكنايات لما وافق كذا فى العدد وهو مبنى حتى لا يجعل له باب آخر كما سيقت ما الاستفهامية والشرطية فى ما الموصولة لما وافقتها لفظا وان كانت تخالفها معنى وبناء كم فى الاستفهامية واضح وفى الخبرية اما لكونها موضوعة وضع الحرف او لشبهها باختها او لتضمنها معنى الانشاء وهو بالحروف غالبا فاشبهت ما تضمن معنى الحروف واما كذا فبنى اما لان اصله ذا دخلت عليه كاف التشبيه ثم استعمل على اصله واما لكونه يكون كناية عن المبنى فى نحو خمسة عشر فاجرى مجراه لكونه المتوسط واما كيت وكيت وذيت وذيت فانما بنيتا لانهما وقعتا موقع

موقعَ الجملةِ ولا اعرابَ للجملةِ من حيثُ كونها جملةً فاُجْرِيَتا مُجْراها وهذا البناءُ
يصحُّ ان يقالَ انه حماناسبَ مبنىَّ الاصلِ لانه اَشْبَهَ الجملةَ التي لا اعرابَ لها اللفظيّ
والتقديريّ من حيثُ هي جملةٌ ويصحُّ ان يقالَ انه مما وقعَ غيرَ مركّبٍ لانه لما كان
حكايةً عن الجملة تعذّرَ وقوعُه مركّبا فانه انما يُركَّبُ التركيبُ المقتضي للاعراب
المفرداتُ واما تركيبُ الجملِ من حيثُ كونُها جُملًا فلا يقتضي اعرابا **قوله**
فكم الاستفهاميةُ مميِّزُها منصوبٌ مفردٌ لانها لما كانت للعددِ ووسطُ العددِ مميِّزُه
مفردٌ منصوبٌ جُعلَ كذلك لانه لو جُعلَ لاحدِ الطرفين لكان تحكّما واما الخبريّةُ
فمميِّزُها مجرورٌ مفردٌ ومجموعٌ وانما كان مجرورا لانها للتكثير والعددُ الصريحُ الكثيرُ
مميِّزُه مجرورٌ كمائةٍ والفٍ فكان جرُّه لذلك وانما جاءَ منها لان العددَ الكثيرَ مميِّزُه
كذلك وانما جاءَ مجموعا لان العددَ الكثيرَ فيه ما يُنبئُ عن كميّته صريحا ولما كان هذا
ليس مثلَه في التصريح جُعلَ جمعُه كانه نائبٌ عن معنى التصريح في مثله **قوله**
ويدخلُ من فيهما يعني في الاستفهاميةِ والخبريةِ ودخولُها على الخبريةِ اكثرُ
واذا دخلتْ في الخبريةِ قُدِّرتِ الخبريةُ تامّةً والمميِّزُ مجرورٌ بمن واذا لم تدخلْ
قُدِّرتْ مضافةً ويجوزُ اَنْ تُقدَّرَ تامّةً ويكونُ من مُقدَّرةً **قوله** لها صدرُ
الكلام اَما الاستفهاميةُ فللاستفهام واما الخبريةُ فلما تضمَّنَتْه من معنى الانشاءِ
في التكثيرِ كما انّ رُبَّ لمّا تضمَّنتِ المعنى الانشائيَّ في التقليل وجبَ لها صدرُ الكلام
قوله وكلاهما يقعُ مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لقبولهما العواملَ لذلك فلنتكلّمْ
على مواضعها ليتبيّنَ امرُها فكلُّ ما بعدَه فعلٌ غيرُ مُشتغِلٍ عنه كان نصبا معمولا
على حَسَبِه كقولك كم رجلا ضربتَ وكم غلامٍ ملكتَ وكم ضربةً ضربتَ وكم ضربةٍ
ضربتُ وكم يوما ضربتَ وكم يومٍ ضربتُ فيكونُ مفعولا به ومصدرًا ومفعولا فيه
على حسبِ العواملِ لانه مثلُ قولك اَعشرين رجلا ضربتَ وكثيرًا من الغلمان ملكتُ
واَعشرين ضربةً ضربتَ وكثيرا من الضربِ ضربتُ واعشرين يوما ضربتَ
وكثيرا من الايام ضربتُ فلو قدّرتَ متعلّقا للفعلِ محذوفا على ضعفه صار الفعلُ
مشتغلا عنه فيكونُ كم في موضع رفع فانه يكونُ مثلَ قولك زيدٌ ضربتَ على معنى
ضربتَه وكلُّ ما قبله حرفُ جرٍّ او مضافٌ فمجرورٌ لانه لا يُبطِلُ عملَ الجارِّ بغيره
ولا يتقدّمُ عليه معمولُه فلذلك اُغتُفِرَ تقديمُه على ما له صدرُ الكلام لتنزّلهما منزلةَ
الجزءِ الواحدِ فتقولُ بكم رجلا مررتَ وغلامَ كم رجلٍ ضربتَ ويكونُ اعرابُ المضافِ
كاعرابِ كم لو لم يكن مضافا اليه ولذلك نصبتَ في قولك غلامَ كم رجلٍ ضربتَ
والا فهو مرفوعٌ لانه اذا لم يكن معه جارٌّ وليس بعدَه ما يعملُ فيه ولا يتقدّمُ عليه عاملٌ

آخر

آخرُ وجبَ ان يكونَ مجرّدا عن العواملِ اللفظيةِ فيتعيّنُ للمبتداءِ او الخبرِ فان لم يكن
ظرفا فهو مُبتداءٌ كقولك كم رجلا اخوتُك وكم رجلا ضربتَه لان الفعلَ قد اشتغلَ عنه وان
كان ظرفا فهو خبرٌ كقولك كم يوما سفرُك لانك لو جعلتَه مبتداءً وهي للزمان تعذّرَ
ان يكونَ خبرُها السفرَ كما يتعذّرُ ذلك في مثلِ متى سفرُك فيجبُ اَنْ يقدّرَ السفرُ
مرفوعا مبتداءً ويكونُ ما تقدّمَ ظرفا في موضع رفعٍ على الخبر مثلُه في قولك متى القتالُ
ولو قيل بجواز النصبِ فيما اذا اشتغلَ الفعلُ عنه بضميره في مثلِ قولك كم رجلا ضربتَه
لم يكن بعيدا ويكونُ بمنزلةِ زيدا ضربتَه منصوبًا بفعلٍ دلَّ عليه ما بعدَه الا انه يجبُ
اَنْ تُقدِّرَ بعدَ كم لا قبلها ليلا توقعَها غيرَ صدرِ الكلام فتقدِّرُ كم رجلا ضربتَ ضربتَه
فيكونُ الفرقُ بينه وبين زيدا ضربتَه اَنْ تقديرَ الناصبِ ثَمَّ قبلَ المنصوب وههنا بعدَه
لوجودِ المانعِ من تقديمه **قوله** وكذلك اسماءُ الاستفهامِ والشرطِ يعني في مواضع
الرفعِ والنصبِ والجرِّ فاذا قلتَ بمن مررتَ وبمن تمرُّ امرُّ به فمجرورٌ واذا قلتَ
من ضربتَ ومن تضربْ اضربْ فمنصوبٌ واذا قلتَ من ضربتَه ومن ضربتَه ضربتُه
فمرفوعٌ على ما تقدّمَ **قوله** وفي مثلِ تمييزِ كم عمّةً لك يا جريرُ وخالةً ثلثةُ اوجهٍ
فالنصبُ على الاستفهاميةِ وانْ لم يُرِدْ معنى الاستفهامِ ولكنّه على سبيل التهكّمِ كانه
متحقِّقٌ ذلك ولكنّه ذهلَ عن كميّةِ الاعدادِ فهو يسألُ عنها والجرُّ على انها كم الخبريةُ
على التحقيقِ اي كثيرٌ من عمّاتكم وخالاتكم حلبتْ على عِشاري والرفعُ على اَنْ يكونَ
المميِّزُ محذوفا على انها كم الاستفهاميةُ على المعنى المتقدّمِ او كم الخبريةُ مرّةً على
التهكّمِ او كم مرّةٍ على التكثيرِ فيرتفعُ عمّةٌ على الابتداءِ ومصحّحُه كونه موصوفا
بقوله لك وخبرُه قد حلبتْ وكم على الوجهين اذا رفعتَ عمّةٌ في موضعِ نصبٍ
لانّ الفعلَ الواقعَ بعدَها مسلَّطٌ عليها تسلّطَ الظرفيةِ او تسلّطَ المصدريةِ
ولكون الفعلِ وقعَ خبرًا لا يمنعُه ذلك من عمله فيما قبلَ المبتداءِ الا ترى انك
تقولُ عمرا زيدٌ ضربَ وعمرا زيدٌ ضاربٌ ويومَ الجمعةِ زيدٌ ضاربٌ واذا رفعتَ
عمّةٌ رفعتَ خالةٌ وفدعاءُ واذا نصبتَها نصبتَهما واذا خفضتَها خفضتَهما وذلك واضحٌ
قوله وقد يُحذفُ يعني وقد يحذفُ المميِّزُ للعلمِ به كقولك كم مالُك اي كم درهما
او دينارا على حسبِ ما تدلُّ عليه القرينةُ وكم ضربتَ اي كم ضربةً او مرّةً
الظروف يعني الظروفَ المبنيّةَ لانَّ بعضَها من اقسامِ المبنيّات
قوله منها ما قطعَ عن الاضافةِ كقبلُ وبعدُ ولذلك فوقُ وتحتُ وامامُ وما
اشبهَ ذلك وانما بُنيتْ لاحتياجها الى ذلك المنويّ كاحتياج الحرفِ الى غيره
ولذلك ~~الا اذا اضيفت بالملك الحميم~~ لا يُبنى الا اذا نُويَ واذا لم يُنوَ كانت كالمستقلّة

نحو قوله فساغ لي الشراب وكنت قبلاً اكاد اغص بالماء الحميم وفي القراءة
الشاذة من قبل ومن بعدٍ واجري مجراه لاغير وليس غير وحسب وان لم تكن ظروفا
لكثرتها فلما اشبهت الظروف عوملت معاملتها ولذلك لا تضاف الا الى جملة
لان وضعها المكان نسبة ولذلك افتقرت الى الجملة كافتقار الموصول وما جاء مضافا
الى غير جملة فشاذ لا يعمل عليه ولذلك بقيت على بنائها وقد يدخل عليها ما فيكون
للمجازاة ومنها اذا واذ فانما بنيت للمعنى الذي في حيث ولكن تلك للمكان وهذه للزمان
وهي مختصة بمعنى الاستقبال وفيها معنى الشرط غالبا فلذلك اختير بعدها
الفعل وقد يقع لمجرد الظرفية كقوله تعالى والليل اذا يغشى واشباهها لانك لو جعلتها
للشرط وجب ان يكون جوابها ما دل عليه اقسم المقدر الانشائي فيفسد المعنى
اذ يصير القسم مقيدا ولذلك قوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون
لانك لو جعلتها شرطية وجب ان تقول فهم ينتصرون واما قوله تعالى واذا تتلى
عليهم اياتنا بينات ما كان حجتهم فيمكن ان يقال انها لمجرد الظرفية لمجيء
ما بغير فاء ويمكن ان يقال ان المعنى على قسم مقدر فجاء الجواب للقسم
مثله في قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون ومن يلتزم انه لا يقع بعدها الا الفعل
يلزمه وجوب النصب في باب زيدا ضربته اذا وقع بعدها كما يلزم في ان ونحوها
مما يلزم بعده الفعل واستعمالها للمجازاة بما او بغير ما ضعيف وقد تكون للمفاجاة
فيلزم وقوع المبتدا بعدها كقولك خرجت فاذا زيد قائم وهي ظرف معمول لما
دل عليه من معنى فاجأت كانك قلت فاجأت زمان زيد قائم فيلزم المبتدا
بعدها كانهم قصدوا الى الفرق بين معنييها وكان قياس ذلك ان يمتنع النصب
فيما بعدها اذا وقع في باب زيدا ضربته كقولك خرجت فاذا عبد الله يضربه زيد
ولكنهم جوزوا النصب على خلاف هذه القاعدة مراعاة لصورة المبتدا والخبر
واذ لما مضى وبناؤها اما لما ذكر في اذا واما لان وضعها وضع الحروف ويقع بعدها
الجملتان لانها بمعنى زمان من غير معنى شرط فصح ان يفسر بالفعلية تارة وبالاسمية
اخرى كحيث في المكان ويتصل بها ما فتكون للمجازاة والظاهر انها اذ ضمت اليها
ما كحيثما لا حرف برأسه ومنها اين وانى للمكان استفهاما وشرطا تقول اين زيد
واين تكن اكن ولذلك انى وقد يستعمل للزمان والحال كمتى وكيف وبناؤها واضح
ومتى للزمان فيهما يعني في الاستفهام والشرط تقول متى القتال ومتى تأتني آتك
وايان للزمان استفهاما كمتى في الاستفهام كقوله تعالى ايان يوم الدين اي متى وكيف
للحال استفهاما تقول كيف زيد معناها على اي حال هو واما استعمالها للشرط

اذا دخلت عليها ما فضعيف عند البصريين وجائز عند الكوفيين **قوله** ومذ
ومنذ بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة وانما بنيتا اما لان وضع مذ
وضع الحروف ثم حملت منذ عليها لاتفاقهما واما لان المعنى قطعهما عن الاضافة
ولذلك بنيت منذ على الضم كما بني ما قطع عن الاضافة ومعناهما اما اول المدة
فيليهما المفرد المعرفة كقولك ما رأيته مذ يوم الجمعة اي اول المدة التي انتفت
فيها الرؤية يوم الجمعة وانما وليهما المفرد ليتعين الاولية المقصودة الا ترى
انك لو قلت عشرون يوما او يومان لم يتعين الاولية وانما وليهما المعرفة لتفيد
تعيينها الذي هو المقصود بالذكر الا ترى انك لو قلت ما رأيته مذ يوم وانت تعني
اول المدة لم تفد تعيينا واما بمعنى فيليهما المقصود بالعدد كقولك ما رأيته مذ يومان
ومذ سنة اي جميع المدة التي انتفت فيها الرؤية يومان او سنة وانما وليها
المقصود بالعدد لان الغرض بيان المدة باسرها **قوله** وقد يقع بعدها
المصدر او الفعل او ان وان فيقدر زمان مضاف وانما قدر الزمان لان المعنى
اذا قلت ما رأيته منذ سفره او مذ سافر او مذ انه مسافر اي مذ زمان سفره
فوجب تقدير ذلك لان المعنى عليه وانما حذف للعلم به واما اعرابه فمبتدأ
عند المحققين ما بعده خبره لان المعنى اول المدة يوم الجمعة او جميع المدة يومان
وذلك اوضح وقد وهم الزجاجي في قوله انه خبر مبتدأ مقدم وهو غلط لان المعنى
واللفظ يأباه اما المعنى فلانك مخبر عن جميع المدة بانها يومان وذلك خبر محقق
واما اللفظ فلان يومان نكرة لا مصحح لها فلا يستقيم ان يكون مبتدأ ويكون خبره
اسم زمان مقدما على رأيه لا يسيغ ذلك وانما يسيغه ان لو كان ظرفا له الا ترى انك
لو قلت جميع المدة يومان لم يستقم ان يكون يومان مبتدأ وما تقدم خبره وان
كان اسم زمان لما لم يكن ظرفا له ومنها لدى ولدن وقد جاء لدن ولدن ولدن
لد ولد ولد وانما بنيت لان وضع لد ولد وضع الحروف فاجريت بقية اللغات
مجراها لاتفاقها معها في لفظها ومعناها وهنا اشبه ما يعلل به بناؤها ولو لم يجي
الا لدى ونحوها من لغاتها لم يكن لبنائها وجه لانها مثل عند ولا يختلف في اعراب
عند فكذلك كانت تكون هذه ولكن لما جاء منها ما وضعه وضع الحروف اشبه
الحرف ثم اجري الباب مجرى واحدا كما تقدم ومعناها اخص من معنى عند
لانك تقول عندي كذا لما كان في حوزتك حضرك او لم يحضرك ولدي كذا لما لا يتجاوز عن
حضرتك وقد نصبت بلدن غدوة خاصة دون غيرها تقول من لدن زيد كما تقول
من عند زيد قال الشاعر لدن غدوة وهو بعيد لما يعلم من ان غدوة مضاف اليه

يجب خفضه والما شبهت نونها بنون التنوين او توهم انها نون التنوين فنصب
ما بعدها لوقوعه بعد تمام الاسم كما نصبت زيتا في قولك عندي رطل زيتا وقط للماضي
المنفي بقولك ما رايته قط وانما بنيت لان من لغاتها قط وهو كوضع الحروف فشبهت
اختها بها وعوض المستقبل المنفي بقولك لا افعله عوض اي لا افعله ابدا الا ان ابدا
يستعمل في الاثبات والنفي وعوض مخصوص بالنفي وانما بنيت لقطعها عن الاضافة
لان المعنى عوض العائضين كما يقول دهر الداهرين ولولا ذلك لم يبن ابدا لما لم يقصد
فيها هذا المعنى **قوله** والظروف المضافة الى الجملة اذ يجوز بناؤها على الفتح
ويجوز اعرابها كقوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين ومن عذاب يومئذ ومن خزي يومئذ
وانما بني تشبيها بالظروف المحتاجة كحيث واذ واذا لما تبين بالجملة بيانها
وكذلك يومئذ لان الجملة الواقعة بعد اذ مبينة ليوم ايضا اذا قلت يومئذ
واعربت لان اصلها الاضافة الى المفرد فكانت اضافتها الى الجملة عارضة
فلم يعتد بالعارض وكذلك مثل وغير مع ما وان لقولك قياما مثل ما قام زيد
وقوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت وانما بنيت تشبيها لها بالظروف
المتقدمة حيث كثرت وبنيت بالجملة بعدها لان ما وان يستلزمان الجملة
كما يستلزمها اذ فكما جاز ان يبنى ما يضاف الى اذ من الظروف جوزوا ان
يبنى ما اشبه الظروف لكثرته عند اضافته الى ما يشبه اذ في احتياجه الى الجملة

المعرفة والنكرة

المعرفة ما وضع لشيء بعينه **قوله** ما وضع
لشيء يشمل المعرفة وغيرها **قوله** بعينه يخرج ما عدا المعرفة ولا ينبغي ان تعد
المعرفة بامر لفظي لانها انما كانت معرفة باعتبار المعنى وايضا فان من الالفاظ الفاظا
لفظها لفظ المعارف وهي نكرات كقولهم ارسلها العراك ومررت به وحده
ومررت بهم الجماء الغفير ولسنا نعني بالتعريف ان يكون المدلول معينا للمخاطب
حتى لا يلتبس بغيره وانما نعني به ان يكون اللفظ موضوعا للمعين على خلاف وضع النكرات
في كونها موضوعة لواحد لا بعينه من آحاد مشتركة في معنى كلي **قوله**
وهي المضمرات الى اخرها والمضمرات تقدم ذكرها والمبهمات هي اسماء الاشارة
والموصولات وما عرف بالالف واللام قد يكون تعريف الجنس كقولك الرجل
خير من المرأة وقد يكون تعريف العهد كقولك ما فعل الرجل لرجل معهود
بينك وبين مخاطبك وقد ياتي لواحد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقته
اياه كقولهم ادخل السوق وليس بينك وبينه سوق وجودي معهود والمعرف
بالنداء كقولهم يا رجل لانه لما قصد قصده بعينه وجب ان يدخل في حد المعرفة

والمضاف

والمضاف الى احدها معنى يعني اضافة معنوية لا اضافة لفظية ليخرج نحو
ضارب زيد والحسن الوجه لانها وان كانت مضافة فاضافتها لفظية لا معنوية
بخلاف غلام زيد وغلامك **قوله** والعلم ما وضع لشيء بعينه آخره **قوله**
لشيء بعينه جنس للمعارف كلها وقوله غير متناول غيره مخرج غيره من
المعارف لانها تستعمل لمعين آخر الا ترى انك اذا قلت انت تخاطب زيدا صح
ان تقول انت لعمرو اذا خاطبته ايضا **قوله** بوضع واحد ليندفع وهم
من يتوهم ان زيدا اذا سمي به رجل ثم سمي به رجل آخر فهو متناول غيره فلا يكون
جامعا فاذا قيل بوضع واحد خرج ذلك لانه لا يكون الا بوضع آخر واما نحو اجمع
وبابه فانما كان معرفة بتقدير الاضافة ولكنهم التزموا ترك التلفظ بها لما كان ذلك
معروفا فلا حاجة الى ان يجعل بابا براسه **قوله** واعرفها المضمر المتكلم
لبعد تقدير الالتباس فيه ثم المخاطب لانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم
الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر
بحضرتك فيتوهم ان الخطاب له ولم يرد بالاعرفية الا ما كان ابعد عن اللبس
قوله والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه كقولك جاءني رجل وركبت فرسا هذا موضوع
لواحد شائع في امته لا يختص واحدا دون آخر باعتبار الوضع بخلاف المعرفة

اسماء العدد

ما وضع لكمية آحاد الاشياء ويندرج فيه واحد واثنان لانهما من
اسماء العدد عند النحويين وان لم يكن من العدد عند كثير من الحساب وهو خلاف لفظي
لا معنوي وبيان دخولهما انه لو قيل كم عندك لصح ان يقول واحد او اثنان ويقول
قد بينت لكم عندي وان لم يكن الا واحد او اثنان واما كونهما من العدد عند النحويين
فلا طباقهم على عد واحد واثنين مع ثلثة الى الف **قوله** اصولها اثنتا عشرة
كلمة يعني ان الالفاظ التي يرجع اليها جميع اسماء العدد اثنتا عشرة كلمة وما عدا
ذلك فيتفرع عنها اما بتثنية او جمع او تركيب او عطف على ما يتبين ثم شرع
في تبيين كيفية استعمالها للمذكر والمؤنث على درجاتها فقال تقول واحد واثنان
في التذكير والتانيث على القياس فذكر للمذكر وانث للمؤنث **قوله** ثلثة الى عشرة
يعني للمذكر وثلث الى عشر يعني للمؤنث وخولف باب التذكير والتانيث من ثلثة الى عشرة
فانث المذكر وذكر المؤنث فقيل ثلثة رجال الى عشرة رجال وثلث نسوة الى عشر نسوة
لان الثلثة جماعة والمذكر سابق فانث لذلك ثم ذكر المؤنث وان كانت جماعة ايضا
ليفرق بينه وبين المذكر عند عدم المميز او لانهم ارادوا ان يجمعوا بين تانيثين فيما هو

صح انت

صح فيه

صح رجلا

ثنتان واحدة اثنتان يعني للمذكر واحدة وجرى يعني للمؤنث واثنان صح

صح كالم يبن ابدا

صح الى الجمل

فيما هو كالشئ الواحد لو قالوا الثلثة نسوة **قوله** احد عشر اثنا عشر يعني للمذكر واحدى عشرة
واثنتا عشرة او ثنتا عشرة يعني للمونث كانهم راعوا لفظ الواحد والاثنين في التذكير والتانيث
باعتبار حالة قبل التركيب لانه هو هو وراعوا عشر في حالها مع اخواتها من ثلثة عشر الى
تسعة عشر لانهم غيروا واحدا الى احد وواحدة الى احدى للاختصار **قوله** ثلثة عشر
الى تسعة عشر يعني للمذكر وثلث عشرة الى تسع عشرة يعني للمونث وانما قالوا في المذكر
ثلثة وفي المونث ثلث لانه كان كذلك قبل التركيب فروعي بعده وانما قالوا عشر في المذكر
وعشرة في المونث من ثلثة عشر الى تسعة عشر لانهم كرهوا ان يقولوا في المذكر ثلثة عشرة
وقد امتزجا فجمعوا بين تانيثين فيما هو كالكلمة الواحدة وانما كرهوا ان يقولوا في المونث
ثلث عشر على ما كان اصله في التفريق لذهاب المانع من التانيث مع كونه جماعة
لانه كان القياس ان يقولوا في المونث عشرة ايضا ولكنهم راعوا الفرق فلما حصل
الفرق ههنا بالتانيث بالتانيث في ثلثة عشر ادخلوا التاء في ثلث عشرة في المونث
فيقولون ثلث عشرة على ما يقتضيه اصله كما تقدم **قوله** وتميم تكسر الشين
من عشرة في المونث فيقولون ثلث عشرة الى تسع عشرة كانهم لما كرهوا توالي اربع
فتحات في كلمة واحدة مع الامتزاج بما فيه فتحة عدلوا من فتحه الى الكسرة وفي الفصحى
عدلوا من حركة الى السكون ولا يلزم ذلك في ثلثة عشر الى تسعة عشر اذ ليس في عشر
اربع حركات ولا يلزم ذلك في عشرة اذ لم يمتزج بما فيه فتحه **قوله** عشرون
واخواتها يعني ثلثين واربعين الى تسعين **قوله** فيهما يعني في المذكر والمونث
بلفظ واحد قوله احد وعشرون يعني في المذكر واحدى وعشرون يعني في المونث غيروا
لفظ واحد الى احد ولفظة واحدة الى احدى من احد عشر الى احد وتسعين في الاعداد
المنيفة على العشرات **قوله** ثم بالعطف بلفظ ما تقدم الى تسعة وتسعين
يعني انك تاخذ المفرد من العشرات بلفظ المتقدم وتعطف عليه الفاظ العقود
الى تسعة وتسعين فتقول اثنان وعشرون واثنتان وعشرون الى اثنين وتسعين
او اثنتين وتسعين وثلثة وعشرون وثلث وعشرون الى ثلثه وتسعين وثلث وتسعين
حتى ينتهي الى تسعة وتسعين **قوله** ومائة والف يعني اذا تعديت تسعة وتسعين
قلت مائة وترك ما بين المائة والمائتين لانه قد تبين بقوله ثم على ما تقدم فيما بين المائة
والمائتين على ما تقدم وما بين المائتين والالف على ما تقدم لانه سيبين ان مميز الثلثه
فيه على خلاف القياس وما بين الالف والالفين على ما تقدم **قوله** وفي ثماني
عشرة فتح الياء الى آخره هذا هو القياس لانها ياء قبلها كسرة وجب لها الفتح
فالقياس تحملها فيقال ثماني عشرة وجاز اسكانها على سبيل التخفيف مع كونه

مركبا واذا اجاز في مثله يا دار سندباد عفت لا اثافيها فههنا اجوز **قوله** وشذ حذفها
بفتح النون لانها ان حذفت للتخفيف فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاني القاضي اذا
حذفت الياء الا ان الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا فروعي زيادة استثقاله بجعل موضع الكسرة
فتحة **قوله** ومميز الثلثه الى العشرة مخفوض مجموع اما خفضهم فلانهم استعملوا
مضافا لان ما بعده هو المقصود فلو ذهبوا ينصبونه لصار ما ليس بمقصود كانه المقصود
الا ترى انه الذي يوصف دون الاول في مثل قوله نعم اني اراني سبع بقرات سمان ولا يرد على
ذلك لا احد عشرة الى تسعه وتسعين اما في العقود فلتعذر الاضافه اذ لا يستقيم ابقاء النون
وحذفها واما في احد عشر وبابه فلكراهة ان يصيروا ثلثه اسماء كالاسم الواحد فان قلت
فقد قالوا خمسة عشر زيد وهذه خمسة عشرك قلت ليس هذا مثل ذلك لان المضاف اليه
ثم هو المقصود بالاول في المعنى وانما جئ به لبيانه فكان الجميع كالشئ الواحد والمضاف اليه
ههنا مغاير للاول فلم يكن معه كالشئ الواحد وانما كان مجموعا ليطابق العدد في معنى
جمعه لفظا كقولك ثلثة رجال او معنى كقولك ثلثة رهط وثلثة ذود **قوله** لا في ثلثمائه
الى تسعمائه استثناء من قوله مجموع لانه لم يجمعوا مائة اذا ميزوا بها ثلثا وان كان القياس
جمعها على ما تقدم فيقال ثلث مئات او مئين ولكنهم كرهوا الجمع لما تكرر فيه معنى التانيث
فعاملوه بالخفة لذلك الا ترى انك اذا قلت ثلثمائة امراة فجمعت مائة صار فيما هو كالاسم
الواحد تانيثان وجمع فتركوا جمعه لذلك بخلاف ثلثة رجال وبخلاف ثلثة آلاف
قوله ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد اما نصبه فلما تقدم
واما افراده فلانه انما جاء لتبيين الذات مثله في عشرين رجلا وهو حاصل بالافراد
كما يحصل بالجمع فكان الافراد اخف **قوله** ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه
يعني تثنية مائة والف كقولك مائتا درهم والفا درهم **قوله** وجمعه يعني وجمع
الالف اذ تقدم ان المائة في العدد لا تجمع كقولك ثلثمائة درهم كما تقدم فلو قال
وجمعهما لكان خطاء وانما كان مخفوضا لانه امكن اضافته على قياس اصل العدد فكان
اولى لان تنوين مائة والف ونون التثنية فيهما وتنوين جمع الف سايغ اسقاطها
للاضافه كتنوين ثلثه الى عشرة وانما كان مفردا مع ان القياس جمعه كما جمعوا في ثلثة
دراهم للعلة المتقدمة لانه لما كثر العدد فيه كرهوا جمع مميزه فاتوا به مفردا لذلك
قوله واذا كان المعدود مونثا واللفظ مذكرا او بالعكس فوجهان يريد مثل
شخص اذا اطلقته على امراة ونفس اذا اطلقتها على رجل فالشخص المعدود
فيه مونث واللفظ مذكر والنفس المعدود فيه مذكر واللفظ مونث فلك
ان تعتبر اللفظ وهو الاقيس ولك ان تعتبر المعنى فتقول ثلثة اشخص وانث

وانت تعنى النساء وثلث انفس وانت تعنى الذكور ويجوز ان تعتبر المعنى فتقول ثلثة انفس للرجال وثلث اشخص للنساء وانما كان اللفظ اقيس لانهم لما حملوا على هذه الالفاظ بالتذكير والتانيث لم يعتبروا مدلولاتها الا ترى انك تقول شخص حسن رايته وان كان مونثا ونفس حسنة رايتها وان كان مذكرا قال الله تعالى خلقكم من نفس واحدة والمراد به آدم عليه السلام فلولا مراعاة اللفظ لم يقل واحدة قوله ولا تميز واحد واثنان الى آخره من الفاظ العدد انما قصد بها الدلالة على نصوصية العدد لما لم يكن الجمع مفيدا ذلك فلو قالوا رجال لم يعلم عددهم ولو قالوا ثلثة واقتصروا لم يعلم ما هو فلما كان قولك رجل ورجلان ينبئ عن المعنيين معا استغنى عن لفظ العدد معه فلم يقولوا واحد رجل ولا اثنا رجلين لان قولهم رجل ورجلان يغنى عن ذلك فكان ذكر العدد ضائعا وكذلك جميع اسماء الاجناس وتثنيتها كقولك درهم ودرهمان فلا يقال واحد درهم ولا اثنا درهمين قوله وتقول للمفرد من المتعدد باعتبار تصييره الثانى والثانية الى العاشر والعاشرة لا غير يعنى انك تشتق من لفظ العدد اسما للمفرد منه تارة باعتبار تصييره لانه هو الذى صير ما انضم اليه على العدد المشتق منه من اسمه فتقول الثانى للمذكر والثانية للمونث الى العاشر والعاشرة لا غير اى لا يتعدى باعتبار هذا المعنى العاشر والعاشرة لانه انما اطلق باعتبار كونه مصيرا عددا اقل منه بواحد الى ذلك العدد الذى اشتق منه وذلك من قولهم ثلثتهم وربعتهم وانما يكون ذلك فيما كان اقل منه بواحد واما ما تعدى العشرة فليس ثم فعل بمعنى جعلتهم احد عشر فما فوقه فيشتق منه اسم لذلك وتارة باعتبار حاله من غير ان يتعرض فيه الى انه مصير لكن معناه واحد من جملة هذا العدد فاذا قلت الثانى فمعناه واحد من اثنين واذا كان لذلك استعملته فيما زاد على العشرة ايضا للذهاب المانع فتقول الحادى عشر فى المذكر والحادية عشرة فى المونث وكذلك الى التاسع عشر والتاسعة عشرة وانما بنى للتركيب المقتضى لبناء الاسمين معا مثله فى احد عشر لان المعنى تاسع وعشرة كما فى قولك الثالث والعشرون بهذا المعنى الا انه ثم لم تحذف منه الواو فلم تبن وههنا حذفت الواو فبنيا مثلهما فى ثلثة وعشرين وثلثة عشر وقد وقع فى بعض المصنفات الحادية عشر الى التاسعة عشر فى المونث وكذلك وقع فى المفصل وهو غلط لانهم لما ذكروا الاسمين فى الحادى عشر والثالث عشر انثوا الاسمين فى الحادية عشرة الى التاسعة عشرة وانما ذكروا الاسمين فى الحادى عشر والثالث عشر لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر وثلث عشرة فانه للجماعة على ما تقدم قوله ومن ثم فى الاول ثالث اثنين يعنى

ثلاث عشرة

انك

انك اذا اضفته فانما تضيفه الى عدد اقل منه فلو اضفته الى عدد اكثر منه او مساو فسد المعنى لان ثالثا لا يصير ثلثة ثلثة وانما يصير اثنين ثلثة وكذلك رابع وخامس على هذا التقدير ومنه قوله تعالى ما يكون من نجوى ثلثة الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم وتقول فى المعنى الثانى ثالث ثلثة فتضيفه الى موافقه فى العدد لان المعنى واحد منه فلو اضفته الى اقل او اكثر فسد المعنى لان الثالث فى هذا المعنى ليس واحدا من اثنين ولا اربعة وانما هو احد ثلثة فوجب اذا اضيف ان يضاف اليه ومنه قوله تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلثة قوله وتقول حادى عشر احد عشر على الثانى خاصة الى آخره يعنى انه اذا زاد على العشرة لا يستعمل الا على المعنى الثانى كما تقدم لتعذر المعنى الاول فلا يضاف اذا الا الى مساويه فى العدد فتقول حادى عشر احد عشر الى تاسع عشر تسعة عشر وحادية عشرة احدى عشرة الى تاسعة عشرة تسع عشرة وان شئت حذفت عشر من الاول تخفيفا فقلت حادى احد عشر وحادية احدى عشرة الى تاسع تسعة عشر وتاسعة تسع عشرة لان ذلك لا يلتبس وينبغى ان يكون الاول على هذه اللغة معربا لذهاب التركيب المقتضى للبناء فيه

المذكر والمونث

المونث ما فيه علامة التانيث لفظا او تقديرا والمذكر بخلافه قوله لفظا يعنى مثل قولك ضاربة وظلمة وصحراء وذكرى ونعنى بالتقدير مثل قولك اذن وعين فان التاء مقدرة لقولك اذينة وعيينة ومجيئها فى التصغير يدل على انها مرادة اذ لا تجئ قياسا الا ما هو فى صيغة المكبر لفظا او تقديرا ولم يات فى التقدير الا التاء والمذكر بخلافه اى لا يكون فيه علامة التانيث قوله والالف مقصورة او ممدودة وقد زاد بعضهم الياء فى قولهم هذى امة الله وزعم انها للتانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمونث او يكون الياء بدلا من الهاء فى قولك هذه امة الله ثم الكلام فى المذكر والمونث فى قسم المتمكن وهذه من قسم المبنيات فلا وجه لذكرها قوله وهو حقيقى ولفظى فالحقيقى ما بازائه ذكر من الحيوان كقولك امراة لان بازائها رجلا وناقة لان بازائها جملا ولا فرق بين ان يكون فيه تاء لفظية او مقدرة كجدى وعناق قوله واللفظى بخلافه وهو ان لا يكون بازائه ذكر من الحيوان كظلمة وعين ولا فرق بين ان يكون حيوانا او غيره كدجاجة وحمامة اذا قصد به مذكر فانه مونث لفظى ولذلك كان قول من زعم ان النملة فى قوله تعالى قالت نملة انثى لورود تاء التانيث فى قالت وهما لجواز ان يكون مذكرا فى الحقيقة وورود تاء التانيث لورودها فى فعل المونث اللفظى ولذلك يقال عندى ثلث من البط ذكور فياتون بالعدد بالعدد مونثا وان كان ذكورا لما كان مفرد البط بطة فالتانيث

٧

لفظيٌّ وليس ذلك كتانيث اسماء الاعلام فانه لا يُعتبر فيه الا المعنى دون اللفظ خلافا
لبعض الكوفيين والسرُّ فيه هو انهم نقلوها عن معانيها الى مدلول آخر فاعتبروا فيها
المدلول الثاني ولو اعتبروا تانيثها لكان اعتبار المدلول الاول فيفسد المعنى فلذلك
لا يقال عندنا في الاعلام اعجبتني طلحة خلافا لبعض الكوفيين **قوله** واذا اسند
الفعل اليه فبالتاء الظاهر قوله اليه يعني الى المونث مطلقا كقولك قامت هند وهند
قامت واعجبتني العين والعين اعجبتني والحاقهم هذه التاء للايذان من اول الامر
بان الفاعل مونث فان كان المونث حقيقيا لزم في ظاهره ومضمره لمطابقة المعنى واللفظ
جميعا وان كان المونث غير حقيقي لزم في مضمره وانت بالخيار في ظاهره فتقول العين
اعجبتني بالتاء لا غير واعجبني واعجبتني العين بحذف التاء واثباتها وانما جاز ذلك في
الظاهر لان التانيث فيه لفظي لا معنوي وفي لفظه ما يشعر به فاستغنى عن الحاق التاء
في الفعل لذلك ولم يستغن عنها في مضمره لفوات الصيغة الظاهرة الدالة على كونه
مونثا فان صيغة الضمير الراجع الى المونث في هذه المواقع مثله للمذكر وحكم الاثنين
فيما ذكرناه في المونث على اختلاف اقسامه حكم المفرد في هذه العلامة فلذلك تقول
قامت الهندان والهندان قامتا والعينان اعجبتاني بالتاء في الثلثة وتقول اعجبني
العينان واعجبتني العينان فتكون بالخيار فيهما كما في المفرد واذا انفصل بين الفعل
وظاهر المونث اللفظي حسن حذف التاء اكثر منه لو لم ينفصل فقولك جاء الزيدين
بينةٌ احسن من قولك جاء بينةٌ الزيدين **قوله** وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير
المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي يعني بقوله مطلقا جمع مذكرا او مونث يعقل
او لا يعقل ولذلك جاءت الرجال والزينبات والمسلمات والايام باثبات التاء في الفعل
وحذفها فاما اثباتها فلانها في المعنى جماعة واما حذفها فلان تانيث الجماعة من باب تانيث
اللفظي ولم يعتد بالتانيث المعنوي في مثل جاء الضوارب لان ذلك ليس له بازائه
ذكر في الحيوان بخلاف المثنى فان لفظ الواحد فيه باق مراد فتانيث الفعل فيه اجدر
ولم يفعل ذلك في مثل الزينبات وان كان لفظ المفرد فيه اجراء لباب الجمع مجرى
واحدا ولان الجمع بالالف والتاء يجري في صفات من لا يعقل وان كان مذكرا وفي
صفات من يعقل اذا كان مونثا فكرهوا ان يلتزموها في الجمع في مثل جاء الضاربات
فيوهم انه مونث حقيقيه في الجميع فاعتبروا فيه الجماعة فجرى مجرى غير الحقيقي لما ذكرناه
واما ضمير الجمع فان كان جمعا لمذكر يعقل فلك ان تقول الرجال فعلت وفعلوا
وان كان غير ذلك فلك ان تقول فعلت وفعلن وهو في ثلثة اقسام مذكر لا يعقل ومونث
يعقل ومونث لا يعقل تقول الايام والنساء والعيون فعلت وفعلن فاما الاتيان في الجميع

تقول صح

باقيا صح

بالتاء فلانها جماعة فأتى بضمير الواحد المونث على تاويل الجماعة واما الاتيان بفعلوا
في جمع المذكر العاقل وفعلن في غير ذلك فلانها جموع فقصدوا ان يكون لها ضمائر
تشعر بها واما تخصيصهم فعلوا للمذكر وفعلن لما سواه فلغرض الفرق بين المذكر العاقل
وغيره كما فعلوا ذلك في غيره من الضمائر والظواهر وانما خصوه بالواو دون النون ولم يعكسوا
لان الواو من حروف المد وهي في هذا الباب اقعد من الحروف الصحيحة بدليل اعرابهم
الاسماء بها ولا فعال بالنون فلذلك خصوا المذكر العاقل بها وجعلوا النون لمن دونه
وهذا ضرب من التفرقة بين جمع المذكر العاقل وبين غيره جار في جميع الضمائر على اختلاف
اصنافها تقول في ضمير المرفوع المنفصل انتم وانتن وهم وهن وفي المنصوب المتصل
ضربكم وضربكن وضربهن وفي المنصوب المنفصل اياهم واياهن واياكم واياكن
وفي المجرور غلامكم وغلامكن وغلامهن **المثنى** ما لحق آخره الف او ياء مفتوح
ما قبلها ونون مكسورة ليدل على ان معه مثله من جنسه **قوله** ليدل على ان معه
مثله من جنسه تنبيه على ان الاسماء المشتركة لا تثنى باعتبار ما اشتركت فيه وانما
تثنى باعتبار كل واحد من مدلولاته فاذا قلت قرآن فانما تعني به حيضين او طهرين لا طهرا
وحيضا وكذلك جونان واشباههما هذا هو المعروف من استقراء لغة العرب وهذا
يشير الى ضعف قول من زعم ان الاسماء المشتركة اذا وقعت بلفظ العموم او مواضع
العموم عمت في مدلولاتها المختلفة اذ حكم الجمع في ذلك حكم التثنية ولو صح عمومها
لصحت تثنيتها وقد اورد على ذلك تثنية العلم وجمعه فقالوا نسبة العلم الى
مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته وقد صح ان يقال الزيدان والزيدون
بالاتفاق فليصح ان يقال القرآن والقرء بمثل ذلك وهذا فاسد من وجهين
احدهما ان العلم لم يوضع الا باعتبار ذات بما هي ذات لشخص بعينه من غير نظر
الى كونه آدميا او غير آدمي فاذا اجتمع معه مسمى آخر بذلك الاسم صح تثنيته لانه
من جنسه ومثال هذا قولك مضروبان لفرس وحمار ومثل ذلك جائز ثم ولو سلم
ما ذكروه فلا يلزم لان الاعلام ليس لها اجناس توجد آحادها فتثنى وتجمع
حتى اذا عدل عنها في التثنية والجمع الى المشترك يورث لبسا بخلاف الاسماء المشتركة فانه لو عدل عما ذكرناه
المشتركة باعتبار اختلاف وضعها واما صحة تثنية العلم مع كونه اذا ثني خرج
عن حقيقة كونه علما اذ يصير نكرة ولم يوضع الا معرفة فصار مثل قولك جاءني زيد وزيد
وزيد آخر وذلك قليل في استعمالهم مخالف للقياس فليكن الزيدان لذلك لا اخراجه
من حيز العلم الذي هو وضعه الى تعريف آخر فالاشكال وارد على تثنية العلم
وجمعه من غير هذه الجهة وجوابه ان يقال ان العلم واقع في كلامهم كثيرا فلو لم يثنوه

العاقل صح

خصصوا

وغلامهم صح

جاء اللبس فلا يلزم من صحة تثنية العلم تثنية الاسماء صح

ولم يجمعوه لادى الى مثل ما كرهوه فى مثل جاءنى رجل ورجل ورجل مع كونه اقل منه ولما علموا
انهم اذا جمعوه ادى الى ذلك الاشكال المذكور فقصدوا الى جمعه على وجه يراعى ما يندفع
به ذلك فعوضوه الالف واللام التى للتعريف ليكون كالعوض عما فاته من العلمية المذكورة
فكان فيه توفية بالامرين جميعا فكان اولى من تعطيل العلم من التثنية والجمع وكان تعريفه
وتعويضه عن العلمية الفائتة عند تثنيته وجمعه اولى من اخراجه عن معناه الاصلى
بالكلية **قوله** والمقصور ان كان الفه الى آخره اعلام بان بعض الاسماء يغير عن
لفظ المفرد لعارض ملاحظ المثنى من ان يكون آخره الف او همزة قبلها الف او غير ذلك
فان كان غير ذلك لم يغير عما ذكرناه فيقال فى قاضى قاضيان باثبات الياء كالصحيح
وما آخره الف ينظر فان كانت الفه عن واو وهو ثلاثى قلبت واوا ردا لها الى اصلها
لتعذر بقائها الفا لان الواو والياء اذا وقعت بعدها صحتا بدليل دعوا ورميا وانما
اشترط فى قلبها واوا اذا كان ثلاثيا لانها اذا ازادت على ذلك استثقلت لكثرة حروف
الكلمة فغيروها الى اخف منها ولانها اذا ازادت وجب قلبها ياء فى بعض متصرفاتها
ثم حملت بقية الاوزان عليها الا ترى انك اذا قلت اغزى وهو من الغزو فمضارعه يغزى
فتقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها فاذا قلت اغزيت قلبتها ياء ايضا لتوافقها فى يغزى فاذا
اوردعلى هو آء تغازيت ومضارعه يتغازى قالوا اصل تغازى من غازى ومضارعه يغازى
فكان فرعا لما قلبت فيه الواو ياء فجرى الفرع مجرى الاصل فاذا لم يكن على هذه الصفة
وجب قلبها ياء لانها ان كانت عن ياء فقد ردت الى اصلها وان كانت عن واو فقد ذكرنا
علة قلبها ياء للوجهين المذكورين **قوله** وان كان ممدودا لم تخل همزته
من ان تكون اصلية او لا فاذا لم تكن اصلية لم تخل من ان تكون للتانيث او لا فان كانت
للتانيث كالحمراء قلبت واوا لا غير الا فى لغة رديئة وان كانت اصلية بقيت همزة
على حالها وان كانت غير ذلك جاز الامران فاما تبقية الاصلية على حالها فلقوتها لاصالتها
واما قلب الهمزة للتانيث واوا فلانها زائدة لا اصل لها فى الهمزة لانها الف فى الاصل
وانما قلبت همزة لتعذر اجتماعها مع الالف التى قبلها فلما وقعت فى الموضع الذى
صارت فيه كالمتوسطة قلبت حرف لين ايذانا بزيادتها ومفارقتها الاصلية وخصت
بالواو لانها مثل الهمزة فى الثقل فكانت اقرب اليها من الياء وانما جاز الامران فيما سواهما
ردا له الى التشبيه بكل واحد منهما كقولك كساءان وكساوان فمن جهة كونها غير زائدة
اشبهت همزة قراء فبقيت همزة ومن جهة كونها ليست همزة فى الاصل اشبهت همزة
التانيث فقلبت واوا **قوله** وتحذف نونه بالاضافة لان النون فى المثنى بمثابة التنوين
فى المفرد فكما ان التنوين يحذف عند الاضافة فكذلك نون التثنية وحذفت تا التانيث

لالف

فى

فى خصيان واليان يعنى ان تاء التانيث لا تحذف عند التثنية لانها من جملة
دليل الاسم المثنى فوجب بقاؤها كما يجب بقاء غيرها من الزوائد واستثنى عن ذلك
قولهم خصيان واليان تثنية خصية واليه وهو وان كان مخالفا للقياس فوجهه
انهما لما كانا على حال لا يفترقان نزلا منزلة ما وضع وضعا اولا **المجموع**
ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما **قوله** المجموع ما دل على
آحاد يشمل المحدود وغيره من اسماء الجموع نحو رهط ونفر **قوله** مقصودة
بحروف مفرده يخرج عنه نحو رهط فانه لا مفرد له بحروفه ونحو تمر وركب لانها
وان اطلقت على آحاد فليست مقصودة بحروف مفردها كما قصد نحو رجال
بل هى فى وضعها كوضع رهط ونفر وانما اتفق ان ثم لفظا موافقا للفظها يطلق
على مفرد وانما حكمنا بذلك الدليل دل عليه فاما نحو تمر فالذى يدل على انه
ليس بجمع انه فى وضعه للجنس كوضع عسل وماء فكما ان هذا النحو ليس بجمع
فكذلك هذا فالذى يدل على انه كذلك صحة اطلاقه على القليل والكثير وانما وقعت
الشبهة لمن قال انه جمع لما راى من اطلاقهم تمرة على الواحد بخلاف عسل
وماء وسببه ان له مفردا يتميز فصح اطلاق لفظ منه عليه ويحقق ذلك
انك تقول عندي خمسة ارطال عسلا فهذا موضع لا يقع فيه الا اسم الجنس فقد
صح وضع تمر موضع عسل فدل على انه مثله ولو قلت خمسة ارطال تمور التغير
المعنى كما يتغير بقولك خمسة ارطال اعسالا ومنها ان تصغيره تمير ولو كان
جمعا لكان جمع كثرة اذ ليس من ابنية القلة ولو كان جمع كثرة لم يصغر على بنائه
فثبت انه ليس بجمع وايضا فان فعلا لم يثبت كونه من ابنية الجموع ومثل ذلك
لا يثبت الا بثبت واما نحو ركب فلا يستقيم ان يدعى فيه انه كوضع عسل لانه مفهوم
منه آحاد فيبقى الوجهان الآخران وهو التصغير وكونه بناء فعل **قوله**
بتغيير ما اشاره الى نحو الفلك فان النحويين يزعمون انه مفرد وانه يطلق
جمعا ويقدرون الضمة التى فى الجمع كالضمة التى فى اسد ويجعلونها غير
الضمة التى فى فلك المفرد مثل ذلك عندهم قولهم ناقة هجان ونوق هجان
وهو صحيح ومكسر فالصحيح ما سلمت فيه بنية الواحد ويكون لمذكر ومؤنث فالصحيح
المذكر ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ثم حكم
الاسم المجموع هذا الجمع من ان يكون آخره ياء مكسورا ما قبلها او الفا او غير ذلك
فان كان آخره ياء فتقول فى قاض قاضون فى الرفع وقاضين فى النصب والجر واصله
قاضيون فى الرفع حذفت الضمة استثقالا لها على الياء بعد الكسرة فالتقى ساكنان

نحو قولك عندي خمسة ارطال

تمييز

الياء وواو الجمع فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم قلبوا الكسرة التي على الضاد ضمة ليمكن النطق بالواو فصار قاضون واما قاضين فاصله قاضيين كرهوا الكسرة على الياء بعد الكسرة فحذفوها فالتقى ساكنان فحذفت الياء وبقي ما قبل ياء الاعراب مكسورا على ما كان عليه اذ لم يحتج الى تغيير وكذلك يقول منتمون ومصطفون في منتم ومصطف ومنتمين ومصطفين في النصب والجر وان كان آخره الفا حذفت الالف وبقي ما قبلها مفتوحا على ما كان عليه كقولك مصطفون في الرفع ومصطفين في النصب والجر واصله مصطفيون ومصطفيين تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فالتقى ساكنان الالف وحرف الاعراب فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي ما قبلها على حاله اذ لا ضرورة تلجئ الى التغيير فلذلك قيل مصطفون في الرفع ومصطفين في النصب والجر وشرطه اي وشرط جمعه جمع التصحيح اذا كان اسما ان يكون مذكرا علما يعقل وكان يستغني عن قوله مذكرا لان الكلام في جمع المذكر وانما ذكره لرفع وهم من يظن انه كاللقب او يذهل عن تقدم التذكير او يظن ان نحو طلحة داخل ولذلك لم يجمع نحو عين هذا الجمع لفقدان الثلث ولم يجمع نحو ثوب هذا الجمع لفقدان العلمية والعقل ولم يجمع نحو اعوج اسما لفرس هذا الجمع لانه لا يعقل وجمع نحو زيد وعمرو لوجود الشرائط الثلث قوله وان كان صفة فمذكر يعقل وان لا يكون افعل فعلاء مثل احمر وانما لم يجمع نحو احمر هذا الجمع لانهم قد جمعوا افعل التفضيل هذا الجمع فقصدوا الفرق بينهما في الجمع لمباينة البابين ولذلك لم يجمعوا فعلان فعلى كسكران لان لهم فعلان فعلانة مجموعا هذا الجمع مثل ندمان فقصدوا الى ان يفرقوا بينهما في الجمع قوله ولا مستويا فيه مع المؤنث مثل صبور وجريح لانهم لما وافقوا بينهما في المفرد لم يخالفوا بينهما في الجمع فلم يقولوا جريحون واجريحات ولا بتاء التانيث مثل علامة وكان يستغني عن ذلك لانا قد قلنا شرطه ان يكون ان يكون مذكرا وعلامة مؤنث وانما ذكره لقطع وهم من يتوهم ان المراد بالتذكير من جهة المعنى فقطع ذلك الوهم قوله ويحذف نونه بالاضافة على ما ذكرناه في نون التثنية قوله وقد شذ نحو سنين وارضين وحرون واوزون وقلون وهو جمع قلة وقد تكلف لتوجيه الشذوذ في سنة وقلة بانه تعويض عما حذف منه وفي نحو حرة واوزة بانه كالتعويض لما كانت العين واللام حرفا مشددا فاشبه الحرف الواحد فصار كالمحذوف لامه وفيه تعسف قوله والمؤنث ما لحق آخره الف وتاء وشرطه ان كان صفة وله مذكر فان يكون مذكره جمع بالواو والنون وسببه اذا لم يكن مذكره جمع بالواو

والنون

لانه اذا كان مجردا كحائض

والنون كحمراء احمر وسكرى سكران وجريح وصبور انه لو جمع مصححا بالالف والتاء لجعل للمؤنث على المذكر مزية فان لم يكن له مذكر فان لا يكون مجردا كحائض كان اسما لحصول ذلك المعنى لا باعتبار الحدوث وتانيثه باعتبار الحدوث كقولك حائضة اذا قصدت الحدوث فارادوا ان يفرقوا بين البابين وان لم يكن صفة جمع بالالف والتاء مطلقا من غير نظر الى شرط مما ذكرناه بخلاف الصفة فانها للمذكر والمؤنث على حال سواء واما الاسماء فكل واحد منها له باب مستقل في المذكر والمؤنث فلم يكن بينهما ربط فلذلك جمعت الاسماء المؤنثة كلها بالالف والتاء قوله جمع التكسير ما تغير بناء واحده وهو يخالف جمع التصحيح بذلك كرجال وافراس وينقسم الجمع كله الى جمع قلة وجمع كثرة فجمع القلة من المكسر افعل وافعال وافعلة وفعلة كافلس واثواب واجربة وغلمة وجمع التصحيح كله جمع قلة وما عدا ذلك فهو جمع كثرة ونعني بالقلة انه يطلق على العشرة فما دونها ظاهرا فيه فلذلك حسن ثلثة اثواب اقوم من ثلثة ثياب وقد يستعمل كل واحد منهما موضع اخيه على سبيل الاستعارة لقوله تع ثلثة قروء في موضع اقراء ولقولك ثلثة رجال وان لم يكن من لفظ جمع القلة المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل قوله اسم الحدث يدخل فيه ما ليس جاريا على الفعل قوله الجاري الذي له فعل يصح ان يجري عليه بيانا لمدلوله مثل ضربت ضربا قوله وهو من الثلاثي سماع يرتقي الى اثنين وثلثين بناء واما في غير الثلاثي فياتي قياسا تقول من افعل افعالا ومن انفعل انفعالا ومن افتعل افتعالا ومن استفعل استفعالا وكذلك سائرها الا انك تقول من فعل تفعيلا وتفعلة ومن تفعل تفعلا ومن فاعل مفاعلة وفعالا ومن فعلل فعللة وفعلالا ايضا قوله ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره يعني انه لا يشترط فيه زمن الحال والاستقبال كما في اسم الفاعل بل يعمل مطلقا تقول اعجبني ضرب زيد امس كما تقول الآن او غدا وانما اشترط الزمان في اسم الفاعل ليقوى الشبه الا ترى ان شبه ضارب بيضرب ليس كشبه ضارب بضرب ولم يحتج في المصدر الى ذلك لامرين احدهما ان شبهه قوي اذ معناه معنى الفعل بخلاف اسم الفاعل فانه اسم لمحل الفعل فلم يحتج في المصدر الى زيادة تقوية الثاني ان المصدر لم يوضع لزمان اصلا فلو اشترط فيه ذلك لادى الى ابطال اعمال الاقوى مع اعمال الاضعف قوله واذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني اذا لم يكن منصوبا بفعله المذكور معه لفظا او تقديرا فان كان منصوبا بفعله سياتي تفصيله قوله ولا يتقدم معموله يعني انك لا تقول في اعجبني ضرب زيدا اعجبني زيدا ضرب لانه مقدر بان والفعل فكما انه لا يتقدم [illegible]ول ما بعد ان لانها موصولة فلا يتقدم ما في حيز الموصول عليه لانه

لانه جزء الكلمة منها وكما لا يتقدم جزء الكلمة على اولها فكذلك لا يتقدم ما في حيز الموصول
عليه **قوله** ولا يضمر فيه كما يضمر في اسم الفاعل وغيره لانه لو اضمر فيه لادى الى ما
لا يستقيم لانه لو اضمر فيه لاضمر المثنى والمجموع لجمع الاسم له ولو جمع له وثنى لبطلت
تثنيته وجمعه لنفسه وهو مستحق ذلك باعتبار مدلوله نكان يؤدى الى جمعين
او تثنيتين في اسم واحد وهو غير مستقيم او الى اسقاط تثنية الاسم وجمعه
المستحقهما هو لنفسه لامر عرض له من فاعله ولا يلزم ذلك في اسم الفاعل والمفعول
وغيرهما اذ ليس له مدلول يغاير مدلول فاعله لان الغرض فيه الدلالة على الفاعل
لا غير واذا ثنى لم يثن الا باعتبار فاعليته فوجب فيه الاضمار لذلك وامتنع الاضمار
في المصدر لما تقدم **قوله** ولا يلزم ذكر الفاعل بل يجوز ان تقول اعجبني ضرب
زيدا ولانه ذكر الفاعل وانما لم يلزم ذكر الفاعل عن التزامه كان يؤدى الى الاضمار فيه
عند ما يكون لغائب متقدم ذكره او متكلم او مخاطب او لانه لا يقع فاعله احد جزى
الجملة فلم يحتج اليه كما يحتاج اليه في الفعل لانه احد جزى الجملة فلا يلزم من
من وجوب ذكره في موضع يختل الكلام بتركه لزوم ذكره في الموضع الذي لا يختل
بتركه الكلام **قوله** ويجوز اضافته الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول فمثال الاول
اعجبني دق القصار الثوب ومثال الثاني اعجبني دق الثوب القصار والاول
اكثر وانما جازت اضافته لانه اسم لمدلول غير الفاعل والمفعول فكانت نسبته
الى فاعله كنسبة اليد والرجل فجاز ان تقول ضرب زيد كما تقول يد زيد
وانما كانت اضافته الى الفاعل اكثر لانه اخص من حيث كان محلا له والمفعول
كالفضلة فلما كان اخص به وقعت اضافته اليه اكثر **قوله** واعماله
باللام قليل لامرين احدهما انه في عمله مقدر بان والفعل واذا دخلت اللام
تعذر تقديره بها لامتناع دخول اللام على الحرف فلذلك قل اعماله باللام
والثاني هو انهم اعملوه على وجه يمكن ذكر الفاعل معه مضافا فاذا دخل اللام
تعذر ذكر الفاعل معه مضافا فان قيل فليذكر غير مضاف فالجواب
انه لا يمكن في كل فاعل الا ترى انه لو ذكر فاعله غير مضاف لادى الى تعذر ذكر
الفاعل المضمر وانه ح لا يستقيم ذكره غير مضاف لما تقدم من ان المصدر لا يضمر
فيه فلذلك قل اعماله باللام فان كان مطلقا يعني مفعولا مطلقا وقد تقدم
معرفته فلا يخ اما ان يكون مما التزم فيه حذف الفعل وصار المصدر بدلا عنه اولا
فان كان مما التزم فيه حذف الفعل وصار المصدر بدلا عنه فالاكثر ان المصدر
عامل لا من جهة كونه مصدرا ولكن من جهة كونه بدلا من الفعل وهو كما قالوا في مثل

قولهم

قولهم زيد في الدار ابوه فابوه مرتفع بالظرف لا من جهة كونه ظرفا ولكن من جهة
قيامه مقام استقر او مستقر وكذلك اذا قلت سقيا زيدا فزيدا منصوب بسقيا من
حيث انه قام مقام سقى لا من حيث كونه مصدرا فالوجه الذي عمل به المصدر في
قولك اعجبني ضرب زيدا غير الوجه الذي عمل به في قولك سقيا زيدا **قوله**
وان لم يكن بدلا من الفعل بل كان الفعل مذكورا او محذوفا حذفا غير لازم فالعمل للفعل
لانه مراد لفظا او تقديرا وليس المصدر بدلا عنه فيعمل كالاول بل حكمه حكم المذكور
فكما ان المذكور فعله لفظا العمل له باتفاق فكذلك اذا كان مرادا يجوز ذكره
لانه كالملفوظ به كما في سائر العوامل التي تقدر

اسم الفاعل

قوله ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث **قوله** ما اشتق من فعل يدخل فيه
المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك **قوله** لمن قام به
يخرج عنه ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به **قوله** بمعنى الحدوث
يخرج عنه الصفة المشبهة اذا لم ترد الحدوث فان اردت ردت الى صيغة اسم الفاعل الا ترى انك تقول زيد حسن بمعنى ان هذه الصفة ثابتة
فان قصدت الحدوث قلت زيد حاسن الآن او غدا ولذلك قيل في ضيق لما قصدوا
الحدوث ضائق قال الله تعالى وضائق به صدرك **قوله** وصيغته من الثلاثي المجرد
على فاعل وبه سمي لكثرة الثلاثي فجعلوا اصل الباب له ثم لما قصدوا وضعه من غيره
قصدوا الى ان يكون في لفظه ما يشعر بما هو منه فجعلوه على صيغة المضارع ووضعوا
موضع حرف المضارعة ميما مضمومة وكسروا ما قبل اللام ان لم يكن مكسورا فقالوا
من اخرج مخرج ومن استخرج مستخرج وكذلك سائرها **قوله** ويعمل
عمل فعله بشرط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما
وانما اشترط معنى الحال او الاستقبال ليقوى شبهه بالفعل لفظا ومعنى لانه اذا كان
بمعنى الحال والاستقبال ولفظ الفعل ح مضارع فيكون اسم الفاعل موازنا له في اللفظ
وموافقا له في المعنى فيقوى شبهه واذا كان للماضي كان صيغة الفعل له ماضية
فلا يبقى في اسم الفاعل مشابهة لفظية به لتغاير الصيغتين وانما اشترط الاعتماد على
صاحبه لانه هو اصل وضعه لانه صفة في المعنى فلا بد من محكوم عليه به والمحكوم عليه
به قد يكون مبتداء مثل زيد ضارب ابوه عمرا وقد يكون ذا حال كقولك جاءني زيد ضاربا
ابوه عمرا وانما اشترط فقدان هذا الاعتماد ان تخلفه الهمزة او ما لانهم لم يستعملوا الصفة
قائمة مقام الفعل الا في هذين الموضعين والذي يدل على انه موضوع موضع الفعل
لا وضع الاسماء الصفات انه يستقل بفاعله كلاما كقولك اقائم الزيدان ولولا انه بمثابة
قولك ايقوم الزيدان لم يستقل كلاما اذ الصفة لا يثبت استقلالها بفاعلها كلاما

(Right margin, beside the right-hand page:)
في ص

[illegible]

(Between the pages:)
عند

(Left margin, beside the left-hand page:)
خرج عنه الصفة المشبهة ... على انه تدل على معنى ... قصد بها الحدوث

وقد يكون موصوفا كقولك مررت برجل ضارب ابوه عمرا

لما ذكرناه متقدما وقد زعم الاخفش انه يجوز قائم الزيدان على ان يكون اسم الفاعل
عاملا من غير ما ذكرناه من الاعتماد وليس بمستقيم لانه مخالف للقياس والاستعمال
اما القياس فلان وقوع اسم الفاعل بمعنى الفعل على خلاف القياس اذ الاصل ان يستعمل
كل واحد منهما في معناه واما الاستعمال فلان ذلك لم يسمع في كلام فصيح **قوله**
فان كان للماضي وجبت الاضافة معنى خلافا للكسائي لانه اذا لم يكن له عمل وقصد الى ذكر
مفعوله اضيف اليه كما في سائر الاسماء وكانت الاضافة معنوية لفوات شرط اللفظية
فتفيد التعريف ان كان المضاف اليه معرفة فتقول مررت بزيد ضاربك امس ولو
قلت مررت برجل ضاربك امس لم يجز لانه معرفة فلا يجري صفة للنكرة بخلاف
مررت برجل ضاربك الآن او غدا على ما تقدم من الاضافة وقد خالف الكسائي في ذلك
فجعل اسم الفاعل للماضي في العمل مثله في الحال والاستقبال وليس بمستقيم
لمخالفة القياس الذي ذكرناه والاستعمال وقد تمسك بمثل قولهم زيد معطي عمرو درهما
امس وهي جائزة باتفاق فقال اسم الفاعل عمل في مفعول ثان وهو للماضي فليكن
في المفعول الاول وغيره كذلك وليس بالقوي لانه لو كان يعمل في لغتهم لوقع عاملا
في المفعول الاول وغيره مع كثرته ولم يقع عاملا في مثل ذلك فدل على انه لا يعمل
وما ذكره من المفعول الثاني فانه عندنا منصوب بفعل مقدر دل عليه اسم الفاعل
تقديره اعطاه درهما واذا كان ذلك محتملا وهو ثابت في لغتهم اجماعا وما ذكره
محتمل غير ثابت فالمصير الى ما ذكرناه هو الوجه **قوله** فان دخلت اللام استوى
استوى الجميع في مثل قولك مررت بالضارب ابوه زيدا **قوله** استوى الجميع
يعني الماضي والحال والاستقبال فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا
وانما عمل الماضي اذا دخلت اللام لما تقدم في الموصولات من انها موصولة واصلها
ان توصل بجملة فعلية وانما سبك الفعل باسم الفاعل امر استحساني لفظي فجرى مجرى
الفعل مطلقا وكان ذلك فيه قائما مقام ذلك الشبه اذا كان حالا وتمسك الكسائي
في اعمال الماضي بمثل ذلك فالجواب انه على هذه الصفة المذكورة بخلاف ما عرى
عن الالف واللام فلا يلزم من اعماله باللام وهو على الصفة التي ذكرناها تشبيها
بالفعل اعماله مجردا عنها **قوله** وما وضع منه في العمل على حسب التفصيل
المتقدم فتقول زيد ضراب ابوه عمرا الان او غدا ومررت بزيد الضراب عمرا
امس فيعمل عند دخول اللام مطلقا وانما عملت هذه الصيغ وان فات ما ذكرناه
من الزنة لما فيها من معنى المبالغة ما يقوم مقام ذلك الشبه اللفظي وينوب منابه
فلذلك عملت مع انها خلفت عن اسم الفاعل بمعنى الحال او الاستقبال ولذلك لم تعمل

عوض

واذا

للماضي

للماضي **قوله** والمثنى والمجموع مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل كقولك الزيدان
ضاربان عمرا والزيدون ضاربون عمرا الآن او غدا كما تقدم ويجوز حذف النون
مع العمل والتعريف تخفيفا يعني في مثل قوله الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم
من ورائهم نطف حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا لانه لما نصب باسم
الفاعل طالت الصلة فخففت بحذف نون اسم الفاعل تشبيها النونه بنون الذين
في مثل قوله وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد
واما اذا خفض المعمول في مثل قوله الحافظو عورة العشيرة فحذفها للاضافة
لانها موجبة لحذف النون فلا وجه لتقدير الحذف تخفيفا **اسم المفعول** ما اشتق من فعل لمن وقع عليه
الى آخره فقوله ما اشتق من فعل يدخل فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة وغيرهما
قوله لمن وقع عليه يخرج عنه جميع ذلك وصيغته من الثلاثي على مفعول ويسمى
ايضا لكثرة الثلاثي في كلامهم فصار كانه الاصل وكان قياسه ان يكون على زنة
مضارعه كما في اسم الفاعل ولذلك يقول النحويون اصله مفعل ولكنهم كرهوا ذلك
فيه لئلا يلتبس باسم المفعول من الرباعي بالهمزة لانه ح يكون لفظه كلفظه فغيروا
الثلاثي بزيادة الواو وفتح الميم فحصل الفرق بينهما وكان الثلاثي اولى بالتغيير بالزيادة
لانه اخف لقلة حروفه ولانه قد ثبت التغيير في اخيه الذي هو اسم الفاعل في
الثلاثي اذ كان الاصل في الفاعل ايضا ان يكون على زنة المضارع واسم المفعول
من غير الثلاثي جرى على صيغة مضارعه وهي صيغة اسم الفاعل الا انك تفتح
ما قبل الآخر لانه كذلك في مضارعه ليحصل الفرق بينه وبين اسم الفاعل **قوله**
وامره في العمل والاشتراط كامر الفاعل يعني ان تلك الاحكام كلها الجارية في اسم
الفاعل جارية فيه فلا حاجة الى اعادتها الا ان عمله كعمل فعله تقول زيد معطى
غلامه درهما ولا يذكر الفاعل لان فعله يعطى ولا يذكر معه فاعل لانها صيغة موضوعة
لما لم يسم فاعله فذكر الفاعل معها مضاد لما وضعت له **الصفة المشبهة**
ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت **قوله** ما اشتق من فعل يدخل
فيه غيرها من المشتقات وقوله لازم يخرج عنه اسم الفاعل المتعدي واسم المفعول
وقوله لمن قام به يخرج عنه اسم الزمان والمكان ونظائرهما مما اشتق من فعل
لازم وقوله على معنى الثبوت يخرج عنه اسم الفاعل من الفعل اللازم كقائم وقاعد
فانه مشتق من فعل لازم لمن قام به ولكنه ليس على معنى الثبوت بل على معنى الحدوث
كما تقدم تفسيره في اسم الفاعل ونعني باللازم غير المتعدي لانه يلزم فاعله ولا يتعدى
الى مفعول فسمي لازما لذلك **قوله** وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل

على حسب السماع لانهم لم يجروا فيها على قياس ينضبط باصل كما في اسم الفاعل
والمفعول بل اتوا بها مختلفة الصيغ مع اتفاق صيغة الفعل في كثير منها ولم يات شيء انت صح
منها على قياس الا الالوان والحلى فانها على افعل كاسود وابيض وادعج واشهل
وشبهه **قوله** وتعمل عمل فعلها يعني مطلقا من غير شرط في الزمان لانها بمعنى
الثبوت فلا وجه لاشتراط الزمان واما الاعتماد فذلك ماخوذ من اصل وضعها وعملها
بعد الهمزة وما قد علم من باب المبتدا وانما ذكر مع اسم الفاعل على سبيل التنبيه
والايضاح والاعلام بانتفاء عمله في مثل قائم الزيدان **قوله** وتقسيم مسائلها
الى اخره الصفة المذكورة نحو اما ان تقع باللام او مجردة عنها وهذا تقسيم حاصر
ولا يصح ان تقسم باعتبار اعرابها في نفسها فان ذلك من احكام اعراب الصفات
وقد تقدم وانما الكلام ههنا في اعمالها لا في ايرادها في نفسها ثم معمولها المذكور
بعدها لا يخلو من ان يكون مضافا او باللام او مجردا عنهما وهذه قسمة حاصرة ايضا
فصارت ستة اقسام الصفة باللام مع الثلثة في اقسام المعمول والصفة مجردة
مع الثلثة ثم المعمول في كل واحد من الاقسام الستة لا يخلو من ان يكون مرفوعا او منصوبا
او مجرورا فصارت ثمانية عشر لان الستة صارت مضروبة في الثلثة وتفصيلها بالرفع صح
بالتمثيل حسن وجهه والنصب والخفض حسن الوجه بالرفع والنصب والخفض
حسن وجه بالرفع والنصب والخفض فهذه تسعة والصفة مجردة تاتي مثلها والصفة
باللام لقولك الحسن وجهه والحسن الوجه والحسن وجه اثنان من هذه المسائل
ممتنعان باتفاق وهما الحسن وجهه والحسن وجه واما الحسن وجهه فممتنع
لانه لم تفد فيه خفة بالاضافة واضافته لفظية واما الحسن وجه فامتنع
ايضا لانه عكس صيغ اضافتهم اذ هو اضافة معرفة الى نكرة وذلك عكس ما ينبغي
في الاضافة فلزم لذلك فاطرح ومسئلة منها مختلف فيها وهي قولك مررت برجل
حسن وجهه بالاضافة واكثر الناس على اجازتها وقد توهم بعضهم انها مشتملة
على اضافة الشيء الى نفسه فمنعها وهو غير مستقيم لان اضافته لفظية وما ذكر
انما هو في الاضافة المعنوية وهذا بعد ان يسلم له ذلك وهو متنازع فيه لانه ان الى صح
اراد باضافة الشيء الى نفسه اضافة حسن الى وجهه وهو في المعنى للوجه فهو فاسد
من وجوه احدها انه ليست للوجه بدليل ان فيه ضميرا لمن هو له ولذلك ثنى وجمع
فنقول مررت برجلين حسني وجوههما ومررت برجال حسني وجوههم والثاني
لو كان لذلك لم يمتنع اضافته ولم تكن من باب اضافة الشيء الى نفسه من حيث
انه عام اضيف الى خاص كما تقول في قولك خاتم حديد وكل الدراهم والثالث

انه منقوض بجواز قولك حسن الوجه باتفاق وهي اقوى المسائل وان اراد باضافة
الشيء الى نفسه اضافة الوجه الى الضمير فليس ذلك منه لان اضافة البعض الى الكل
جائزة باتفاق والبواقي من المسائل ما كان فيه ضمير واحد فهو احسن وما كان فيه
ضميران فهو حسن وما لا ضمير فيه قبيح اما الاول فلانه حصل فيه ما يحتاج اليه
من غير زيادة ولا نقصان فكان احسن لجريه على القياس واما الثاني فنقص عنه
لما فيه من زيادة ضمير وهو مستغن باحدهما ولم يقبح لان زيادة الضمير لا تخل به
واما الثالث فقبيح لعروه عن الضمير المحتاج اليه في الصفات وبقائه كالاجنبي
عن موصوفه فاذا قصدت الى معرفة الضمائر فاعلم ان الثاني لا يكون ضميره الا بارزا
لانه ضمير مخفوض فلا يكون مستترا واذا لم يكن الا بارزا كان مدركا بالضرورة وانما
اللبس في ضمير الصفة نفسها فالطريق ان ينظر فان كانت رافعة ما بعدها وجب
عروها عن الضمير لانه لا يكون مرفوعان لعامل واحد وان كانت غير رافعة لما بعدها
وجب ان يكون فيها ضمير يعود على موصوفها فعلم بذلك وجود الضمير في الصفة
وانتفاؤه عليه تبتني معرفة الاحسن والحسن والقبيح في هذه المسائل ثم اعلم
انك اذا رفعت بها ما بعدها وجب ان تكون مفردة لانها كالفعل رافعا ما بعده
فلا تثنى ولا تجمع ولا يلحقها تاء تانيث الا باعتبار مرفوعه كما في الفعل فتقول مررت
برجلين حسن وجههما وحسن غلمانهما ومررت برجلين حسنة جاريتهما كما
تقول حسنت جاريتهما فاما في الجمع فتقول مررت برجال حسن غلمانهم وحسنة
غلمانهم ولا تقول حسنين غلمانهم لما قدمناه ولو قلت مررت برجال حسان غلمانهم
بجمع التكسير لكان جائزا وليس جمع حسان لاجل رجال لانك تقول مررت
برجل حسان غلمانه وانما جمع ليطابق مرفوعه وجاز فيه ذلك ولم يجز في جمع
السلامة والتثنية لمخالفته للفعل وموافقة التثنية والجمع السالم للفعل في
صيغة التثنية والجمع فلذلك جرى في التكسير ما لم يجر في التثنية والجمع السالم
وقد تقدم ذلك في الصفة واذا لم ترفع ما بعدها فلا بد ان يكون فيها ضمير الموصوف
فتؤنث ان كان الموصوف مؤنثا وتثنى وتجمع ان كان الموصوف كذلك كما في سائر في صح
الصفات فتقول مررت برجل حسن الغلام سواء ذلك نصب الغلام وخفضه الا
انك تحذف ما يوجب حذفه الاضافة واعلم انك اذا رفعت انما ترفع بالفاعلية وهو
الاصل في عملها اذ لا تقتضي الا مرفوعا لفعلها واذا نصبت نصبت على التشبيه
بالمفعول ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة ومنهم من يقول ان النصب
في الجميع على التشبيه بالمفعول ومنهم من يقول ان النصب في الجميع على التمييز

وليس بالجيد اذ لم يثبت فى كلامهم تمييز منصوب هو معرفة ووجه تشبيهه بالمفعول
انهم انما اجروه مجرى اسم الفاعل فى العمل واسم الفاعل يضاف الى معموله المنصوب
قصدوا التخفيف بالاضافة ههنا فشبهوا مرفوعه بالمفعول فنصبوه لتصح الاضافة
اليه وجعلوا الصفة فى اللفظ لغيره فلذلك اضمروا فيه لفظا ضميرا من جرى عليه
فى كلتى الحالتين على ما تقدم ثم لما شبه بباب اسم الفاعل فى النصب والاضافة
جاز فيه الحسن الوجه وان لم يجز الضارب زيد لان التخفيف فى الحسن الوجه
بين بحذف الضمير من الوجه واستتاره فى الحسن بخلاف الضارب زيد فانه لم تكن
فيه خفة ولما كان الحسن الوجه محمولا على ضارب زيدا فى النصب وصحة الاضافة
حمل الضارب الرجل على الحسن الوجه فى صحة الاضافة وان لم تفد تخفيفا وخص
التشبيه بان يكون الثانى باللام لانها فى الحسن الوجه هى المصححه لخفض الوجه
فلم يحسن الغاؤها لذلك فظهر الفرق بين الضارب زيد والضارب الرجل خلافا
للفرآء وقد تقدم ذلك قوله واسماء الفاعل والمفعول غير المتعديين مثل الصفة
فيما ذكر يعنى فى الوجوه المذكورة فكل ما ذكرناه فى هذا الباب فهو جار فى اسم الفاعل
اللازم والمفعول الذى ليس له تعد الى ثان كقولك زيد حاسن وجهه ومضروب
وجهه فيجوز فيه ما جاز فى الصفة والسر فيه النصب والخفض اللذين تكثرت
بهما مسائل الصفة انما جاز لشبهها باسم الفاعل فاذا جاز تشبيه الصفة باسم الفاعل
فى ذلك فتشبيه اسم الفاعل باسم الفاعل اجدر وكذلك اسم المفعول وانما تجئ فى اسم
الفاعل اللازم مسائل تظهر بعد استعمالها كالصفة من نحو زيد قائم ابا وشبهه
من جهة ان الصفة اذا استعملت هذا الاستعمال صارت فى المعنى للموصوف المتقدم
على ما تقدم فيصير الموصوف كانه اكتسب ذلك المعنى من متعلقه وان كان فى الحقيقه
لمتعلقه كقولك زيد حسن ابا لان الانسان يصح ان يتصف بالحسن لحسن ابيه
ولا يصح ان يتصف بالقيام لقيام ابيه فظهر الفرق بينهما لذلك اسم التفضيل
ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه اسم الفاعل
واسم الزمان والمكان وغيرها قوله لموصوف يخرج عنه اسم الزمان والمكان
قوله بزيادة على غيره يفصله عما عداه اذ لا مشاركة له معه فى ذلك وهو افعل
يعنى لا يكون الا على هذه الصيغة الا ما جاء من نحو خير وشر قوله وشرطه
ان يبنى من ثلاثى مجرد ليمكن ليس بلون ولا عيب لان منهما افعل لغيره يعنى انما
اشترط ان يكون ثلاثيا مجردا عن الزيادة ليمكن هذه البنية الا ترى انك لو ذهبت
تبنى من دحرج واستخرج وما اشبههما افعل مع المحافظة على حروفهما لم يمكن فان

أن ح

زعم زاعم انه كان يمكن باسقاط الزوائد والامالات فى غير الزوائد قلنا لو اسقط خرج
اللفظ عن ذلك المعنى الى اصل آخر بالكلية اذ لو قيل اخرج من استخرج لخرج المعنى
الى كثير الخروج والمراد كثير الاستخراج فيخرج الى معنى آخر وانما اشترط ان يكون ليس
بلون ولا عيب لان باب الالوان والعيوب جاءت الصفات فيه على افعل من غير اعتبار
الزيادة على غيره فلو بنى منها افعل التفضيل لالتبس بافعل الذى ليس للتفضيل الا ترى
انك اذا قلت زيد الاسود على تقدير بناء افعل التفضيل منه لم يعلم انك اردت انه ذو
سواد او انه زاد فى السواد قوله فان قصد غيره توصل اليه الى آخره يعنى انك اذا
قصدت التفضيل فى هذه المعانى التى تعذر بناء افعل التفضيل منها بنيت افعل
من فعل يصح بناؤه منه من حسن او كثرة او غير ذلك على حسب غرضك الذى
تقصده ثم تأتى بمصادر تلك الافعال فتنصبها على التمييز لتحقق معنى التمييز فيها
قوله وقياسه للفاعل وقد جاء للمفعول مثل اعذر والوم الى آخرها انما كان
قياسه للفاعل لامرين احدهما انه فى المعنى كالصفة وهى للفاعل والآخر انه فى الاكثر
للازم فلو جعلته للمفعول لبقى اكثر الافعال عرية عنه فلذلك كان قياسه
للفاعل وقد استعملوه للمفعول على غير قياس كقولهم هو اعذر اى معذور كثيرا
والوم اى ملوم كثيرا واشغل اى مشغول واشهر اى مشهور قوله ويستعمل
على احد ثلاثة مضافا او بمن او معرفا باللام لا يستعمل الا باحدها وانما التزم
فيه ذلك لان الغرض الاتيان به للزيادة على غيره فقصدوا الى ذكر الغير
ليوفى ما يقتضيه معناه وذلك لا يحصل اذا تجرد عن هذه الثلثة الا ترى انك
اذا قلت زيد اشرف لم يفهم من هو الذى زاد عليه فى الشرف فاذا قلت بمن
او بالاضافة كان واضحا واذا قلته باللام كقولك زيد الاشرف فانما تعرفه
تعريف العهد وهو لا يكون معهودا الا على الصفة المذكورة فاذا عرفته بالعهد
فهم المعهود الذى قد علم من هم المفضل هو عليهم ولا يجمع بين من واللام
او الاضافة فلا يقال زيد الافضل من عمرو لانهم لم يأتوا بمن الا لما ذكرناه من
بيان المفضل عليه وقد علم ان اللام تفيد ذلك فلم يكن للجمع بينهما معنى وايضا
فان معنى التعريف باللام يجعله للمعهود المفضل على من عهد تفضيله عليه
ومعنى من تفضيله على من ذكر بعدها دون ما سواه فيصير المعنى عند الاجتماع
تفضيله باعتبار المعهود لا باعتبار المعهود وذلك متناقض وايضا فان من تشعر
باحتياجه ونقصانه واللام تشعر باستغنائه وكماله فلو جمع بينهما لكان كالجمع
بين النقيضين قوله فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به

اوجه ح

على من اضيف اليه فيشترط ان يكون منهم مثل زيد افضل الناس وانما اشترط في هذا
المعنى ان يكون من اضيف اليه داخلا في جملته المفضل لتحصل الشركة بين الجميع في المعنى
لذلك معهم وتميزه بالتفضيل بلفظ افعل كقولك زيد افضل الناس وقد توهم بعض
الناس انه من قبيل التناقض وذلك انك اذا قلت زيد افضل الناس فانت مفضل
زيدا على من اضيف اليه افضل ومن جملتهم زيد فانت مفضل زيدا على نفسه وهو محال
والجواب ان زيدا لم يذكر في الناس لغرض التفضيل عليه معهم وانما ذكر معهم
لغرض التشريك معهم في اصل الفضل فالوجه الذي ذكر به معهم غير الوجه الذي
فضل عليهم به وصح ذلك لان لافعل جهتين ثبوت اصل المعنى والزيادة فيه
اذ الزيادة فرع ثبوت اصله والذي يدل لذلك ان لافعل جهتين في استعماله باعتبارهما
قولك زيد قائما افضل منه قاعدا فقولك قائما هي الحال المفضل بها وقولك قاعدا
هي الحال المفضل عليها والعامل فيهما جميعا افضل فلو ذهبت تجعل نسبة افضل
اليهما واحدة لصار القعود مفضلا ومفضلا عليه وهو محال فعلمت ان نسبة
افضل الى القيام نسبة الافضلية ونسبته الى القعود نسبة اصل الفضل
فصح العمل فيهما بهاتين الجهتين فظهر انتفاء ما توهم في قولهم زيد افضل
الناس من تفضيل الشيء على نفسه فاذا تحقق وجوب اضافته الى ما هو بعضه
امتنع يوسف احسن اخوته لان اخوته مضاف الى ضميره فعلم انه ليس فيهم
بدليل انك اذا قلت جاء اخوة يوسف لم يكن يوسف من جملتهم فاذا لم يكن من
جملتهم فقد اضفته الى ما ليس هو بعضه والثاني ان يقصد زيادة مطلقة
ويضاف للتفضيل على المضاف اليهم ولكن لمجرد التخصيص والتوضيح كما يضيف
ما لا تفضيل فيه من حسن قريش وشبهه فلا اشترط ان يكون المفضل بعضا لمن
اضيف اليه لانتفاء المعنى المقتضي لذلك على ما تقدم فعلى ذلك يجوز ان تقول
يوسف احسن اخوته اذ ليس الغرض بذلك ما تقدم من قصد الزيادة على
من اضيف اليه حتى يشترط ان يكون واحدا منهم بل الغرض توضيحه فان اتفقت مشاركة
فليست بمقصودة ويجوز في الاول الافراد والمطابقة لمن هو له واما الثاني والمعرف
باللام فلا بد من المطابقة والذي بمن مفردا مذكرا لا غير وانما لزم الافراد اذا جاءت
من لانه جار مجرى التعجب ولذلك لم يبن الا مما بني التعجب فجرى مجراه في وجوب
الافراد وانما جاز في الاول وهو المضاف باعتبار الزيادة على من اضيف اليه لانه
اشبه الذي بمن لذكر المفضل عليه معه فجرى مجراه في الافراد وخالفه في محل الاضافة
التي هي من خواص الاسماء فجرى مجرى الاسماء وانما جاء المعرف باللام والثاني من

المضاف مطابقا لا غير لان المعرف باللام بعد عن شبهه بما اتى بمن عنه وعن لفظة
موضع من تقوم مقامه ودخل اللام التي هي من خواص الاسماء فبعد عن شبه الفعل
وعن شبه ما اشبهه فجرى مجرى الاسماء في وجوب المطابقة لمن هو له **قوله**
ولا يعمل في مظهر الا اذا كان لشيء وهو في المعنى لمسبب مفضل باعتبار الاول على نفسه
باعتبار غيره منفيا لا يعمل افعل التفضيل في مظهر الا بهذه الشرائط المذكورة
فلا تقول مررت برجل افضل منه ابوه بخفض افضل ولكن ترفعه على ان يكون خبرا
مقدما لابوه فيرتفع الاب بالابتداء لا بافضل وانما لم يرفع الظاهر لنقصانه عما
تقدم من حيث كان في اصله لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وشبه الصفة انما كان بذلك
فضعف عن شبه الفعل هذا قول النحويين وخير منه ان يقال انما عمل ما تقدم
عمل الفعل لانه له فعل بمعناه واما هذا فليس له فعل بمعناه في الزيادة فلم يعمل
لذلك وانما عمل عند حصول هذه الشرائط لكونه فيها بمعنى حسن لان المعنى
ما رأيت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد ولتعذر الرفع على الابتداء
المقصود عن غيره الا ترى انك لو قلت ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه
ورفعت احسن لفصلت بين احسن ومعموله الذي هو منه بالاجنبي
الذي هو الكحل لان الكحل مبتدأ ولا يجوز الفصل بين العامل ومعموله
ولو قدمت منه لرجع الضمير الى غير مذكور **قوله** ولك ان تقول
احسن في عينه الكحل من عين زيد يعني ان لك فيما بعد المرفوع عبارة اخصر من
تلك والمعنى على ما كان **قوله** وان قدمت ذكر العين قلت ما رايت
كعين زيد احسن فيها الكحل يعني ان لك عبارة ثالثة وهي ان تقدم المفضل
عليه في المعنى قبل افعل فتستغني عما بعد المرفوع وجازت هذه المسئلة وان لم
يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت لانها فرعها ولان الفصل فيها مقدر ايضا على تقدير
رفع احسن وهذه المسئلة الثالثة مثل ما انشد سيبويه ٭
مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا
اقل به ركب اتوه تئية واخوف الا ما وقى الله ساريا
لانه قدم ذكر المفضل عليه قبل افعل فكان مثل قولهم ما رايت كعين زيد احسن
فيها الكحل فكذلك قوله ولا ارى كوادي السباع اقل به ركب اتوه فاقل صفة
لمفعول ارى وركب فاعل مرتفع باقل ارتفاع الكحل باحسن ولو عبرت بالعبارة
الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه منه بوادي السباع ولو عبرت
بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه من وادي السباع

الفعل مادلّ على معنىً فى نفسه يقترن باحد الازمنة **قوله**
مادل على معنى يدخل فيه الكلم الثلث وقوله فى نفسه يخرج الحرف **قوله**
مقترن باحد الازمنة يخرج عنه الاسم فانه غير مقترن ونعنى بالازمنة
الازمنة الثلثة على ما تقدم فكل ما ورد من الاعتراض على حد الاسم باعتبار
طرده كباب الغبوق وباب اسم الفاعل فهو وارد ههنا على حد الفعل باعتبار
عكسه وكل ما ورد على الاسم باعتبار عكسه كالمضارع والافعال غير المتصرفة
كعسى وشبهه فهو وارد على حد الفعل باعتبار طرده والجواب فيه كالجواب
فيما تقدم وقد تقدم ذلك فى حد الاسم ومن خواصه دخول قد والسين وسوف
وقد تقدم معنى الخاصة وانما اختص قد بالفعل لما فيها من تقريب الماضى من الحال
وذلك معنى يختص بالفعل واختص بالسين وسوف لانهما موضوعان لتقريب
الاستقبال واختصاص الجوازم واضح لانه لا جزم فى الاسماء واختصاص لحوق
نحو تاء فعلت ويعنى به الضمائر المرفوعة البارزة لان الاسماء لا بارز مرفوع فيها
وانما لم يبرز لانه كان يؤدى الى اجتماع الفى التثنية وواوى الجمع الا ترى ان قولك
ضاربان الف فيه الف التثنية وليس بضمير بدليل انقلابها ياء فلو اضمر فيه
للتثنية لاجتمعت الف التثنية التى هى الاعراب والف التثنية التى هى ضمير
وكذلك الكلام فى واو الجمع واختصاص تاء التانيث الساكنة بعض وضعها
ساكنة ليكون فرقا بين تاء الاسماء وتاء الافعال فوجب اختصاصها
قوله الماضى مادل على زمان قبل زمانك **قوله** مادل على زمان يدخل الافعال
كلها وقوله قبل زمانك يخرج عنه الحال والاستقبال **قوله** مبنى على الفتح مع غير
غير الضمير المرفوع المتحرك والواو وانما بنى على الحركة لانه مشبه بالمضارع من حيث
قيامه مقام الاسم فى قولك زيد ضرب فى موضع ضارب فلما اشبه المعرب بنى على
الحركة تنبيها بذلك على الشبه وخص بالفتح لانها اخف الحركات فاذا اتصل به
ضمير مرفوع متحرك كقولك ضربتُ وضربنا وضربتَ سكن آخره كراهة اجتماع
اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة **قوله** المرفوع احتراز من الضمير المنصوب
كقولك ضربنى زيد فانه لا يسكن **قوله** المتحرك احتراز من الضمير المرفوع الساكن
فى مثل قولك الزيدان ضربا فانه ضمير مرفوع ولكنه غير متحرك فلذلك لم يسكن
آخر الفعل واذا اتصل بهذا الفعل ضمير جماعة مذكرين عقلا كان بالواو وكان ما قبلها
مضموما وانما ضم لانهم قصدوا مجانسة حرف العلة بحركة ما قبلها لما ثبت من مراعاتها
فى قولك ضربنى وضربا فقصدوا ان يكون كاختيها **قوله** المضارع ما

اسعه

اشبه الاسم باحد حروف نأيت فقوله ما اشبه الاسم يدخل فيه الماضى لانهم
يقولون زيد ضرب كما يقولون زيد ضارب **قوله** باحد حروف نأيت يخرج الماضى
لانه لم يشبه الاسم بذلك وانما هى من خصائص المضارع **قوله** لوقوعه مشتركا
وتخصيصه بالسين تبيين للجهة التى بها اشبه الاسم الا ترى انك اذا قلت يضرب
يصلح للحال والاستقبال فاذا ادخلت عليه السين او سوف قلت سيضرب
فتخصص بعد ان كان شائعا كما انك اذا قلت رجل فانه يصلح لذات زيد وعمرو
فاذا قلت الرجل فادخلت اللام عليه خصصته بالمعهود منها بعد ان كان شائعا
فقد اشبه الاسم من حيث الشياع والتخصيص وبهذا المعنى من الشبه اعطى الاعراب
والا فالاعراب فيه ليس لمعان تعتور عليه كما فى الاسماء فيكون اصلا وانما اعرابه
لشبه لفظى على سبيل الاستحسان فى الاصل بخلاف اعراب الاسماء الا ترى ان
صيغ الافعال تكثر لتدل على المعانى المعتورة عليه بخلاف الاسماء فان صيغتها
واحدة مع اختلاف معانيها **قوله** فالهمزة للمتكلم مفردا تبيين لمعانى
حروف المضارعة واعلام بانها لا تكون كذلك الا باعتبار معانيها لان صور
بعضها قد تكون فى غير المضارع الا ترى انك اذا قلت اكرمت فان اوله همزة
ولكنها ليست للمتكلم لثبوتها مع الغائب والمخاطب فلذلك لا يكون الفعل بها
مضارعا والنون له مع غيره ويدخل فى ذلك الواحد المعظم لانه انما يتكلم عنه
وعن غيره غالبا والتاء للمخاطب والمؤنث والمؤنثين غيبة وهذا اولى من قولهم
التاء للمخاطب والمؤنث الغائب لانهم ان ارادوا بالمؤنث المؤنث مطلقا فهو باطل
لقولهم النساء يضربن فان هذا مؤنث من غير تاء وان ارادوا بالمؤنث المفردة فهو
باطل لقولهم المرتان تضربان فانه بالتاء وليس بمفرد فثبت ان قولنا والتاء للمخاطب
والمؤنث والمؤنثين غيبة هو الوجه **قوله** للمخاطب يعنى مطلقا على اختلاف
احواله **قوله** والياء للغائب غيرهما هذا ايضا اولى من قولهم الياء للغائب لانهم
ان ارادوا بالغائب الغائب المفرد فهو منقوض بقولك الرجلان يضربان والرجال
يضربون والنساء يضربن فانه بالياء وليس بمفرد فثبت ان قولنا والياء للغائب
غيرهما اولى من ذلك **قوله** وحرف المضارعة مضموم فى الرباعى مفتوح فيما
سواه تبيين لحركة حرف المضارعة واصله الفتح لانه اخف الحركات وبعض منها الياء
فكرهوا الكسرة عليها وانما ضم الرباعى خوف التباسه بالثلاثى الا ترى انك قلت فى
مضارع اضرب يضرب بالفتح وفى مضارع ضرب كذا لم يعلم امضارع الثلاثى
هو ام الرباعى وخص المضارع الرباعى بالضم اما لان الثلاثى هو الاصل والرباعى

فرعٌ فجعل الاصلُ للاصل والفرع للفرع واما لان الرباعي اقلّ فجعل الضمّ للاقلّ
لانه اثقل وترك الفتح للاكثر لانه اخفّ لئلا يكثر الثقل لو اعطوا الكثير الضم ولا يرد
على ما ذكرناه الا قولهم اهراق يهريق واسطاع يسطيع فجآء حرف المضارعة
مضموما مع الفعل اكثر من اربعة والجواب عنه انه في الحقيقة رباعي وان
اهراق هو اراق واسطاع هو اطاع فزيدت السين والهاء على غير قياس فبقي
الفعل على اصله الا ترى ان هذه الزنة ليست من ابنية الفعل مع ان المعنى على
الرباعي فلذلك لم يعتدّ بها **قوله** ولا يعرب من الفعل غيره اذا لم يتصل به
نون التأكيد ولا نون جمع مؤنث انما لم يعرب اذا اتصل به نون التاكيد لانه
لو اعرب على ما قبل النون لالتبس من هوله ولو اعرب على النون لكان اعرابا
على ما اشبه التنوين فكان ذلك مانعا منع من اعرابه وانما لم يعرب اذا اتصل
به نون جمع مؤنث لانه لو اعرب بالحركات لكان على خلاف قياسه ولو اعرب بالنون
لادّى الى الجمع بين ضميرين او نونين مع مخالفة اخواته فلذلك بني واعرابه رفعٌ
ونصبٌ وجزمٌ ولا يدخله جرٌّ لامتناع معاني عوامل الجرّ فيه فجعل الجزم عوضا منه
قوله فالصحيح المجرّد عن ضمير بارز مرفوع للتثنيه والجمع والمخاطب
المؤنث بالضمة والفتحة لفظا والسكون مثل يضرب تبيينٌ لتفصيل انواع الافعال
باعتبار الاعراب لان لفظه مختلف في انواعها كما اختلف في انواع الاسما فيجي
تبيينه في الاسماء وبين اللفظي والتقديري في كل واحد منها لسهولة امره فكل
فعل صحيح مجرّد عن ضمير بارز مرفوع فرفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجزمه
بالسكون لقولك هو يضرب ولن يضرب ولم يضرب ولا يكون هذا الضمير البارز
المرفوع في مضارع الا للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث واذا كر تبيينا لحاله
والمتصل به ذلك يعني المتصل به بارز ضمير المرفوع على اختلاف انواعه يرتفع
بالنون وينتصب وينجزم بحذفها لقولك هما يضربان ويضربون وتضربين ولن
يضربا ولن يضربوا ولن تضربي وكذلك الجزم وانما اعرب هذا بالنون لانه وافق
صورة التثنية والجمع في الاسماء الا ترى ان قولك يضربان ويضربون مثل
قولك ضاربان وضاربون واما تضربين فلشبهه بيضربان ويضربون من حيث
جاء الضمير فيه بارزا حرف علة فاشبه يضربان ويضربون فاجري مجراه
والمعتلّ بالواو والياء بالضمة تقديرا والفتحة لفظا والحذف لانه استثقلت
الضمة على الواو والياء لفظا كما ذكرنا في باب قاض في الاسماء ولم يستثقل
الفتحة فجاءت لفظا وانما كان الحذف في الجزم لانهم لما ثبت في كلامهم ان جعلوا

الجزم

الجزمُ في غير هذا المحلّ حذفَ ما هو آخر المرفوع في مثل قولك يضربان وفي مثل قولك
يضرب في حرف الضمة ولم تكن آخر هذا الاحرف علة ساكنا جعلوا جزمه بحذفه والمعتلّ
بالالف بالضمة والفتحة تقديرا على ما ذكرناه في باب عصا والحذف في الجزم على ما ذكرناه
في المعتلّ بالواو والياء ويرتفع اذا تجرّد عن الناصب والجازم مثل يقوم زيدٌ هذا اقرب
على المتعلّم من قولهم ويرتفع اذا وقع موقع الاسم لانه يرد اعتراضات مشكلة
ويحتاج الى الجواب عنها مثل قولهم كاد زيد يقوم واو شك يجيء واشباههما واذا
عرف بتجرّده وضح ولم يرد عليه اشكال **قوله** وينتصب بان ولن الى اخرها
ذكر النواصب جملة ثم اخذ يفصّلها فلنتكلم في التفصيل فان ينصب متحتما بشرط
ان لا تقع قبلها فعل علم ولا ظنّ وينتصب جوازا اذا وقع قبلها فعل ظنّ وهي فيما عدا
ذلك غير ناصبة بل مخففة من الثقيلة فمثال الاول كقوله تعالى يريدون ان يخرجوا
من النار ومثال الثاني كقولك ظننت ان يقوم وان سيقوم ومثال الثالث علمت
ان سيقوم وان لا يقوم قال الله تعالى افلا يرون ان لا يرجع اليهم لانها بعد فعل العلم
وقال الله تعالى وحسبوا ان لا تكون فتنةٌ وان لا يكون وسيأتي تحقيق المخففة
من المثقلة وشرائطها في موضعها ولن ينصب مطلقا ومعناها نفي المستقبل
لا في المعنى الا انها آكد منها تقول لا ابرح فاذا اكدت قلت لن ابرح واذن ينصب
بشرطين احدهما ان لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها والثاني ان يكون الفعل مستقبلا
ومعناها الجواب والجزاء تقول لمن قال انا آتيك اذن احسن اليك فقولك
اذن احسن اليك جوابٌ لقوله انا آتيك وجزاء له على اتيانه فان فقد شرط
بطل النصب كقولك انا اذن احسن اليك فقد انتفى ههنا احد الشرطين
وهو انتفاء الاعتماد لانه قد اعتمد ما بعد اذن على ما قبلها ومثال فقدان الشرط
الآخر كقولك لمن يحدّثك اذن اظنك كاذبا لا ينتصب لفقدان احد الشرطين
وهو الاستقبال لان اظنك في معنى الحال فان كان قبلها واو او فاء فالوجهان
الا ان الالغاء اكثر لحصول الاعتماد وبه جاء القرآن قال الله تعالى واذا لا يلبثون
فاذا لا يؤتون وقد جاء واذا لا يلبثوا في غير السبعة ووجهه ان الفعل مستقلّ
مع فاعله من غير نظر الى حرف العطف المعتمد وكي ينصب ومعناها السببية
اي تدلّ على ان ما قبلها سببٌ لما بعدها وقد اختلف هل هي ناصبة بنفسها او
باضمار أن والصحيح انها ناصبة لحصول الاتفاق على انها ناصبة في مثل قولهم
اسلمت لكي ادخل الجنة وحتى تنصب الفعل باضمار أن لانها اعني الناصبة
حرف جرّ فاذا وقع الفعل بعدها وجب أن يقدّر اسما ليصح دخولها عليه

فانت الى فهمه وما كتب آنيا وكم منها فارقتها ومن تصغر

١٧

ولا يصح ذلك الا بان او بما او كي ولا يصح ما لانها لا تنصب ظاهرة فكيف تنصب
مقدرة ولا ينبغي ان يكون كي لانها لم يثبت تقديرها وثبت تقدير ان ولانه
يتعذر تقديرها في مثل اسير حتى تغرب الشمس لفساد المعنى فتعينت
ان ومن شرط النصب ان يكون الفعل مستقبلا بالنظر الى ما قبله ولا يلزم ان يكون
مترقبا عند الاخبار به الا ترى انك تقول سرت امس حتى ادخل البلد اذا قصدت
الاخبار عن الدخول المترقب عند ذلك السير فلم تتعرض لحصوله وانما قصدت
الاخبار بالسير لدخول مترقب فتبين ان المعتبر كونه مترقبا بالنظر الى ما قبله
ويكون بمعنى كي غالبا كقولك اسلمت حتى ادخل الجنة وبمعنى الى كقولك اسير
حتى تغيب الشمس فان فقد شرط الاستقبال بطل النصب وصارت حرف
ابتداء ويكون الفعل بعدها المقصود به الحال تحقيقا او حكاية ومثال التحقيق
قولك سرت حتى ادخل البلد وانت في حال الدخول مخبر عن الدخول الواقع
ومثال الحكاية قولك وقد سرت ودخلت فيما مضى سرت حتى ادخل البلد
امس اذا قصدت الاخبار عن تلك الحال الواقعة لغرض الحكاية لها واما
اذا انتفى شرط الاستقبال معها فلا بد ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها
بخلاف حال الاستقبال فان الامرين سائغان كانهم لما استعملوها حرف
ابتداء صار ما بعدها مستقلا في الاخبار به فارادوا ان يؤكدوا اتصالها
بما قبلها بمعنى السببية لما فقد الاتصال اللفظي ومثاله قولهم مرض حتى
لا يرجونه فالفعل ههنا فعل حال وما قبلها سبب لما بعدها فاستقامت
المسئلة وكذلك قولهم شربت الابل حتى يجئ البعير يجر بطنه **قوله**
ومن ثم امتنع كان سيري حتى ادخلها بالرفع لانك اذا جعلت الفعل حالا
وجب الحكم به على سبيل الاستقلال وانقطعت الجملة عما قبلها والكلام
في كان الناقصة فيبقى بغير خبر فيفسد معناها وكذلك امتنع اسرت حتى
تدخلها بالرفع لانك اذا جعلته فعل حال وجب ان يكون ما قبلها سببا لما
بعدها فتكون حاكما بوقوع المسبب شاكا في وقوع السبب لانك استفهمت
عنه فاما اذا قلت كان سيري حتى ادخلها وقصدت التامة جاز الوجهان
النصب والرفع لانتفاء مانع الرفع لانه انما كان ممتنعا من حيث احتيج
الى خبر فاذا كانت التامة لم يحتج الى خبر وكذلك اذا قلت ايهم سار
حتى يدخلها جاز الوجهان لانتفاء مانع الرفع لانه انما استفهم عن السائر
ولم يشك في السير فحصل السبب محققا فجاز الرفع كذلك بخلاف اسرت

حتى تدخلها **قوله** ولام كي في مثل قولك اسلمت لادخل الجنة ومعناها
معنى كي ولذلك سميت لام كي وينتصب الفعل بعدها بتقدير ان على ما تقدم
قوله ولام الجحود لام تاكيد بعد النفي لكان مثل قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم
لام الجحود لام زائدة للتوكيد ولا يدخل الا بعد نفي داخل على كان على ما ذكرنا
ولفظها كلفظ لام كي ويفرق بينهما بان تلك للتعليل وهذه ليست للتعليل
وبان هذه لو اسقطت لم يختل المعنى المراد وتلك لو اسقطت اختل وبان هذه
بعد نفي داخل على كان وتلك ليست كذلك **قوله** والفاء بشرطين احدهما السببية
والثاني ان يكون قبلها الامر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض الفاء
تنصب الفعل باضمار ان لانها لو نصبت بنفسها لنصبت في غير هذا الموضع ولما
لم تنصب دل على ان الناصب غيرها ولا ناصب يقدر سوى ما تقدم من ان
فاذا قلت اكرمني فاحسن اليك فالمعنى ليكن منك اكرام فاحسان مني فهو
في تاويل المصدر لعطفه على المصدر المقدر قبله ولا يقدر الفعل مصدرا الا
بان او بما او كي تعذرت كي لتعذر وقوعها بعد الفاء وتعذرت ما لانها لا تعمل
ظاهرة فكيف تعمل مقدرة فتعينت ان ولا يستقيم قول من زعم انه منصوب
بالفاء لما ذكرناه فان زعم ان ذلك شرط في النصب فلم تعمل في مثل يقوم زيد
فاحسن اليه لفوات الشرط فليس مستقيم لانها ان كانت العاطفة لم يستقم
لانها لا تكون عاطفة ناصبة الا على تاويلنا وان كانت فاء السببية فهي مع
الجملة منقطعة عما قبلها فلا فرق بين ان تكون جملة انشائية او خبرية
ولما ثبت من ان السببية تدخل على الاسماء ايضا كقوله تعالى فانتم فيه سواء
وشبهه ونواصب الافعال لا دخول لها في الاسماء لانتفاء معناها فيها فثبت
ان الفاء لا عمل لها وان العامل ان مقدرة **قوله** الواو بشرطين الجمعية
وان يكون قبلها مثل ذلك حكم الواو في ان النصب بعدها بتقدير ان كحكم
الفاء وزعم بعضهم انها ناصبة بنفسها والكلام معهم على نحو ما ذكر في الفاء
وان لم تكن في الفاء السببية ويقع في الاوجه الستة تقول اكرمني واكرمك
اي ليجتمع الاكرامان ومنه قوله فقلت ادعي وادعو ان اندى لصوت
ان ينادي داعيان ولا تاكل السمك وتشرب اللبن وما تاتينا وتحدثنا
واتاتينا وتحدثنا وليت لي مالا وانفق منه والا تاتني وتحدثني **قوله**
او بشرط معنى الى ان او تنصب اذا كان معناها معنى الى ان وقال سيبويه
بمعنى الا ان والامر في ذلك قريب فان قلنا بمعنى الى فالكلام في النصب

١٨

۹۹

بتقدير أنْ بعدها على نحو الكلام في حتّى واللام وان قلنا إلّا فالّا يقتضي لاسم
فوجب تأويل الفعل بمصدر ثم يحمل ذلك على ما تقدّم قوله والعاطفة
اذا كان المعطوف عليه اسما شرط النصب بعد حرف العطف ان يكون المعطوف
عليه اسما ليصحّ تقدير ان بعدها لانها التى ثبت تقديرها ناصبة على ما تقدّم
فوجب عند الحاجة الى التقدير أن يقدّر ما ثبت تقديره كقولك اعجبني قيامك
وتخرج وينتصب لانّ التقدير وان تخرج ليصحّ العطف على الاسم المتقدّم بما يجانسه
فى الاسمية قوله ويجوز اظهار ان مع لام كى والعاطفة ويجب مع
لا فى اللام اما جواز اظهارها مع لام كي فلغرض الفصل بينها وبين لام الجحود
من اول الامر واما مع العاطفة فلغرض الفصل بينها وبين عاطفة صريح
من اول الامر واما وجوب الاظهار مع لا فى اللام فلانهم لا يدخلون حروف
الجرّ على حرف النفي فلو لم يظهروا ان ههنا لوليت لام الجرّ لا فى النفي وانما
لم يدخلوا حرف الجرّ على حرف النفي لان حرف النفي له صدر الكلام وانما جوّزوا
دخول لا هذه جملة صلة لانّ مثلها فى قولك جا فى الذي لا تخرج فلو حذفت ان
ووليها حرف الجرّ كان كحذف حرف الجرّ عن الموصول وايلائه النفي فى الصلة
وذلك ممتنع واما بقيّة المواضع التى ينتصب فيها الفعل بتقدير أنْ فلا يجوز
اظهارها فى شئ منها كحتّى واو والفاء والواو ولو قلت اسلمت حتى ادخل
الجنّة او اكرمني فان اكرمك وشبهه لم يجز وانما التزموا حذفها فى المواضع
المذكورة لقيام القرينة الدالّة عليها على ما تقدّم فى تفصيلها مع كون الحذف
اخصر فصارت هذه الحروف التى ينصب الفعل بعدها باضمار ان على ثلثه اقسام
قسم يجوز اظهارها وقسم يجب وقسم يمتنع فذكر الجائز والواجب فعلم
انّ ما عداهما هو الممتنع قوله وينجزم بلم ولمّا الى آخرها لم يجزم مطلقا
ووضعها القلب معنى المضارع ماضيا ونفيه تقول لم يقم زيد ومعناه ما
قام فى الماضي ولمّا مثلها فى ذلك وتختصّ بالاستغراق الى حين وقتها
اى الى حين الكلام بلما تقول ندم زيد ولم ينفعه الندم فلا يلزم استمرار انتفاء
نفع الندم الى حين الكلام بها واذا قلت ندم ولمّا ينفعه الندم كان معناه استمرار
ذلك الى وقت التكلّم بها وتختصّ ايضا بجواز حذف الفعل تقول خرجت
ولمّا اى ولمّا تخرج اى ولا تقول خرجت ولم كانهم جعلوا ما زاد عليها ينوب
مناب المحذوف ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل كقوله تعالى لينفق ذو سعة
من سعته ولا تكون الا جازمة وتختصّ بما ليس للمخاطب الفاعل لانّ المخاطب

الفاعل خصّ بصيغة الامر على ما سيأتى وقد جاءت داخلة على المخاطب الفاعل
قليلا ومنه قراءة شاذة فى قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا وحذفها مع بقاء لفظ المضارع
مجزوما بتقديرها شاذ كقوله محمّد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا
وهى مكسورة ابدا فاذا دخلت عليها الفاء والواو وثم جاز فيها الوجهان لقوله تعالى
ثم ليقضوا تفثهم وليوفوا نذورهم قرئ بهما جميعا فالكسر على الاصل والاسكان
طلبا للتخفيف كما اسكنوا باب كتف فقالوا كتف ولا التى للنهى هى المطلوب بها
ترك الفعل كقوله تعالى ولا تسرفوا ولا تكون الا جازمة بخلاف التى لمجرد النفي
فانّ تلك لا عمل لها فى الفعل كقوله تعالى وما لكم لا تؤمنون بالله وتعرفها بانها
التى لا طلب فيها قوله وكلم المجازاة ما تدخل على شيئين لتجعل الاول
سببا للثانى كقولك ان تكرمني اكرمك ويسمّى الاول شرطا والثانى جزاء
فان كان الفعلان مضارعين فليس فيهما الا الجزم كقولك ان تكرمني اكرمك
وان كان الاول مضارعا دون الثانى وان كان الثانى دون الاول فجاز فيه الجزم
والرفع والجزم اكثر وقد جعل المبرد الرفع فيه شاذا كرفعه اذا كان الاول مضارعا
هذا اذا كان مجرّدا عن الفاء فامّا اذا جاءت الفاء فلم يكن للشرط فيه عمل ثم الجزاء
باعتبار الفاء على ثلثه اقسام قسم يجب فيه دخولها وقسم يمتنع فيه وقسم
يجوز فيه الامران فامّا ما يمتنع فيه دخولها فان يكون الجزاء ماضيا لفظا او معنى
وقصد به الاستقبال بدخول حرف الشرط كقولك ان اكرمتني اكرمتك
وان اكرمتني لم اكرمك كانهم لما رأوا الجواب يلزم تاثير الشرط فيه لقلب
معناه الى الاستقبال استغنوا فيه عن الرابطة كقولك ان اكرمتني اكرمتك
وان اكرمتني لم اكرمك لان قولك لم اكرمك وان لم يكن ماضيا لفظا فهو ماض
معنى والشرط مؤثر فيه الاستقبال فهو كالماضى سواء وانما قال بغير قد
ليخرج عنه الماضى المحقّق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك
ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس فلو لم يخرجه لدخل فيما لا يجوز فيه
الفاء وهو واجب فيه دخول الفاء وانما وجب دخول الفاء لانه لا يستقيم ان
يكون للشرط تاثير فى معنى الاستقبال فيه لان الغرض به الماضي المحقّق كما
وجب دخول الفاء فى الامر والنهى وغيرهما مما لا يستقيم ان يكون للشرط فيه
افادة فى معنى الاستقبال فلذلك هذا والتزموا فيه قد لفظا او تقديرا مع
الفاء وقد جاء قوله تعالى ان كان قميصه قدّ من دبر فكذبت بغير قد لفظا
والفاء لازمة لما ذكرناه وانما اثبتت قدا وقدرت ليكون تنبيها على تحذير

تأثير

تاثير الشرط بعدها لانها لتحقق ان الشئ قد وقع والمشروط مترقب ولا
يستقيم تحقق انه قد وقع مع ترقبه **قوله** وان كان مضارعا مثبتا او
بلا الى آخره قال وانما جاز الوجهان لصحة تقدير الشرط فيهما وصحة نفي
تاثيره وذلك ان المنفي بلا ان اجريتها مجرى ان في اصل وضعها تعذر تاثير
حرف الشرط كما تعذر مع لن والسين وسوف اذ لا يجتمع مع الفعل حرفا
استقبال فيتعين بهذا التقدير دخول الفاء لو قدرت لا هنه مثلها في قولك
اريد ان لا يقوم لمجرد النفي صح ان يكون لحرف الشرط تاثير في الفعل فيمتنع
دخول الفاء كانهم لما قصدوا الى نفي الفعل الواقع بعد ان المصدرية جردوا لا
عن معنى الاستقبال واستعملوها للنفي خاصة وكانت اولى من لن وما
وان اما لن فلما فيها من التاكيد فكان تجريد ما لا تاكيد فيه اقرب واما ما فلكونها
للحال واما ان فلكونها مشتركة اولكونها موافقة للفظ ان اولكونها بمعنى ما
فاما المضارع المثبت فان جعلته خبرا لمبتداء محذوف تعذر تاثير حرف
الشرط فيه فيتعين دخول الفاء وليس بالكثير لما يلزم من الاضمار من غير
حاجة ومنه قراءة حمزة ان تضل احديهما فتذكر وهو قليل وان قدرته بنفسه
هو الجواب تحقق تاثير حرف الشرط فيه للاستقبال متعين حذف الفاء فلذلك
جاز الامران في الموضعين **قوله** والا فالفاء يعني وان لم يكن من القسم الاول
والثاني فتعين الفاء لتعذر تقدير تاثير حرف الشرط في غير القسمين الاولين
الممتنع والجائز كالامر والنهي والجملة الاسمية والفعلية الماضية المحققة والمستقبل
بغير حرف الشرط كقولك ان اكرمتني فلن اكرمك وان اكرمتني فسوف اكرمك
وكذلك الداخل عليه حرف الحال وكذلك ليس وعسى وان كانا فعلين لتعذر
تاثير حروف الشرط اما ليس فلكونها لنفي الحال واما عسى فلخروجها عن
معنى الزمان اولخروجهما معا عن معنى الزمان ان لم تقل ان ليس لنفي الحال
واما قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون
فلاستعمالها لمجرد الزمان كقوله تعالى والليل اذا يغشى واما قوله تعالى واذا تتلى
عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم فيجوز ان يكون كذلك ويجوز ان يكون لتقدير
قسم محذوف كانه قيل والله كقوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون ولولا ذلك
لوجب دخول الفاء لامتناع ان اكرمتني اكرمك ونحوه فلولا تقدير القسم
لم يجز **قوله** ويجيء اذا مع الجملة الاسمية مع الفاء كقوله تعالى اذا هم يقنطون
بمعنى فهم يقنطون **قوله** وان مقدرة بعد الامر والنهي والاستفهام والتمني

والعرض

والعرض اذا قصد السببية اي تجزم ان مقدرة بعد هذه الاشياء اذا قصد معناها
وهو ان يكون الاول سببا للثاني فان لم تقصد السببية فلا جزم لتعذر تقديرها
فيرتفع اما على سبيل الاستيناف كقولهم لا تذهب به تغلب عليه واما على الصفة
كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني واما على الحال كقوله تعالى ثم ذرهم في خوضهم
يلعبون وانما صح تقدير ان لما علم من ان هذه الامور الخمسة فيها معنى الطلب
والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه فوجوده مسبب عنه واذا كان
ذلك مفهوما من الاوامر وذكر المسبب اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط
والسبب لما كانت تلك دالة عليها ولذلك لم يقع الجزم في النفي لانه خبر محض
والاخبار لا يلزم ان يكون لتحصيل مسبب عنها بل يكون لغرض اطلاع المخاطب
على ذلك خاصة ويجب عند اهل التحقيق ان يكون فعل الشرط على حسب القرينة
في الاثبات والنفي فلا يجوز لا تكفر تدخل النار لان القرينة نفي الكفر فاذا
قدر السبب لذلك صار التقدير فانك ان لا تكفر تدخل النار وهو فاسد ولذلك
لا تدن من الاسد ياكلك خلافا للكسائي فانه اجاز مثل ذلك اعتمادا منه على
ايضاح المعنى في مثله والاول اصوب **مثال الامر** صيغة يطلب
بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة وهذا حد لما يسميه
النحويون والاصوليون صيغة الامر ولا يعنون بصيغة الامر ما يدل على الطلب
مطلقا وانما ارادوا نوعا من صيغه مخصوصا بهذا اللقب لغلبته فيه وهو كل ما
يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة فخرج ليفعل
زيد كذا لانه ليس للفاعل المخاطب وخرج لتفعل كذا لانه ليس بحذف حرف
المضارعة وان كان قولهم لتفعل كذا قليلا ومنه القراءة الشاذة في قوله تعالى
فلذلك فلتفرحوا بالتاء **قوله** وحكم آخره حكم المجزوم يعني انك تعامله
معاملة المجزوم وان لم يكن مجزوما عند البصريين لزوال مقتضى الاعراب فيه
وهو حرف المضارعة ولكنهم عاملوه معاملة المجزوم في الصورة لموافقته
معنى ما فيه لام الامر ومن ثم توهم الكوفيون انه معرب ولذلك وجب
ان تقول اضرب بالاسكان وارم واغز واخش بحذف حرف العلة واضربا
واضربوا واضربي بحذف النون **قوله** فان كان بعده ساكن يعني انك اذا
حذفت حرف المضارعة فلا يخلو اما ان يكون بعدها في المضارع ساكن وليس
برباعي اولا فان كان الاول زدت همزة وصل لتتوصل بها الى النطق بالساكن مضمومة
ان كان بعد الساكن ضمة رفعا للبس على تقدير الفتح وطلبا للخفة بالاتباع

٢٠

على تقدير الكسر لانهم لو قالوا اقتل لالتبس بالمضارع ولو قالوا اقتل لكان مستثقلا
وكسروها فيما سواه لانهم لو ضموا في مثل اضرب لالتبس بالماضي الرباعي لما لم
يسم فاعله ولو ضموا في مثل اعلم لالتبس بمضارع ما لم يسم فاعله ولو فتحوا
في اضرب لالتبس بالامر من الرباعي ولو فتحوا في اعلم لالتبس بالماضي الرباعي
فتعين الكسر فان كان رباعيا بالهمزة وهو الذي قصد بقوله رباعي في مثال
قولك يعلم ويرسل جاؤا بالهمزة المحذوفة من المضارع لزوال المقتضي لحذفها
الا ترى ان اصل قولك يعلم ويرسل يؤعلم ويؤرسل كما تقول دحرج يدحرج
لان حروف المضارع هي حروف الماضي بعد حرف المضارعة وانما حذفوها
في المضارع لان منه أعلم وأرسل واصله أأرسل وأأعلم فكرهوا اجتماع
في كلمة فحذفوا الثانية تخفيفا ثم اجروا حروف المضارعة كلها مجرى
واحدا لانه باب واحد فلما حذفوا حرف المضارعة لبناء صيغة الامر زال
موجب حذف هذه الهمزة فوجب الاتيان بها اجراء للكلمة على اصلها
مع انهم لو لم يردوها لاقتضى أن يردوا غيرها مثلها لانهم لو كسروا لالتبس بالثلاثي
الا ترى انهم لو قالوا من اضرب إضرب بكسر الهمزة لم نعلم امن اضرب هو
ام من ضرب ولا وجه للضم لما تقدم والذي يدلك على انهم انما اتوا بهذه الهمزة
لزوال المقتضي لحذفها مجيئهم بها في صيغة الامر من يريد ويعيد ويرى وان
لم يكن بعد حرف المضارعة ساكن لانه لو كان الاتيان بها لغرض النطق بالساكن
لم يكن للاتيان بها في ذلك معنى فان لم يكن بعده ساكن نطق به على ما هو عليه
استغناء لهم عن الهمزة لتحركه على اي وجه كان من صحيح او معتل في قولك
من يدحرج دحرج ولقولك من تتعلم تعلم ومن يقي ويفي ويري قه وفه
وره والتزموا هاء السكت في مثل ذلك اذا وقفوا لما يلزمهم لو لم ياتوا بها من الابتداء
بساكن او الوقف على متحرك **فعل ما لم يسم فاعله** هو ما حذف فاعله
الى آخره كل فعل حذف فاعله فهو فعل ما لم يسم فاعله وقد تقدم ما يقام مقام
الفاعل وهو الذي يسمى مفعول ما لم يسم فاعله والغرض ههنا ذكر ما يلزمه
من التغيير عند بنائه للمفعول فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره
كقولك ضرب وقتل ودحرج وانما ضموا اوله لينبهوا على انه من قبيل هذه الصيغة
اذ لو اقتصروا على الكسر لم يفد في مثل علم ولو اقتصروا على الضم لالتبس في باب
اعلم بالمضارع لو قالوا أعلم فتعين الضم والكسر معا **قوله** ويضم
الثالث مع الهمزة والثاني مع التاء خوف اللبس يعني أن نحو انطلق واقتدر

واستخرج

واستخرج اذا بني لذلك ضم ما بعد الساكن مع الهمزة فيقال انطلق واقتدر
واستخرج لانهم لو اقتصروا على ضم الهمزة وهي همزة وصل تحذف في الدرج
لالتبس ح بصيغة الامر في مثل قولك الا استخرج فضموا ما بعد الساكن
ليرتفع هذا الالتباس ولذلك ضموا ما بعد التاء في مثل تعلم وتجاهل لانهم
لو اقتصروا على ضم التاء فقالوا تعلم وتجاهل لالتبس تعلم بصيغة مضارع
علمت ولالتبس تجاهل بصيغة مضارع جاهلت **قوله** ومعتل العين
يعني ان ما اعتل عينه من الثلاثي الماضي نحو قال وباع ففيه ثلاث لغات
قيل وبيع افصحها وقيل وبيع بالاشمام وهو فصيح وقول وبوع بالواو وهو
قليل فاما الياء فلان اصله بيع فكرهوا الكسر على الياء بعد الضم فاسكنوها
فلم يمكن بقاؤها ساكنة مع ضم ما قبلها فكان الاولى تغيير الحركة لا تغيير الحرف
لانه اقل تغييرا او لانه اخف ثم حملوا قيل عليه لانهما من باب واحد فكان
قلب الواو الى الياء اولى من قلب الياء الى الواو وقد علم بذلك ضعف
لغة قول وبوع لانهم حملوا الاخف على الاثقل واما الاشمام فللايذان ان
الاصل الضم في اوائل هذه الافعال **قوله** ومثله باب اختير وانقيد
يعني ان افتعل وانفعل المعتل العين اذا ضم ما بعد الساكن وهو ما قبل
حرف العلة وكسر ما قبل الآخر في هذا البناء صار اصل قولك في اختير اختير
وفي انقيد انقيد فعلم أن تير وقيد مماثل لقولك بيع في اقتضائه ثلاث
اللغات المذكورة فوجب ان تجري فيهما دون قولك استفعل وافعل في مثل
استجار واقام لان ما قبل حرف العلة فيهما ساكن في الاصل والضم قبل الساكن
فلم يكن مثل بيع في اصله وانما هي ياء مكسورة وقبلها ساكن وتلك ياء مكسورة
وقبلها ضمة فافترقا وحكم الياء المكسورة اذا سكن ما قبلها وكانت مما يعل
اصلها أن تسكن وتلقى حركتها على ما قبلها فلذلك وجب ان يقال استجير
واقيم لغة واحدة اذ لم يوجد فيه مقتضي تلك اللغات **قوله** وان كان
مضارعا الى آخره لانهم لو اقتصروا على الفتح فيما قبل الآخر لم يفد في مثل يعلم
ولو اقتصروا على الضم لم يفد في مثل يخرج **قوله** ومعتل العين في قال
وباع وغيره من جميع الباب تنقلب فيه العين الفا لانها تحرك وما قبلها
مفتوح او في حكم المفتوح فيجب قلبها الفا ولذلك معتل اللام واما معتل
الفاء فيكون فيه واوا سواء كانت ياء فيما سمي فاعله او واوا سواء كانت محذوفة
فيما سمي فاعله او ثابتة فلذلك تقول في ييأس يوأس وفي يوجل يوجل

وفى يعدُ ويتقى وعدُ ويوقى **المتعدي وغير المتعدي** فالمتعدى ما يتوقف
فهمه على متعلق كضرب وغير المتعدى بخلافه كقعد لان المعانى انقسمت
قسمين قسم لا تعلّق له بغير من قام به وقسم يتعلق لنفسه فما تعلق لنفسه
فهو المتعدى كضرب وقتل فانه لا يعقل ضرب لا بتعلّق ويستلزم المتعلق فهذا
الضرب هو المتعدى فاذا ذكر ذلك المتعلق سُمى مفعولاً به وما تعلق من غير
تعلّق كقام وقعد واحمرّ واصفرّ فهو الذي يسمى غير متعد ثم المتعدى قد يتعلق
بواحد فيسمى متعديا الى واحد وقد يتعلق باثنين فيسمى متعديا الى اثنين كاعطى
واعلم الا ترى ان الاعطاء يتعلق باعتبار عقليته بامرين احدهما المعطى والآخر
الشئ الذى يعطاه ولو رفعت عن الذهن تعلقه بهما او باحدهما لم تعقل
الا الاعطاء ولذلك علم بمعنى علم النسبة فانه يتعلق لنفسه بمنسوب ومنسوب
اليه لان ذلك من معقول النسب وقد يتعلق مثله كاعلم وارى الا ترى ان
اعلم متعد بالهمزة عن علم المتعدى الى اثنين وزيادة هذه الهمزة توجب
للفعل المعنى الذى وضعت له زيادة مفعول هو فى المعنى مصير لقيام ذلك
الفعل به فاذا قلت اعلمت زيدا فمعناه صيرت زيدا عالما وقد علمت ان العلم
يتعدى الى مفعولين فقد صار باعتبار الهمزة يتعلق بمصير وباعتبار العلم
بمنسوب والمنسوب اليه فصار تعلقه بثلثة ولذلك ارى من راى بمعنى علم وهذان
الفعلان متعديان الى ثلثة من غير اشكال وقد اجاز الاخفش اظننت واحسبت
واخلت وازعمت فحكمها عند القائلين بها حكم اعلم وارى واما انبا ونبّاء
واخبر وخبّر وحدث فقد ذكرها النحويون فى باب المتعدى الى ثلثة وهى
فى التحقيق متعدية الى واحد ولكنها لما استلزمت معنى الاعلام اجريت مجراه
لان الاخبار المستقيم انما يكون عن علم او ظن والتحقيق ان انباء يتعلق
بمنبئا لا بنبأ لان الفعل نفس النبأ ولا يتعلق بنفسه الا ترى انك اذا
قلت انبأته نبأ واخبرته خبرا او حدثته حديثا كان منصوبا على المصدر
فاذا ذكرت خصوصية ذلك النبأ والخبر فقلت زيدا قائما او عمرا منطلقا
لم يخرج عن كونه مصدرا كما اذا قلت قعد القرفصاء كان مصدرا مثله فى قعدت
قعودا بخلاف اعلم فان المفعول الثانى والثالث ليسا نفس الاعلام ولا العلم
بل متعلق العلم فان قيل فمقتضى ذلك ان يحكى ما حل محل المصدر كما يحكى ما
وقع بعد القول من جهة انه يطلق ويراد به نفس اللفظ فصار حاصله راجعا
الى معنى الحكاية اذ المراد به تلفظت هذا اللفظ فلو عدل عن ذلك لكان كذبا

الا ترى انه اذا استعمل بمعنى القول النفسى جرى على هذا النحو فتقول اقول
زيدا منطلقا فتنصبهما فلذلك ما وقع من المفعول الثانى والثالث بعد انباء
واخبر لان الانباء والاخبار لا يراد بهما الا المعنى لا اللفظ فلما كان كذلك اجرى
مجرى القول المراد به المعنى لفقدان قصد الحكاية وسماها النحويون مفعولا ثانيا
وثالثا على طريق المسامحة لما ذكرناه وهذه المتعدية الى ثلثة مفعولها الاول كمفعول
اعطيت يعنى ان شئت ذكرته منفردا وان شئت تركت ذكره مع ذكر ما بعده فتقول
اعلمت زيدا ولا تذكر ما بعده كما تقول اعطيت زيدا ولا تذكر ما بعده وتقول اعلمت
عمرا منطلقا ولا تذكر ما قبله كما تقول اعطيت ثوبا ولا تذكر من اعطيته واما المفعول
الثانى والثالث فكمفعولى علمت يعنى انك اذا ذكرت احدهما فلا بد من ذكر الآخر
لانهما فى المعنى كالمبتداء والخبر فكما انه لا بد من المبتداء عند ذكر الخبر ومن الخبر
عند ذكر المبتداء فكذلك هذا بخلاف مفعولى اعطيت لانها لا ربط بينهما فلم يلزم من
ذكر احدهما ذكر الآخر فكان الاول منهما كالمفعول الاول فى اعلمت والثانى منهما
كالثانى والثالث معا فى اعلمت **افعال القلوب** ظننت وحسبت
الى آخرها تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هى عنه لان النسبة قد تكون
عن علم وقد تكون عن ظن فاذا قصدت بيان انها عن علم قلت علمت ونحوه
واذا قصدت بيان انها عن ظن قلت ظننت ونحوه فيتبين بعلمت ان النسبة
عن يقين فى غرض المتكلم ويتبين بظننت عن ظن فتنصب الجزئين لانهما
متعلقان لها كما تنتصب باعطيت ونحوه المفعولين وقد اختصت بخصائص
منها انها اذا ذكر احد المفعولين فلا بد من ذكر الاخير بخلاف باب اعطيت
لانهما فى المعنى على ما كانا عليه من منسوب ومنسوب اليه فلو اقتصر على احدهما
لاختل المعنى بخلاف باب اعطيت فان مفعوليها ليسا منسوبا ومنسوبا اليه
فلذلك جاز ذكر احدهما وترك الآخر ومنها انه يجوز فيها الالغاء اذا توسطت
او تاخرت لانك اذا الغيت استقل الجزآن كلاما فكان ذكرها كذكر الظرف فى
المعنى فاذا قلت زيد ظننت قايم فكانك قلت زيد قائم فى ظنى بخلاف باب اعطيت
لان مفعوليها لا يستقلان كلاما لتحذر النسبة بينهما وقال اذا توسطت او
او تاخرت تنبيها على انها اذا تقدمت اعملت لقوتها بالتقدم واما اذا توسطت
او تاخرت ضعفت فاجيز فيها الوجه الآخر وقد نقل جواز الالغاء مع تقدمها
وهو ضعيف ولا يستدل بمثل قولهم علمت ان زيدا لقائم فان هذا من باب التعليق
لا من باب الالغاء ومنها انها تعلق ومعنى التعليق ان يمتنع اعمالها لعارض لزوما

بخلاف الالغاء فان معناه ان يجوز ترك اعمالها واعمالها العارض وهو التوسّط
اوالتاخر فاذا وقع بعدها حرف الاستفهام كقولك علمت ازيد عندك ام عمرو
علقت اى امتنع اعمالها لان ماقبل الاستفهام لايعمل فيما بعده وان كان فى المعنى
مرادا ومعناه علمت احدهما بعينه عندك منهما لان المعنى علمت جواب ذلك
وجواب ذلك انما يكون بالتعيين ولذلك تقول علمت مازيد بقائم لان ما قبل
النفى لايعمل فيما بعده وان كان المعنى علمت زيدا ليس بقائم وكذلك اذا قلت
علمت لزيد منطلق لان ماقبل لام الابتداء لايعمل فيما بعدها وان كان المعنى
علمت زيدا منطلقا ولايرد على ذلك علمت ان زيدا قائم بالكسر لانه امكن
اعمالها بجعلها المفتوحة فيكون مفعولا فى موضع نصب فلايعدل الى التعليق
مع امكان الاعمال والتقديم كما لاتعليق فى علمت زيد منطلق لامكان الاعمال
مع التقديم وقد اختلف فى تقدير علمت ان زيدا منطلق فالاكثر على انها باسمها
وخبرها سدت مسد المفعولين لان المعنى يقتضى منسوبا ومنسوبا اليه وذلك
حاصل وقال بعضهم بل المفعول الثانى محذوف فاذا قلت ان زيدا منطلق
فالتقدير علمت انطلاقه حاصلا ولكنه حذف للعلم به ومنها انه يجوز ان يكون
فاعلها ومفعولها ضميرين لشىء واحد مثل علمتنى منطلقا اى علمت نفسى وعلمتك
فعلت كذا اى علمت نفسك ومنه لقد رايتنا مع رسول الله صلم بخلاف غيرها
من الافعال فانه اذا كان كذلك عدلوا فى المفعول عن الضمير الى لفظ نفس
مضاف الى ذلك المضمر كقولك ضربت نفسى وضربت نفسك وانما ابدلوا
المفعول بلفظ النفس فى غير افعال القلوب لما تقرر فى المتعاد من ان فعل
الفاعل لايتعلق بنفسه غالبا وانما يتعلق بغيره فلو قالوا ضربتنى وضربتك
لسبق الى الفهم ماهو الغالب الى المغايرة بينهما ولم يقو حركة المضمر دافعة لهذا
الالتباس مع قيام هذا الغالب فابدلوا المفعول بلفظ النفس ايذانا بالعدول
عن ذلك الغالب بخلاف باب علمت وظننت فانه ليس الغالب فيه التغاير
بل علم الانسان بصفات نفسه وظنه اياها اكثر فكان ذلك الغالب الذى
غير الاصل لاجله منتفيا فجرت هذه على اصلها واستعمال المضمرات فى محالها
من غير تغيير لها وقد جاء فقدتنى وعدمتنى فجراه مجرى علمتنى كقوله لقد كان
لى عن ضرتين فقدتنى وهو على خلاف القياس المقرر وان كان جاريا على القياس
الاصلى **قوله** ولبعضها معنى آخر الى اخره قد تقرر ان تعدى الافعال انما كان
باعتبار معانيها فنعلم ان هذه الافعال انما تعدت الى مفعولين باعتبار ان معناها
مقتضى

يقتضى منسوبا ومنسوبا اليه فاذا استعمل بعضها على معنى آخر لا تقتضى الا
متعلقا واحدا وجب ان يكون مما يتعدى الى واحد فظننت اذا استعملت بمعنى
اتهمت لاتقتضى الا متعلقا واحدا فوجب ان تخرج عما نحن فيه الى ما يتعدى الى واحد
وعلمت الشىء بمعنى عرفته فى نفسه كذلك ورايته بمعنى ابصرته بعينى كذلك ووجدت
الضالة بمعنى اصبتها كذلك **الافعال الناقصة** ماوضع لتقرير الفاعل
على صفة لانها كلها اشتركت فى ان وضعها على ان تنسب الى الفاعل باعتبار
صفة له فلذلك لم يكن بد من الخبر والا خولف مقتضى وضعها ولم يذكر سيبويه
منها الا كان وصار ومادام وليس ثم قال وماكان نحوهن من الفعل مما لايستغنى
عن الخبر يعنى مما وضع لتقرير الفاعل على صفة **قوله** وقد جاء ماجاءت حاجتك
يعنى وقد استعمل جاء فى هذا المعنى بهذا المعنى اثبات حصول الفاعل على معنى ماذكر
منصوبا فان جعلت ما نافية وجب ان يكون ذلك لشىء تقدم ذكره فيكون المعنى
نفى ان يكون ذلك على قدر حاجة المخاطب كما لو كان محتاجا الى غرارة فطلب منه
لذلك كيل صبرة فقال ماجاءت حاجتك يعنى لم تحصل هذه على القدر المحتاج اليه
وان جعلت ما استفهامية كان فى جاءت ضمير يعود اليها وصح تانيثه للاخبار عنه
بالحاجة لقولهم من كانت امك فيكون المعنى انه احتاج من شىء الى مقدار مخصوص
يتبين له مقداره فيساله عن حقيقته باعتبار مقداره فكانه قال اى شىء حصل باعتبار
حاجتك وقعدت كانها حربة الضمير فى قعدت ضمير الشفرة لانهم يقولون ارهف
شفرته حتى قعدت كانها حربة اى صارت **قوله** يدخل على الجملة الاسمية
لاعطاء الخبر حكم معناها تقريرا لما تقدم وتبيين لمعنى تلك الصفة فى انها
تحصل للفاعل على حسب معنى قوله ذلك الفعل من اثبات او نفى او صيرورة او
باعتبار زمان مخصوص على ماسياتى **قوله** فيرفع الاول ويسمى اسمها
وتنصب الثانى ويسمى خبرها ثم شرع يبين معانيها باعتبار استعمالها فيما بوب
له وفى غيره ان كان لها فقال كان يكون ناقصة فقدم ما الباب له ثم بين معناها
وهو ثبوت خبرها لفاعلها ماضيا ثم الماضى بعد ذلك على ضربين احدهما ان
يقصد الدوام كقوله تعالى وكان الله سميعا بصيرا والثانى ان يقصد الانقطاع
كقول الفقيه كان لى مال ويكون بمعنى صار ويكون فيها ضمير الشان وهذه التى
فيها ضمير الشان هى من الناقصة فى التحقيق الا انه يشترط ان يكون مرفوعها
ضمير الحديث فلا يكون خبرها الا جملة ولا يكون فيها ضمير عائد على المبتدا فلما
انفردت هذه الصفات جعلت قسما براسه تقريبا على المبتدا ويكون تامة بمعنى ثبت

على مرفوعها وهذه ليست من هذا الباب لانّ مدلولها معنى تُنسب الى فاعلها
من غير تقييد كانه قال ثبت او وُجد كقوله وان كان ذو عسرة وسُمّيت تامّة
لاستغنائها عن الخبر كما سُمّيت افعال هذا الباب ناقصة لاحتياجها الى الخبر
وتكون زايدة وهى تكون وجودها وعدمها لا يخلّ بالمعنى الاصلى فى الجملة كقولهم
لم يوجد كان مثلهم وشبهه وقد قيل ان قوله من كان له قلب يتوجّه على
الخمسة وصار بمعنى الانتقال اى انتقل الفاعل الى تلك الصفه وقد يكون انتقالا
باعتبار الحقائق كقولك صار الطين خزفا وقد يكون باعتبار العوارض كقولك
صار زيدٌ غنيا وقد يكون باعتبار المكان كقولك صار زيدٌ الى عمرو واصبح وامسى
واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها يعنى انها تدخل ليفيد انّ هذا الخبرَ
لهذا الفاعل فى هذه الاوقات الخاصّة التى هى الصّباح والمساء والضحى وتكون
تامّة بمعنى دخل فى الصّباح والمساء والضحى فلا يحتاج الى منصوب كقولك
اصبحنا وامسينا واضحينا اى حصلنا فى هذه الاوقات وبمعنى صار وقد تقدّم
قوله وظلّ وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما كما تقدّم فى اصبح وامسى
واضحى وظلّ باعتبار النهار وباتَ باعتبار الليل فاذا قلت ظلّ زيدٌ ساهرا اى
ثبتَ له ذلك فى جميع نهاره وباتَ زيدٌ ساهرا اى ثبت له ذلك فى جميع ليله
وبمعنى صار وقد تقدّمَ ومازال ومافتئ ومانفكّ ومابرحَ لاستمرار خبرها
لفاعلها مذ قبله يعنى ان معناها انّ هذا الخبرَ حاصل للفاعل على سبيل الاستمرار
مذ كان قابلا له فى المعتاد لانه لا يفهم من قول القائل مازال زيدا مسيرا انه كان
كذلك فى اوّل وجوده ويلزمها النفى فيقال مازال زيدا مسيرا وكذلك اخواتها
لانّ معناها نفى فلو استعملت من غير النفى لانتقض المعنى فلمّا دخل النفى على
النفى صار المعنى الاثبات فكان النفى على النفى مقصودا فى افادته الاثبات وانّه
ما انتفى لانه اذا ثبتَ ولم ينتف استمرّ وهو المقصود بمعناها بخلاف مجرّد معنى
الثبوت فانه لا يلزم منه الاستمرار وقد خطّى ذو الرمّة فى قوله
حراجيجُ ما تنفكّ الا مناخةً على الخسف او نرمى بها بلدا قفرا اذ لا يقال كان
زيدا الا عالما فهذه اجدر واجيب بانه لم يخبر الا بقوله على الخسف فيكون المعنى
انها مستمرة على الخسف وهو استواء الاحوال فى كلّ حال الا فى حال كونها
مناخةً فيكون مثل قولك لا يزال زيدٌ شجاعا الا ماشيا فعلى هذا يكون الا ناخة
بمعنى ابراك الابل من قولهم نخ عند قصد اناخته وعلى الخسف يتعلق بمحذوف
انه الخبر ويكون نصب مناخة على انه حال لا خبر والاستثناء مفرّغ كما تقول

ماجئت

ماجئت الا راكبا وضعف من جهة انّ عامله ظرف متاخر عنه فيكون مثل
قولك زيدٌ قائما فى الدار وهو ضعيف وعلى الردّ يكون على الخسف متعلّقا
بمناخة امّا على معنى انّ اناختها على الخسف عوض عن اناختها على الارض
كقولهم تحيّة بينهم ضربٌ وجيعٌ وامّا على معنى الالزام والاهانة والاذلال
كما تقول الزمته على كذا اى الزمته اياه قوله ومادام لتوقيت امر بمدّة
ثبوت خبرها لفاعلها فاذا قلت اكرمك مادمت قائما فمعناه ذكر توقيت
الاكرام بثبوت الخبر لهذا الفاعل ومن ثمّ احتاج الى كلام لانه ظرف والظرف فضلة
فلابدّ معه من كلام من جملة اسميّة او فعليّة لفظا وتقديرا كغيره من الفضلات
قوله وليس لنفى مضمون الجملة حالا وقيل مطلقا فاذا قلت ليس زيدٌ عالما
فمعناه حصول هذه الصفة منتف عن هذا الفاعل ثم اختلف هل تقتضى وضعها
نفى الحال خاصّة او على الاطلاق واكثرهم على انها لنفى الحال ثم شرع يذكر
احكام هذه الاخبار باعتبار التقديم والتاخير فقال ويجوز تقديم اخبارها
كلّها على اسمائها ولا اشكال فى ذلك اذ ليس فيه الا تقديم المنصوب على المرفوع
فيما عامله فعل وامّا تقديم الاخبار عليها انفسها فهى فى ذلك على ثلثة اقسام
قسم يجوز وهو من كان الى راح يعنى باعتبار الترتيب المتقدّم لانها افعال صريحة
ولا مانع فجاز تقديم المنصوب عليها كغيرها من المنصوبات وقسم لا يجوز وهو
ما اوّله ما وما اوّله ما قد يكون نافية فى مثل مابرح فيكون المانع ما يلزم من تقديم
ما فى حيّز النفى عليه وقد تكون مصدرية وهى فى مادام خاصّة فيمتنع لما يلزم
من تقديم ما حيّز الصّلة على الموصول وخالف ابن كيسان فى غير مادام ممّا اوّله
ما فلا يكون الا النافية ورأى انّه لما امتزج مع الفعل وصار بمعنى الثبوت صار
كانه بمعنى ثبت فلا نفى محقّق فيلزم تقديم ما فى حيّزه عليه وامّا مادام فلم يخالف
فيه لتحقّق المصدرية وقسم مختلف فيه وهو ليس فمن راعى الفعلية فيه جوّز
التقديم ومن راعى معنى النفى فيه منع التقديم والصحيح الاوّل لما ثبت فى مثل
قوله تع الا يومَ يأتيهم ليس مصروفا عنهم وانما قد تقدّم معمول العامل جاز تقديم
العامل ايضا **افعال المقاربة** ما وضع لدنوّ الخبر رجاءً او حصولا
او اخذا فيه هذه الافعال فى التحقيق من اخوات كان وذلك انها لتقرير الفاعل
على صفة على سبيل المقاربة من رجاء او حصول او اخذ فيه فتدخل على المبتدأ
والخبر لاعطاء الخبر حكم معناها من مقاربة مخصوصة وانما بوّب لالزامهم فى
خبرها ان يكون فعلا مضارعا لغرض وقد جاء قوله فابتُ الى فهم وماكدت آيبا

على الاصل فالاول يعني الموضوع للرجاء عسى وهو غير متصرف لتضمنه معنى الانشاء
فاشبه الحرف من حيث ان معاني الانشاء اصلها ان تكون بالحروف واستعمالها
على ضربين احدهما ان تقول عسى زيد ان يخرج فتذكرها مرفوعا ومنصوبا
ويشترط في منصوبها ان يكون ان مع الفعل وانما التزموا فيها ان مع الفعل
تقريبا لمعناها في الترجي لانه لا يكون الا في المستقبل فقصدوا ان يعبروا عنه بما
يطابقه والثاني ان تقول عسى ان يخرج زيد فتجعل ما كان منصوبا في موضع
رفع ويستغنى عن المرفوع كما استغنوا في قولهم علمت ان زيدا قائم عن الخبر من
حيث اشتمل على المقصود من منسوب ومنسوب اليه ومن قال في علمت ان الخبر محذوف
فلا بد ان يقول مثله ههنا واما اذا وقع الفاعل فقد تقدم ما فيه من الخلاف في
المضمرات **قوله** وقد يحذف ان تشبيها لها بكاد لمشابهتها لها في باب المقاربة
كما شبهت كاد بها في جواز ادخال ان والثاني كاد يعني الثاني من الثلثة الاول
وهو ما كان لدنو الخبر على سبيل الحصول تقول كادت الشمس تغرب تريد ان
دنوها قد حصل والتزم في خبرها ان يكون فعل حال تقريرا لما يقتضيه معناها
من مقاربة الحصول واذا دخل النفي على كاد فهي كالافعال على الاصح اختلف الناس
في كاد اذا دخل عليها النفي فقال قوم يكون معناها الاثبات ماضيا كان او مستقبلا
وقال قوم يكون معناها في الماضي الاثبات وفي المستقبل كالافعال وقال قوم
هو كالافعال وهو الصحيح والذي يدل عليه علمنا بان كل فعل لم يدخل عليه حرف
نفي فمعناه على حسب ما وضع له فاذا دخل عليه النفي كان نفيا لذلك المعنى عن
من نسب اليه وهذا معلوم من لغتهم فوجب ان يندرج كاد في هذا الامر العام
المعلوم من لغتهم وشبهة من قال انها للاثبات اما في الماضي فقوله تعالى وما كادوا
يفعلون وقد ذبحوا واما في المستقبل فتخطئة الشعراء ذا الرمة في قوله
اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح ولولا انهم
فهموا ان المعنى الاثبات فيؤدي الى ان المعنى ان رسيس الهوى يبرح اي يزول
ولكن بعد طول لم يكن لتخطئتهم اياه معنى وليس ما احتجوا به شيئا اما قوله تعالى
وما كادوا يفعلون فعلى معنى انهم ما قاربوا ان يفعلوا قبل الذبح والذي يقرره
ما سبق من تعنتهم في قولهم اتتخذنا هزوا ادع لنا ربك يبين لنا ما هي ادع ربك
يبين لنا ما لونها ادع لنا ربك يبين لنا ما هي ان البقر تشابه علينا وهذا التعنت
داب من لا يفعل ومن لا يقارب ان يفعل وفعلهم بعد ذلك لا ينافي نفي مقاربتهم
الفعل قبله لانه قد يلتجئ من ذلك دابه الى الفعل ولولا ما دل على الذبح من قوله

فذبحوها وشبهه لم يفهم من نفي الفعل الا نفي المقاربة ثم لا ينكر ان العرف في
مثل ذلك جرى على نحو ذلك في المعنى فاذا قيل ما كاد زيد يسافر فمعناه سافر
بعد ان لم يقارب ذلك وهو الذي غرهم حتى توهموا انه صار للاثبات واما قول الشاعر
لم يكد رسيس الهوى فلا ينبغي ان يحمل على الغلط الا ترى ان قوله تعالى او كظلمات في
بحر لجي يغشاه موج من فوقه موج من فوقه سحاب ظلمات بعضها فوق بعض
اذا اخرج يده لم يكد يراها ولو حمل هذا على معنى انه يراها لفسد المعنى ويكون مثل
قولك ظلمة عظيمة ليس فوقها ظلمة لشدتها اذا اخرج الانسان يده يراها وهذا
ظاهر الفساد فوجب حمله على نفي المقاربة اي اذا اخرج يده لم يقارب رؤيتها
وهذا ابلغ من نفي نفس الرؤية لانه اذا انتفت المقاربة للرؤية كانت الرؤية ابعد
واما قول ذي الرمة فلا ينبغي ان يخطأ بل يحمل على هذا المعنى فيكون قصده انه اذا
غير الهجر المحبين لم يقارب حبي التغيير وهو ابلغ من نفي نفس التغيير لانه اذا
مقاربة التغيير كان التغيير ابعد ومن خطأه فمذهبه مذهب من استدل بقوله
في انها للاثبات فالدليل على الجميع ناهض واما من فرق بين الماضي والمستقبل
فلما راه من قربه في قوله تعالى وما كادوا يفعلون وبعده في قوله تعالى لم يكد يراها وقد
اورد عليهم ان قوله تعالى لم يكد يراها بمعنى ما كاد فيلزم ان يكون للاثبات وفيه فساد
المعنى المتقدم ولا يلزمهم ذلك لانه في سياق الشرط وما في سياق الشرط معناه
مستقبل وان كان قبله بمعنى المضي فبطل ايراد ذلك عليهم فتبين انه داخل
فيما قصدوه من المستقبل والله اعلم **قوله** الثالث جعل وطفق واخذ يعني الثالث
مما هو لدنو الخبر على سبيل الاخذ الا ترى انك اذا قلت جعل زيد يقول فمعناه اخذ
في القول وقوله وهي مثل كاد يعني في الاستعمال فتستعملها على المذهبين في عسى
اثبات المنصوب وحذفه فتقول اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد وكاستعمال
كاد فتقول اوشك زيد يجيء **فعلا التعجب** ما وضع لانشاء التعجب
فمثل قولك تعجبت وعجبت ليس من افعال التعجب لانها ليست للانشاء وانما فعل
التعجب الذي بوب له ما وضع لانشاء التعجب وهي صيغتان ما افعله وافعل به
كقولك ما احسنه واحسن به وهي غير متصرفة يعني انه لا يكون منها مضارع ولا امر
ولا نهي وانما لم يتصرف لانها لما تضمنت معنى الانشاء اشبهت الحروف فامتنعت
من التصرف لذلك كعسى **قوله** ولا يبنيان الى آخره وقد تقدم شروط ذلك
بعللها فلا معنى لاعادتها كانهم لما قصدوا المبالغة بالتعجب اجروها فيما جرى فيه
افعل التفضيل لاتفاقهما في المبالغة **قوله** ويتوصل في الممتنع بمثل ما توصل به

بالفعل المضارع من غير ان وقد
قد اوشك وهي مثل عسى وكاد يعني
في الاستعمال ع

الى التفضيل فقالوا ما اشدّ استخراجه كما قالوا زيدٌ اشدّ استخراجا وكذلك ما اشبهه
قوله ولا يتصرّف فيهما الى آخره فلا يقال زيدا ما احسن ولا ما زيدا احسن
ولا بزيدٍ احسِن وقد اجاز المازنيّ الفصلَ بالظرف ومنه قولهم ما احسن بالرّجل
ان يصدُق وانما لم يتصرّف فيهما لما تضمّنته من معنى الانشاء الذى له صدر الكلام
واما الفصل فمن راعاه راى انها كالامثال التى لا تتغيّر فاجراها على طريقة واحدة
اما الاعراب فصيغة ما افعله ما ابتداءٌ نكرةٌ عند سيبويه كانّ اصله شئٌ حسّن زيدا
كما تقول امرٌ اقعده عن الخروج بمعنى ما اقعده الا امرٌ فما بعدها من الفعل والفاعل
والمفعول فى موضع رفع بخبرٍ لها ومذهب الاخفش ان اصلها ان تكون موصولةً
فالجملةُ بعدها صلةٌ لها وخبرُ المبتداء محذوفٌ كانّ اصله الذى حسّن زيدا
شئٌ فحذف الخبرُ وهى عند بعضهم استفهاميّةٌ مبتداءٌ ما بعدها الخبرُ كانّ
اصله اىّ شئٍ حسّن زيدا وهذه التقديرات كلّها باعتبار الاصل لا على الآن هذا
المعنى وانما معناها الانشاء كما تقول فى بعتُ فعل ماضٍ وفاعلٌ يعنى فى الاصل
اذا كنتَ مريدا به معنى الانشاء فلذلك هذا ومذهب سيبويه اظهر من وجه وهو
انه لا تقديرَ فيه ولم ينقل من انشاء الى انشاء بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزم
منه حذف الخبر ومذهب غيره يلزم منه النقل من انشاء الى انشاء وهو بعيدٌ
ومذهب الاخفش اوجه من حيث ان استعمال ما الموصولة ثابت واستعمال ما
بمعنى شئ مبتداءً لم يثبت وهذا بعينه موجود فى الوجه الاخر لان استعمال ما الاستفهامية
كثير لكنه ضعيف من حيث انه نقل من الاستفهام الى التعجب كما تقدّم واما احسن
بزيد فاصله احسن زيدٌ عند سيبويه وفيه شذوذان احدهما استعمال الامر بمعنى
الماضى والآخر زيادة الباء فى الفاعل ولا ضميرَ عنده فى افعل اذ بزيد عنده هو
الفاعل وذهب الاخفش وغيره الى ان افعل فى اصل الامر لكل احدٍ بان يجعل
زيدا كريما او حسنا او ما اشبهه ففى افعل ضميرٌ للفاعل لا بدّ منه الا انه جرى مستترا
للواحد والاثنين والجماعة لانه جرى مجرى المثل فاغتفر لذلك والباء على الوجه
الثانى اما زائدةٌ مثلها فى قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة كانّ اصله
اكرِمْ بزيد اكرم زيدا ثم زيدت الباء فقيل اكرم بزيد وقيل الباء للتعدية كان اكرم
مثل قولهم اكرم زيدٌ اى صار ذا كرمٍ فتقدر الهمزة للصيرورة مثلها فى اغدّ البعير
اى صار ذا غدّةٍ ثم جئ بالباء ليصير متعدّيا فيصير ما كان فاعلا مفعولا به ويتحمّل
الفعلُ ضميرَ الفاعل لذلك **افعال المدح والذمّ** ما وضع لانشاء مدح
او ذمّ افعال المدح والذم التى بوّب لها ما وضع لانشاء مدح او ذم وليس مثل

قولك

قولك مدحته ولا ذممته ولا شرف ولا كرم ولا حمق ولا لؤم من هذا الباب
لانها للاخبار لا للانشاء فمنها نعم وبئس وشرطهما ان يكون الفاعل معرّفا
باللام الى آخره وانما فعلوا ذلك لما فيه من معنى الابهام اولا فيقع موقعا ليس لما
وقع مفسّرا من اول الامر ثم يفسّر بعد ذلك فان الشئ اذا ابهم اولا ثم فسّر
كان اوقع فى النفس من وقوعه مفسّرا اولا وليس التعريف فى فاعله بتعريف واحد
معهود وانما هو لتعريف المعهود فى الذهن وذلك مبهم ومن ثمّ توهّم كثير من
النحويّين انه للعموم وليس الامر على ذلك اذ لا يفسّر العموم بالواحد ولا يثنّى ولا
يجمع ولما فسّر هذا بالواحد وثنّى وجمع دلّ على انه ليس للعموم والمضاف الى
المعرّف باللام كذلك فالمضمر المميّز بنكرة منصوبة كذلك لانهم لما جوّزوه لواحد
فى الذهن من الجنس جوّزوه لممدوح معهود فى الذهن فاضمروه لذلك ثم فسّروا
اما باسم جنس لما قصدوا اضمار واحد واما بما بمعنى شئ وهو راجع الى ذلك كقوله تعالى
فنعمّا هى ونحوه قوله تعالى بئسما اشتروا به انفسهم يجوز ان يكون الفاعل مضمرا مميّزا
بما والمخصوص اما محذوف فى مثل قوله تعالى بئس ما اشتروا به انفسهم ان يكفروا
ويجوز ان يكون ما فيه بمعنى الذى ويكون المخصوص بالذم على الوجهين وجاز ان
تقع فاعلة لما فيها من الابهام كالمعرّف باللام واما المخصوص بالمدح او الذم
ففى اعرابه وجهان احدهما ان يكون مبتداءً ما قبله خبره كان الاصل زيد نعم
الرجل واستغنى عن العايد الى المبتداء لما ذكر ظاهرا كقوله لا ارى الموت يسبق
الموتَ شئٌ فى معنى يسبقه شئٌ وهذا خير من قول من قال انما استغنى عن العايد
لما فى الفاعل من معنى العموم لما تقدّم من ان جعله للعموم غلطٌ اذ لم يقصد المتكلم
مدح الجنس وانما قصد مدح ما يطابق هذا الفاعل المذكور فجعله للعموم غلط
ثم غيّر بالتقديم والتاخير ليحصل الابهام والتفسير المتقدّم ذكرهما والوجه
الثانى ان يكون خبر مبتداء محذوف كانه لما قيل نعم الرجل سُئل عن تفسيره
فقيل هو زيد ثم حذف المبتداءُ فصار الكلام بمعنى انشاء مدح عام لزيد فجرى
بعد ذلك مجرى الجملة الواحدة فالوجه الاول الاصل فيه كلام واحد والوجه الثانى
الاصل فيه كلامان ثم جرى مجرى كلام واحد **قوله** وشرطه مطابقة الفاعل
يعنى شرط المخصوص ان يكون مطابقا للفاعل فى افراده وتثنيته وجمعه
وتذكيره وتانيثه فتقول نعم الرجل زيدٌ ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال
الزيدون ونعمت المراة هند لانه فى المعنى خبر له فيجب مطابقته وقوله تعالى
بئس مثل القوم الذين كذّبوا بآيات الله اورد اعتراضا لبئس لانه قد يتوهّم

انّ الذين نفسه هو المخصوص بالذم فلا يطابق الفاعل وهو قوله نعالى مثل القوم لانّ
الذين كذبوا ليسوا مثل القوم وقد تأوّل على وجهين احدهما ان يكون المضاف محذوفا
كأنّ اصله بئس مثل القوم مثل الذين فحذف المضاف واُقيم المضاف اليه مقامه
والثانى ان يكون الذين صفةً للقوم ويكون المخصوص بالذم محذوفا كانه قيل بئس
مثل القوم المكذّبين مثلهم **قوله** وقد يحذف المخصوص اذا عُلم يريد انه
قد تقوم قرينةٌ يتبيّن بها معنى المخصوص بالمدح او الذمّ فيحذف اللفظ الدالّ
عليه اختصارا كقوله تعالى نعمَ العبدُ لانه قد عُلم من سياق الآية انّ تفسيره ايوب
فكانه قيل نعم العبدُ ايّوب اونعم العبدُ هو ولذلك قوله تعالى فنعمَ الماهدون
لانه قد عُلم من سياق الآية ان المعنى فنعم الماهدون نحن **قوله** وساءَ مثل بئس
يعنى انها تستعمل استعمالها وبمعناها وان كانت تقع فى الاخبار كقولك ساءنى
ذلك وهو نقيض سرّنى وقد حُمل قوله تعالى ساءَ مثلا القومُ على انها بمعنى بئس وقُدّر
مضافٌ محذوفٌ ليطابقَ المخصوص الفاعلَ فقيل التقدير ساءَ مثلا مثلُ القوم
كاحد الوجهين فى بئس مثل القوم ومنها حبّذا يعنى ومن الافعال التى لانشاء المدح
حبّذا ولذلك عاملوه معاملةَ نعمَ فى كونهم جعلوا فاعله مبهما ثم فسّروه
بالمخصوص على نحو ما فعلوا فى نحو قولهم نعم الرجل زيدٌ وذا ههنا وان كانت
من الفاظ الاشارة لم يُردْ بها مشارٌ اليه بعينه وانما اُريد مشارٌ اليه فى الذهن
كما قيل فى الرجل فى قولهم نعم الرجل ولا يتغيّر ذا عن هذا اللفظ وان كان الممدوح
مثنى او مجموعا او مذكرا او مؤنثا كانهم عاملوه معاملةَ المضمر فى نعم فى انه
لا يختلف باختلاف احوال الممدوح لمّا لم يكن اسما ظاهرا فجعلوا للظاهر
على غيره فى المطابقة مزيّةً واعراب المخصوص بالمدح فى حبّذا كاعراب المخصوص
فى نعم **قوله** ويجوز ان يأتى قبل المخصوص وبعده تمييزًا وحالٌ على وفق
مخصوصه كقولك حبّذا رجلا زيدٌ وحبّذا زيدٌ رجلا وحبّذا راكبا زيدٌ وحبّذا
زيدٌ راكبا وانما لم يلتزموا التمييزَ فى حبّذا والتزموا فى نعمَ اذا كان الفاعل
مضمرا لامرين احدهما ان الفاعلَ ههنا له لفظ يخصّه والفاعل فى نعم مستتر
لا لفظ له فجُعل لغير الملفوظ على الملفوظ به مزيّةٌ فى البيان والثانى انهم
لو لم يميّزوا فى نعم لالتبسَ الفاعل بالمخصوص بالمدح فى كثير من المواضع
وذلك فى مثل قولك نعمَ رجلا السلطانُ فلو ذهبتَ تحذف رجلا لم يُدْرَ هل
السلطانُ فاعلٌ والمخصوص محذوفٌ او سيذكر او الفاعلُ مضمرٌ والسلطانُ
هو المخصوص بالمدح بخلاف حبّذا فانّ لفظَ ذا يُرشِدُ الى انه الفاعلُ واما مجى

الحال

الحال فواضح **الحرف** ما دلّ على معنى فى غيره وقد تقدّم
انّ وضعَ الكلمات لافادةِ معناها الافرادىّ على ضربين احدهما ان يوضع دالّةً
على معناها بنفسها من غير ان يتوقّف على معنىً على متعلّقٍ لها وذلك الاسمُ
والفعلُ فان تعرّضَ لاحد الازمنة فهو فعلٌ والا فهو اسمٌ والثانى ما يتوقّف دلالتها
على معناها على متعلّقٍ لها باعتبار الوضع وذلك هو المسمّى بالحرف وهو معنى
قولهم ما دلّ على معنى فى غيره وهو متعلَّقهُ **قوله** ومن ثم احتاج فى جزئيته
الى اسم او فعل يريد ومن اجل انّ دلالته باعتبار الوضع يتوقّف على متعلّقه لم
يكن بدٌّ من ذكر ذلك المتعلّق وذلك اما اسمٌ او فعلٌ فالاسمُ مثل قولك انّ زيدا
قائمٌ والفعلُ مثل قولك قد قام زيدٌ فلا تستقل جزءا الا باسم او فعل واذا لم يستقل
جزءا الا باسم او فعل لم يكن على انفراده جزءًا من اجزاء الكلام لئلا يؤدّى الى
استعماله على خلاف وضعه لانّ وضعَه دالا على معناه الافرادىّ مشروط بذكر
متعلّقه فلو استعمل مجرّدا عنه لكان خروجا عن وضعه ثم شرع فى تقاسيم الحرف
فمنها حروف الجرّ وهو ما وضع للافضاء بفعل او معناه الى ما يليه يعنى
بفعل او شبهه او معناه نحو قولك مررت بزيد وانا مارٌّ بزيد ومرورى بزيد
حسنٌ واما معناه فنحو قولك زيدٌ فى الدار لاكرامك وهذا فى الدار ابوك
فالعامل فيهما ما فى الدار من معنى الاستقرار وما فى هذا من معنى الاشارة عمل
ذلك فى الجار على نحو عملهٖ فى الظرف والحال ثم شرع بعدّ دها فالعشرة الاول
لا تكون الا حرفا والخمسة التى تليها تكون حرفا واسما والثلثة البواقى تكون حرفا
وفعلا فان قلت فقد عدّ قوم على اسما وفعلا وحرفا فلم لا تعدّ كذلك
فالجواب انه انما قصد الى هذا التقسيم باعتبار المحافظة على اللفظ والمعنى
الاصلى ولا عدّت اللام حرفا وفعلا فى قولك لِ زيدا اذ لفظها لفظ قولك لِزيد
ولذلك منّا انه امرٌ من ولى يلى وكانت الى تعدّ حرفا واسما فى قولك الى زيد بمعنى
نعمة زيد ولكنهم اعتبروا اللفظَ والمعنى الاصلى معا فلم يعدّوا اللامَ لخروجها
عن معناها الاصلى ولان لفظها فى الاصل مخالفٌ للفظها فى الحرف وكذلك منّا وكذلك
الى الا ترى انّ الى التى هى النعمة اصل الفها ياءٌ والى التى هى حرفٌ لا اصل لالفها
وكذلك على التى للفعلية اصلها عن واو والتى للاسم والحرف لا اصل لالفها
فافترقا فان قلت فيلزمك ان لا تعدّ حاشا وخلا وعدا لان الفها اذا كانت
فعلا منقلبة واذا كانت حرفا غيرُ منقلبةٍ وقد جعلت ذلك مانعا فى على فليكن
مانعا فى حاشا وخلا وعدا فالجواب انا لم نعدّ حاشا فى مثل قولك حاشيته

ولا عدا في مثل قولك عدوته ولا خلا في مثل قولك خلوته فان انقلابهما مانع من
عدهما للاختلاف حروفهما وانما عددنا حاشا وخلا وعدا الواقعة في الاستثناء
ولما لم يتصرف تصرف الافعال اشبهت الحروف فلم نجعل الفهما اصلا واذا
كان الاسم اذا اشبه الحرف لم يكن لالفه اصل فالفعل اجدر **قوله** ومن للابتداء
والتبيين الى آخره فالابتداء يعرف بما يصلح له انتهاء كقولك سرت من البصرة
لانه يصلح ان تقول الى بغداد وقد يجئ في بعض المواضع مستبعدا فيها الانتهاء
لعدم القصد اليه وتوفر الغرض للابتداء منه كقولهم اعوذ بالله من الشيطان
الرجيم واما التبيين فكقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وتعرفها بان تجعل
مكانها الذي فيستقيم المعنى لان المعنى فاجتنبوا الرجس الذي هو وثن
والتبعيض كقولك اخذت من الدراهم وتعرفها بانك لو جعلت مكانها بعض لاستقام
المعنى وزايدة في غير الموجب كقولك ما جاءني من احد وهل جاءك من احد
وتعرفها بانك لو حذفتها لبقي اصل المعنى على حاله كقولك ما جاءني احد وقد خالف
الكوفيون والاخفش فقالوا يجوز زيادتها في الواجب واستدلوا بمثل قوله تعالى
يغفر لكم من ذنوبكم وبمثل قولهم قد كان من مطر وليس بواضح اما قوله تعالى
يغفر لكم من ذنوبكم فيجوز ان يكون المراد يغفر لكم بعض ذنوبكم فان زعموا
انه يدفعه قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا قلنا لا يبعد ان يغفر بعض
الذنوب لقوم وجميعها لقوم ولو سلمنا ان قوله يغفر الذنوب جميعا عام لجميع
هذه الامة فليس قوله يغفر لكم من ذنوبكم خطابا لهذه الامة وانما هو خطاب
لقوم نوح فلا يلزم من غفرانه لهذه الامة جميع الذنوب غفرانه لقوم نوح جميع
الذنوب واما قولهم قد كان من مطر فيحتمل ان يكون المعنى قد كان شي من مطر
اما للتبعيض واما للتبيين فلا يثبت مثل هذا الاصل مع هذه الاحتمالات
قوله والى للانتهاء اختلف في معنى الى فقيل ظاهرة في الانتهاء فلا يدخل
ما بعدها فيما قبلها الا مجازا وقيل ظاهرة في الدخول ولا تستعمل في غيره الا مجازا
وقيل مشتركة فيهما وقيل انه كان ما بعدها ليس من جنس ما قبلها لم يدخل وان
كان من جنسه دخل والمذهب الاول ووجوب غسل المرافق والكعبين على
القول بالوجوب على هذا المذهب ليس ماخوذا من الاية وانما هو ماخوذ من
بيانه صلى الله عليه وسلم **قوله** وحتى كذلك يعني انها بمعنى الانتهاء الا انها
ظاهرة في ان ما بعدها يدخل فيما قبلها كقولك اكلت السمكة حتى راسها ونمت
البارحة حتى الصباح والمعنى اكل الراس ونيم الصباح وتختص بالظاهر

فلا

فلا يقال اليه خلافا للمبرد والذي يدل على امتناعها انها مستعملة كثيرا كاستعمال
الى ولو كان ذلك جايزا لوقع ولو وقع لنقل مع توفر المستقلين والناقلين وحكمة
ترك استعماله كراهة لبقاء الفها وتغييرها مع الاستغناء عنها بالى لانهم لو قالوا حتاه
خالفوا باب الالفات التي لا اصل لها في انها اذا اتصلت بالمضمر قلبت ياء كعلي والي
ولدى في قولهم عليك واليك ولديك ولو قلبوها ياء خالفوا القاعدة الاصلية في ان
المضمر لا يغير الكلمة وحجة المبرد انه حرف كالى فتدخلت على المضمر مثلها والجواب
ما قدمناه **قوله** وفي للظرفية كقولك جلس في الدار وفي المسجد ولذلك
تقدر الظروف بها وبمعنى على قليلا ومنه قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل وقد
قيل انها على بابها وانما قصد المبالغة في الاستقرار فاستعمل حرف الظرفية لذلك
قوله والباء للالصاق كقولك مررت بزيد اي التصق مروري بالمكان الذي
يلابسه وللاستعانة كقولك كتبت بالقلم والمصاحبة كقولك اشتريت الفرس
بسرجه ولجامه والمقابلة كقولك بعت هذا بهذا وللتعدية كقولك خرجت بزيد
وللظرفية كقولك ظننت به وجلست بالمسجد وزايدة في الخبر في الاستفهام وفي النفي
قياسا كقولك هل زيد بقايم وما زيد بقايم وفي غيره سماعا كقولهم حسبك زيد
والقي بيه بحسبك زيد والقي بيده **قوله** واللام للاختصاص كقولك جاءني
اخ له وغلام له وللتعليل كقولك جئتك للسمن واللبن ولاكرامك الزاير **قوله**
وبمعنى عن مع القول يعني في مثل قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو
كان خيرا ما سبقونا اليه ولم يرد انهم خاطبوا الذين آمنوا بذلك اذ كان يجب ان
يقال لو كان خيرا ما سبقتمونا اليه وانما المعنى وقال الذين آمنوا وزايدة في قوله تعالى
ردف لكم يعني ردفكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب كقوله لله يبقى على الايام
ذو حيد بمشمخر به الضيان والاس بمعنى والله لا انها مخصوصة بما فيه معنى
التعجب لا تقول لله لقد قام زيد ولا ليقومن زيد ولكن لله لا يؤخر الاجل ولله ليبعثن
ونحو ذلك **قوله** ورب للتقليل لها صدر الكلام لان معناها معنى الانشاء في
في التقليل مثل كم في التكثير فوجب ان يكون لها صدر الكلام كغيرها مما فيه معنى
الانشاء **قوله** مختصة بنكرة موصوفة على الاصح لان وضعها لتقليل نوع
من جنس فاذا ذكرت الجنس ثم خصصته بصفة وقعت عليها ما تقتضيه من نوع
من جنس ولا يدخل الا على نكرة لان الغرض تحصل بذلك فلو عرف وقع التعريف
ضايعا وفعلها ماض محذوف غالبا لان المعنى على تقليل تحقق فلا يكون
فعله الا ماضيا وانما حذف غالبا لما كان معلوما كما حذف متعلق الباء في بسم الله

لما علم واذا قلت رب رجل اكرمني فاكرمني صفة لرجل كقولك رب رقيد هرقته
ذلك اليوم لا على انه الفعل المتعلق به **قوله** غالبا لانه قد يظهر في مثال
قولك رب رجل كريم تحقق او حصل وهو قليل وقد تدخل على مضمر مبهم
مميز بنكرة منصوبة لقولك ربه رجلا وهذا الضمير في ابهامه كابهام الضمير
في نعم وكذلك كان مفردا مذكرا مثله في نعم خلافا للكوفيين في انه يجب مطابقته
للتمييز والخلاف راجع الى انه هل هو ضمير لمقدر ذهني فيجب افراده كضمير
نعم او هو اضمار لمتقدم ذكره فيجب مطابقته للتمييز **قوله** وتلحقها ما
فتدخل على الجمل لما كان التقليل قد يكون في مفرد وقد يكون في نسبة مخصوصة
توصلوا في ادخال حرف التقليل على النسبة بما فقالوا ربما قام زيد ويعنون
تقليل هذه النسبة الى زيد وربما زيد قائم وقد تستعمل رب هذه المكفوفة بما
لتحقيق النسبة الواقعة بعدها كقوله تعالى ربما يود الذين كفروا كما استعملت قد
الواقعة قبل المضارع وان كانت للتقليل للتحقيق كقوله تعالى قد يعلم الله وما
انتم عليه **قوله** وواوها وهي الواو التي يبتدأ بها في اول الكلام بمعنى رب
كقوله وبلدة قالصة امواهها وبلدة ليس بها انيس على معنى رب بلدة وقيل
ان المنخفض بها مقدرة وتقديره ورب بلدة وان الواو واو العطف ورد بان
واو العطف لا يكون في اول الكلام واجيب بانها تستعمل بتقدير جملة اخرى
مقدرة وضعف ايضا بان اضمار حرف الجر معملا على خلاف القياس **قوله**
وواو القسم الى آخره انما يكون حذف الفعل فلا تقول اقسم والله كما تقول
بالله ويلزم من مجيئها حذف الفعل كانهم جعلوها عوضا من الباء والفعل معا
ومن ثم اجيب لما استدل على جواز العطف على عاملين بقوله تعالى والليل اذا
يغشى والنهار اذا تجلى بان واو القسم جرى مجرى الباء والفعل معا فصح اعمالها
بالاعتبارين وكانت كانها عامل واحد **قوله** لغير السوال يعني في مثل قولك
بالله اخبرني فان الواو لا تستعمل ثم وان كان الفعل محذوفا **قوله**
مختصة بالظاهر يعني انها لا تستعمل الا في الظاهر ولا تستعمل في المضمر فلا
تقول وك كما تقول بك بخلاف الباء والتاء مثلها فيما ذكر مختصة بالظاهر
باسم الله تعالى خاصة فلا تقول تزيد ولا تعمرو ولكن تالله وقد روى الاخفش
ترب الكعبة **قوله** والباء اعم منهما يعني اعم من الواو والتاء لانها تكون
مع الفعل ومع حذفه ومع السوال ومع الظاهر وغيره تقول اقسم بالله وبالله
اخبرني وبزيد وبك لافعلن ولا يكون ذلك في الواو والتاء لانها اصل وهما

فرعان عليها وقد جاءت اللام ومن منقسما بهما في قولهم لله لا يؤخر الاجل وقولهم من
ربي انك لاشر الا ان اللام مختصة بما فيه معنى التعجب كالباء واما قولهم آلله وها الله
فهما همزة الاستفهام وها التي للتنبيه عوضتا من حرف القسم وفي ها الله ذا
لغتان قطع الهمزة ووصلها فيجيء في الف قولك ها وجهان حذفها ومدها
وفيه قولان احدهما قول الخليل ان ذا مقسم عليه كانه قيل الامر ذا فحذف الامر
لكثرة الاستعمال والثاني وهو قول الاخفش ان ذا من جملة القسم توكيد له كانه
قال ذا قسمي والذي يدل عليه امران احدهما انهم يذكرون المقسم عليه بعده فيدل
ذلك على ان ما تقدم عليه غيره والثاني انه يأتون بالمقسم عليه نفيا ولو كان
ذلك بمعنى المقسم عليه لكان المقسم عليه مطابقا واما ما في الحديث من قول
ابي بكر الصديق رضي الله عنه لاها الله اذا لا يعمد الى اسد من اسد الله فيعطيك
سلبه فقد حمله بعض النحويين على انه غلط من الرواة لان العرب لا تقول لاها
الله الا مع ذا ثم ولو سلم انه يقال مع غير ذا فليس هذا موضع اذا لان اذا تفيد
الجزاء وهي هنا على النقيض وكان مقتضى ان نقول اذا يعمد لانه وقع جوابا
لقول من طلب السلب وليس بقابل فقالوا الظاهر ان الحديث لاها الله ذا
لا يعمد الى اسد فصحفها بعض الرواة ثم نقلت كذلك **قوله** ويتلقى القسم
باللام وان وحرف النفي الى آخره يعني بالقسم ههنا القسم الذي لغير السوال
واما قسم السوال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب كقوله بالله اخبرني هل قام زيد ونحوه
ولذلك يسمى قسم السوال اي قسم الطلب واما غيره فيتلقى باللام وان وحرف النفي
كانهم قصدوا الى ان يبينوا ان هذا المقسم عليه من اول الامر فاللام كقولك لزيد قائم
ولا فعلن وان كقولك ان زيدا لقائم وحرف النفي كقولك ما زيد بقائم ولا يقوم زيد
ويحذف جوابه اذا اعترض زيد والله قائم لانه اعترض بين المبتداء والخبر وهو
في المعنى المقسم عليه فاستغنى عن اعادته او تقدمه ما يدل عليه كقولك زيد قائم والله
لان المقسم عليه في المعنى هو ما تقدم فاستغنى عن اعادته **قوله** وعن للمجاوزة
كقولك رمي عن القوس لانه تجاوز السهم عنها واطعمه عن الجوع وكساه عن العري
انه يجعلهما متجاوزين عنه **قوله** وعلى للاستعلاء كقولك جلست على الحائط
استعلا لك اياها وقد تكونان اسمين بدخول من نحو جلست من عن يمينه فيجب ان
يأول بمعنى جانب يمينه وكقولك غدت من عليه فيجب ان تأول بمعنى فوق لما ثبت
ان حروف الجر مختصة بالنوع الذي اختص بمعنى الاسمية **قوله** والكاف
للتشبيه كقولك زيد كعمرو وزائدة كقوله تعالى ليس كمثله شيء والمعنى ليس مثله شيء

وقد يكون اسما فى مثل قوله يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن مثل البرد فدخل حرف
الجر عليها **قوله** ومذ ومنذ للزمان للابتداء فى الماضى كقولك ما رايته
منذ سنة كذا اى ما رايته من سنة كذا اى ابتداء ذلك من هذه السنة واستعمالها
للابتداء فى الزمان كاستعمال من فى الابتداء فى غير الزمان كقولك خرجت من البصرة
واما استعمال مذ ومنذ فى الزمان فمتفق عليه واما استعمال من فى غير الزمان
خاصة فمختلف فيه فالبصريون يخصصونه والكوفيون يعممونه واستدلوا
بقوله تعالى من اول يوم احق فقد دخلت على الزمان وتاولها البصريون بمعنى
من تاسيس اول يوم ولا حاجة الى التاويل **قوله** والظرفية للحاضر
كقولك ما رايته منذ شهرنا ومذ يومنا كما تقول فى شهرنا وفى يومنا فيكون نفيا
للرؤية فى الشهر المذكور واليوم المذكور **قوله** وحاشى وخلا وعدا للاستثناء
استعمال حاشا حرف جر هو الفصيح واستعمال عدا وخلا فعلا هو الفصيح والعكس
فى كلا البابين ضعيف على ما تقدم **الحروف المشبهة بالفعل**
ان وان وكان ولكن وليت ولعل ووجه شبهها بالفعل المتعدى انها تقتضى
امرين فاعلا ومفعولا فاعملت فى متعلقيها كاعمال الفعل المتعدى فى متعلقيه
وخولف بينهما كما خولف بين متعلقى الفعل الا ان المنصوب ههنا مقدم وفى
الفعل موخر كانهم قصدوا الى الفرق بينهما من اول الامر او لانه لما كان عملها
فرعا على الفعل جعل عملها كعمل الفعل الفرعى من تقديم المنصوب على المرفوع
وقد يقال اشبهت الفعل لانها على ثلثة احرف فصاعدا مبنية على الفتح كالافعال
او لان معانيها معانى الافعال كانك قلت اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت
وترجيت **قوله** ولها صدر الكلام سوى ان يعنى ان سوى ان المفتوحة
يعنى بعكسها اى لا تكون صدر الكلام وانما كان لما عداها صدر الكلام لان كلا
منها يدل على قسم من اقسام الكلام وذلك يقتضى التقديم كما ذكر فى غير موضع
ليتحقق المخاطب المعنى من اول الامر فيبنى عليه ولو لم يقدم لبقى السامع
فى حيرة جواز التقديرات المتعددة فلا يتفرغ باله لامر مخصوص يبنى عليه
الا ترى انه لو جاز تاخيرها مثال هذه فاذا قال المتكلم زيد قائم لم يدر السامع
الاثبات هو ام نفى ام تشبيه ام تمن ام ترج واذا قال من اول الامر ان او
ما او كان او ليت او لعل تبين له من اى قسم هو فيتفرغ باله لغيره واما ان المفتوحة
فقد تقدم علة كونها لا تكون صدر الكلام فى المبتدا واختلاف الناس فى التعليل
قوله وتلحقها ما يعنى وتلحق هذه الحروف لفظة ما فتلغى على الافصح عن

العمل

العمل كقولك انما زيد قائم قال الله تعالى انما الهكم اله واحد فقد جاء النصب فى مثل قوله
قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد وحملت البواقى عليه لانه باب
واحد وقد تدخل ح على الافعال يعنى اذا دخلت ما جاز ح ان تدخل على الجملة الاسمية
والفعلية فتقول انما زيد قائم وانما قام زيد وانما يقوم زيد وادخال ما عليها يفيد
ما يفيده النفى والاثبات فاذا قلت انما زيد قائم فمعناه ما زيد الا قائم وانما الهكم
الله معناه ما الهكم الا الله ولقول الشاعر وانما العزة للكاثر **قوله**
فان لا تغير معنى الجملة شرع فى الكلام عليها باعتبار التفصيل فقال ان لا تغير
معنى الجملة اى تدخل على الجمل الاسمية مع بقاء معناها على ما كان عليه
وليس يعنى بالجمل الاسمية كل جملة وانما يعنى الجمل التى لا تضادها فيعلم انها
لا تدخل على جملة استفهامية لانها لها صدر الكلام والاستفهام له صدر الكلام
فيتضادان ولذلك لا تدخل على جملة نفية لذلك ولما بينهما من التضاد فى
المعنى وانما ترك الاحتراز عن مثل ذلك للعلم به واما ان المفتوحة فهى مع جملتها
فى حكم المفرد الا ترى انك اذا قلت زيد قائم ثم ادخلت المكسورة كانت على
حالها فى استقلالها بفائدتها ولو ادخلت المفتوحة صارت الجملة معها بتاويل
مصدر من خبرها او ما فى حكمه فافتقرت الى جزء آخر يكون به كلاما كقولك
اعجبنى ان زيدا منطلق فيكون فى موضع جر وهذه احكام المفرد **قوله**
ومن ثم وجب الكسر فى موضع الجمل والفتح فى موضع المفرد يعنى ومن اجل ان
المكسورة تبقى معها الجملة على فائدتها والمفتوحة الى حكم المفرد وجب الكسر
فى مواضع الجمل والفتح فى مواضع المفرد من حيث كان ذلك معناهما فكسرت
ابتداء لانه لا تقع فى هذا الموقع الا الجملة ولان المفتوحة لا يبتدا بها على ما تقدم
وبعد القول لانه لا يقع بعده الا الجمل وبعد الموصول لان الصلة لا تكون الا جملة
وفتحت فاعلة ومفعولة ومضافا اليها لانها امور لا يقع فيها الا المفرد **قوله**
وقالوا لولا انك لانه مبتدا ولو انك لانه فاعل يعنى بذلك ان ما بعد لولا من ان واسمها
وخبرها انما هو فى موضع المبتدا ولا تقدر جملة مستقلة فتكسر لانه لو كان
كذلك لكان يجب عند حذفها ان تقول لولا زيد قائم لاكرمتك وهو غير جائز
واذا ثبت ان خبر المبتدا لا بد من حذفه فاذا وقعت فانما تقع فى موضع المبتدا
خاصة فلذلك وجب الفتح واما لو انك انطلقت لانطلقت وشبهه فتفتح ايضا
لان ان وما عملت فيه فاعل للفعل المقدر بعد لو اى لو ثبت انك منطلق
لانطلقت فلذلك وجب الفتح **قوله** فان جاز التقدير ان جاز الامران

يريد فان جاز تقدير الجملة وتقدير المفرد باعتبارين جاز الكسر على تاويل الجملة
والفتح على تاويل المفرد مثل من يكرمني فاني اكرمه ان اردت فانا اكرمه وجب الكسر
لانها وقعت في موضع الجملة وان اردت من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه وجب الفتح
لانها وقعت في موضع المفرد لانه خبر المبتداء وكذلك قوله اذا انه عبد القفا واللهازم
ان اريد اذا هو عبد القفا كسرت لانها وقعت في موضع الجملة وان اريد اذا عبوديته
وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها وقعت في موضع المبتداء خاصة وهذا
التعريف اولى من تعريف ابي علي في قوله ان كل موضع صلح للجملة الاسمية والفعلية
فان فيه مكسورة وما لا يصلح الا لاحدهما فان فيه مفتوحة لان مثل قوله اذا انه
لا يصلح الا للمبتداء لا للفعل وقد جاءت فيه المكسورة ومثل قولك من يكرمني فاني
اكرمه لا يصلح الا للاسمية وقد جاز الكسر فان زعم انه يجوز ان يقدر فجزاؤه الاكرام
او فاجزيه بالاكرام فيجب عليه ان يوجب الكسر لانه موضع صلح للجملة الاسمية
والفعلية على هذا التقدير وكذلك قولك مرادي انك محسن لان هذا الموضع ان
لم يكن صالحا للجملة فالتعريف غير شامل وان كان موضعا للجملة وهو خبر المبتداء
يجوز ان يكون جملة ابتدائية وجملة فعلية الا ترى انك تقول مرادي ثبت الثواب
عليه والثواب ثابت عليه قوله ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظا
او حكما الى آخره اي ولان المكسورة لا تغير جاز العطف على اسمها لانها لما لم تغير المعنى
صح ان تقدر كالعدم فيعطف على محل ما عملت فيه على تقدير عدمها وهو معنى قولهم
يعطف على محلها مع اسمها قوله لفظا او حكما فاللفظ مثل قولك ان زيدا قائم
وعمرو والحكم مثل قولك اني زيدا قائم وعمرو لان ان ههنا وما عملت فيه بتاويل الجملة
فصح ان يعطف على محلها كالمكسورة صريحا ولذلك اورد سيبويه في هذا الباب
الا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق مستشهدا به على العطف على
محل المكسورة بتقدير حذف الخبر من الاول قاصدا الى ان المعنى فاعلموا انا بغاة
وذلك حكم المكسورة صريحا فلولا انها في حكم المكسورة صريحا لما صح ذلك ولذلك
حمل قوله تعالى ان الله بريء من المشركين ورسوله على ان ورسوله مرفوع معطوف على محل
اسمها وان كانت مفتوحة لما كانت في تاويل المكسورة ويشترط في العطف على المحل
مضي الخبر لفظا او تقديرا خلافا للكوفيين فلا تقول ان زيدا وعمرو ذاهبان وانما
جاز ان الزيدين والعمرون ذاهبون لان ذاهبون يقدر خبرا عن الثاني خاصة
فيكون خبر الاول قد تقدم تقديرا ولذلك لو جعل ذاهبون خبرا عن الجميع لم يجز
وانما لم تجز لما تؤدي اليه من كون الخبر الواحد يكون معمولا لان غير معمول لان

لانه



لانه من حيث هو خبر عن اسم ان معمول لان ومن حيث هو خبر عن المعطوف
على المحل معمول للابتداء غير معمول لان قوله ولا اثر لكونه مبنيا خلافا
للمبرد والكسائي لانه لم يثبت ذلك عن المعتبرين من العرب وما ذكرناه
من المانع قائم فيه وقد اورد سيبويه ان بعض العرب يغلطون فيقولون
انهم اجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان وذلك ان معناه معنى الابتداء فيرى
انه قد قال هم واذا خرج بعض العرب عما عليه القياس واستعمال الفصحاء
غلب على الظن النقيض فزال الموجب لقبوله قوله ولكن كذلك يريد فيما
تقدم من احكام العطف على المحل قوله ولذلك دخلت اللام مع المكسورة
معنى ولاجل ان المكسورة لا تغير المعنى دخلت لام الابتداء معها ولكنهما لما كانتا
متفقتين في معنى التاكيد لم يجمعوا بينهما وانما ادخلوها على الخبر ان تقدم
الاسم قوله او على الاسم اذا فصل بينه وبينها او على ما بينهما مما يتعلق
بالخبر نحو ان زيدا لقائم وان في الدار لزيدا وان زيدا لفي الدار جالس ولا يقولون
ان زيدا جالس لفي الدار ولا ان زيدا آكل لطعامك لئلا يؤخرها عن الاسم والخبر
جميعا مع ان اصلها ان تدخل على الاسم فاذا منع مانع من ادخالها على الاسم
دخلت على جزئيه الآخر او على ما تقدم جزئه ولا يؤخرونها عن الجزئين معا
ودخولها في لكن ضعيف ووجهه تقديره لكن ان فكانها لم تدخل الا مع ان
قوله ولكنني من حبها لعميد كان الاصل ولكن انني فنقلت حركة الهمزة
وخففت على القياس المستعمل ثم حذفت النون الاولى كراهة اجتماع النونات
فبقي لكنني قوله وتخفف المكسورة فيلزمها اللام وانما لزمتها اللام للفرق
بينها وبين ان النافية لانها لما خففت صار لفظها كلفظها فلو لم تدخل
اللام لم يدر اذا قيل ان كان زيد قائما او ان كان زيد قائم المخففة هي ام النافية
وكان مقتضاها اذا اعملت ان لا يلزمها اللام لان الفرق يحصل بالاعمال
ولكنهم جعلوا الباب كله واحدا او لان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي
اما لتعذره واما لكونه مبنيا قوله ويجوز الغاؤها لفوات قوة شبه
الفعل لفوات فتح الآخر ونقصانها عن ثلثة احرف فالالغاء على ان الشبه
كان لاقتضائها الاسمين ولكونها على ما ذكر من فتح الآخر والزيادة على حرفين
والاعمال على ان الشبه المعتبر انما هو اقتضاؤها اسمين قوله ويجوز دخولها
على فعل من افعال المبتداء وعمم الكوفيون جواز دخولها على الافعال وانما
جاز دخولها على ما ذكر من حيث ان المقتضي موفر عليها اذ الاسمان بعدها

٤١

مذكور ان الاترى انك اذا قلت ان كان زيد لقايما فمعناه ان زيدا لقائم واذا كان
ما تقتضيه موفرا بعد دخول هذه الافعال فلا يلزم من جواز دخولها عليها جواز
دخولها على ما ليس من مقتضياته اسمان وما يتعلق به الكوفيون من قوله
بالله ربك ان قتلت لمسلما خارج عن القياس واستعمال الفصحا فلا اعتبار به
قوله وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدر فتدخل على الجمل
مطلقا وانما حكم النحويون عليها بالاعمال في ضمير شان مقدر لامرين احدهما
انهم قد اعملوا المكسورة مع تخفيفها من غير شذوذ فاعمال المفتوحة اجدر
لان شبهها بالفعل اقوى من شبه المكسورة من حيث انها لها معنى مخصوص
كالافعال والمكسورة ليس لها معنى مخصوص غير التاكيد الذي هو معنى الزوائد
كلها فاذا اعملت المكسورة مع ضعفها فالمفتوحة اجدر الثاني انهم ادخلوها
على الافعال التي لا تقتضي اسمين مع مراعاة ذلك في المكسورة على المذهب
الصحيح فلولا تقديرهم الاعمال في الضمير المقدر لخرجت عن القياس المتقدم ذكره
الاترى انهم يقولون علمت ان قد قام زيد ولا يقولون ان قام لزيد قوله
وشذ اعمالها في غيره يعني في غير ضمير الشان وذلك قول الشاعر فلو انك في
يوم الرخاء سالتني فراقك لم ابخل وانت صديق قوله ويلزمها مع الفعل
السين او سوف او قد او حرف النفي يعني انهم اذا ادخلوها على الافعال في مثل
قولك علمت ان قام زيد فلا بد من واحد من هذه الامور المذكورة كانهم قصدوا الى
الفرق بينها وبين المصدرية الناصبة للفعل وكان مقتضى ذلك ان يدخلوا فاصلا
ايضا مع حرف النفي لانه لا مانع يمنع من دخول الناصبة والمخففة معه الاترى
انك تقول علمت ان لا يقوم زيد واريد ان لا يقوم زيد وانما تركوا ذلك لتعذر
مجامعة الفاصل المتقدم معه ونحو قوله تعالى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم
وان كانت المخففة على المختار فانما ترك الفاصل اما لانه لا حاجة اليه لان الناصبة
لا دخول لها على الفعل غير متصرف واما لتعذر دخول الفاصل كما ذكر في حرف
النفي قوله كان للتشبيه وتخفف فتلغى على الافصح كان لانشاء التشبيه
كما ان ليت ولعل لانشاء التمني والترجي وقد زعم بعضهم انها مركبة من كاف
التشبيه وان وان الاصل في قولك كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فقدمت الكاف
ففتحت لها الهمزة لما قصدوا الانشاء وهي عند بعضهم حرف براسه وهو الصحيح
ومقتضى ما ذكر في ان المفتوحة من قوة الشبه حتى وجب اعمالها في ضمير شان
مقدر لما الغيت ان يقال كذلك في كان لانها ملغاة على الافصح قوله

ون

ولكن للاستدراك يتوسط بين كلامين متغايرين معنى يعني ان المعتبر التغاير
المعنوي لا اللفظي وافق التغاير اللفظي ولم يوافق تقول ما جاءني زيد لكن عمرا
قد جاء فالتغاير ههنا حاصل معنى ولفظا وتقول سافر زيد لكن عمرا حاضر
فالتغاير ههنا حاصل معنى لا لفظا ومنه قوله تعالى ولكن الله سلم لان المعنى ولكن
الله ما اراكهم كثيرا وتخفف فتلغى كاخيها ويجوز معها الواو كانك قلت استدركت
او استدرك قوله ليت للتمني يعني لانشاء التمني واجاز الفراء ليت
زيدا قايما بنصب الجزئين معا بمعنى اتمنى واجازه الكسائي على اضمار كان
والذي اوقعهما في ذلك قول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا وهو عند
البصريين حال من المضمر المقدر في الخبر اي يا ليت ايام الصبى لنا رواجعا
اي حاصلة لنا في حال كونه رواجعا ويضعف قول الفراء بانه يلزم مثله
في كان ولعل ولا قائل به ويضعف قول الكسائي لان اضمار كان ليس بقياس
ولو جاز ذلك جاز ان زيدا قائما بمعنى يكون قائما او كان قائما وتاويل البصريين اسد
لانه لو كان نصا وهو على خلاف القياس واستعمال الفصحاء لكان مردودا فليف
وله هذا التاويل الظاهر وقد جاء ليت ان زيدا قائم لما كانت بمعنى اتمنى وهذا
مما يقوي قول الفراء ويجوز ان يقال انها دخلت على ما هو في تاويل المصدر وهي
على اصلها والخبر محذوف كانه قيل ليت قيام زيد حاصل او استغني باسمها
وخبرها كما استغني في علمت ان زيدا قائم قوله لعل للترجي اي لانشاء
الترجي ومنها لغات لعل وعل ولعن وعن ولان وان وقد حمل قوله تعالى انها اذا
جاءت لا يؤمنون فيمن قرا بالفتح على انها بمعنى لعل وشذ الجزبها وهو ضعيف
ولعله وهم او قصدوا الحكاية الحروف العاطفة الواو والفاء وثم
وحتى واو واما وام ولا وبل ولكن فالاربعة الاول يعني الواو والفاء وثم وحتى
تجمع بين الثاني والاول في الحكم الحاصل للاول نحو جاءني زيد وعمرو وجاء زيد
فعمرو وجاء زيد ثم عمرو وجاء القوم حتى عمرو ثم انها تفترق بعد ذلك فالواو
للجمع المطلق لا ترتيب فيها عند المحققين من النحويين والاصوليين والذي يدل
عليه قوله تعالى وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة وقال في موضع آخر وقولوا
حطة وادخلوا الباب سجدا ولو كانت للترتيب لتناقض الظاهران فلذلك تعينت
وايضا وجوب تعينها في مثل اختصم زيد وعمرو وسواء محياهم ومماتهم واذا ثبت
نفي الترتيب فيها فقد فارقت اخواتها الثلث للزومها الترتيب فالفاء للترتيب من
غير مهلة كقولك جاء زيد فعمرو ويعتبر ما يعد في العادة مرتبا من غير مهلة فقد

يطول الزمان والعادة تقضي في مثله بانتفاء المهلة وقد يقصر والعادة بالعكس
قال الله تعالى ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة
عظاما فكسونا العظام لحما وقال الله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء فتصبح
مخضرة ومثل ذلك يختلف تغيير الناس فيه فقد يستقرب بالنسبة الى عظم الامر
فتستعمل الفاء وقد يستبعد بالنسبة الى طول الزمان فتستعمل ثم ولا يكون ذلك
مخالفا لوضع الفاء فيما ذكر وثم مثلها بمهلة على ما ذكر في الفاء وحتى مثلها في الترتيب
والمهلة الا ان شرط معطوفها ان يكون جزءا من المعطوف عليه لان الغرض لكونه
غاية لذلك ومنتهى تفصيل بيان مخالفته الاول فيما اوجب له المهلة من قوة او ضعف
نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة واو واما وام نسبتها
لاثبات الحكم لاحد الامرين مبهما نحو جاء زيد او عمرو فالمعنى جاء واحد منهما من غير
تعيين ولكن جاء اما زيد واما عمرو وكذلك امسك عندك ام كافور ان المعنى
ان الحكم ثابت لاحدهما لا انك لا تعلمه بعينه فانت تسال عن التعيين والفرق بين
او واما وبين ام ان او واما للاخبار باحدهما ان كانتا في الخبر او لطلب احد الامرين
ان كانتا في الامر فيما اصله المنع نحو خذ اما هذا واما ذاك او لا باحة ان كانتا فيما
يثبت فضلة فيهما نحو جالس الحسن او ابن سيرين واما اذا وقعتا في الاستفهام
فالفصل بينهما ان او واما سوال عن احد الامرين مبهما وام سوال من احد الامرين
معينا فالسائل في او واما جاهل بثبوت احدهما فهو يسال عنه والسائل في ام عالم
بثبوت احدهما وهو يسال عن التعيين ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون نعم او لا
وكان الجواب المطابق في او واما بنعم او لا فان اجيب بالتعيين فزيادة
على السوال لانه يلزم من تعيين احدهما ثبوت واحد منهما فكان الجواب حاصلا
وزيادة واما ام هذه فهي التي تسمى المتصلة وهي لازمة لهمزة الاستفهام يليهما
المستويان بعد ثبوت احدهما عند السائل لطلب التعيين ومن ثم لم تجز زيد
عندي ام عمرو الا على شذوذ ولم يجز ارايت زيدا ام عمرا لانه لم يليهما المستويان
وانما الوجه ان تقول ازيدا رايت ام عمرا كانهم قصدوا الى الايذان من اول
الامر بتبيين المطلوب تعيين احدهما واما ام المنقطعة فتلك بمعنى بل والهمزة
لقولك لشبح رايته انها لابل فاذا حصل الشك في انها شاء قلت ام شاء قاصدا
الى الاضراب عن الاخبار الاول واستيناف سوال كانك قلت بل اهي شاء وقد
يقال انها بمعنى الهمزة خاصة وقد ياتي المنقطعة للانكار كما ياتي الهمزة وعليه
حمل قوله تعالى ام يقولون شاعر ام يقولون تقوله وهو كثير واما اما العاطفة

فيلزمها

فيلزمهما ان يكون قبلها اما اخرى نحو جاء اما زيد واما عمرو بخلاف او فان ذلك
لا يلزمها معها ولكن يجوز ان يتقدم قبلها اما فتقول جاء زيد او عمرو وجاء اما زيد
او عمرو وكانهم قصدوا بتقدم اما ان يبينوا من اول الامر ان الحكم ثابت لاحد
الامرين الا ترى انه لو لم يتقدم لبنى السامع على ان الظاهر ان الحكم ثابت
للاول فاذا جيء باما او باو يتبين خلاف ما ظنه واذا اتى باما من اول الامر
لم يجئ هذا اللبس ولتقدم اما ودخول الواو عليها توهم ابو علي انها ليست من
حروف العطف والقطع بانها مثل او موجب انها من حروف العطف وتقدم
اما قبلها ما ذكرناه لا ان المتقدم حرف العطف ولا بل ولكن يثبت الحكم معها
لاحد الامرين معينا فلا يثبت الحكم للاول دون الثاني وبل ولكن يخالفها والفرق
بين بل ولكن ان بل للاضراب عن الاول موجبا كان او منفيا نحو جاء زيد بل عمرو
اذا وقع الاخبار عن زيد غلطا وما جاء زيد بل عمرو يحتمل اثبات المجيء لعمرو
مع تحقق نفيه عن زيد ويحتمل ان يكون بيانا لمن نسب اليه المجيء المنفي اولا مثله
في الاثبات وقد ياتي بل في الجمل بمعنى ترك الاول والاخذ فيما هو اهم منه قوله تعالى
ام يقولون افتراه بل هو الحق ونظائره كثيرة **قوله** ولكن للاستدراك بعد النفي
وانما لزمها النفي هنا لان المراد عطف المفرد ووضعها للمغايرة بين ما قبلها
وما بعدها والمفرد لا يكون نفيا لان النفي مخصوص واذا وجب ان يكون اثباتا
وجب ان يكون ما قبلها نفيا لتحصل المغايرة بخلاف لكن التي يقع بعدها الجمل
فانه اذا حصل بعدها النفي كان ما قبلها مثبتا ولما كانت هذه لا يكون ما بعدها
الا مثبتا وجب ان يكون ما قبلها نفيا **حروف التنبيه** الا واما وها
وضعت لتنبيه المخاطب قبل الشروع في الجملة ليتفطن لما يقال له لانه قد يفوته
على تقدير الغفلة بعض ما ذكر فاذا جيء بحرف التنبيه وقد فوته لم يضر
وهي كلها تجري في المركبات ولا تجري في المفرد الا ها في اسماء الاشارة فانها
جرت فيها وانما خصت اسماء الاشارة بالتنبيه لما علم من ان شرط دلالتها
قيام قرينة الاشارة فقد تفوت المخاطب قرينة الاشارة على تقدير الغفلة
فقصد الى التنبيه فيها ليحصل ذلك بخلاف غيرها من الاسماء فانها لا تفتقر
الى مثل ذلك فمثال الا قولهم الا ان زيدا منطلق والا قام زيد قال الله تعالى الا
يا اسجدوا لله في قراءة الكسائي والا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم ومثال اما قولهم
اما والذي ابكى واضحك والذي اماتت واحيا والذي امره الامر ومثالها
في الجملة ها ان تا عذرة ان لم تكن قبلت ومثالها في اسم الاشارة قولهم

جآنى هذا ومررت بهذا ولهاصدر الكلام ليحصل الغرض المطلوب بها الآ ها باعتبار
الاشارة فانها قد تكون اول الكلام ووسطه على حسب ما يكون اسم الاشارة لان
وضعها له لا للجملة **حروف النداء** يا وايا وهيا واى والهمزة وكثير
من النحويين يذكر معها وا وليست فى الحقيقة منها لخصوصها بالندبة وليس المندوب
منادى لان المنادى المطلوب اقباله والمندوب المتفجع عليه فافترقا وانما ذكرت
معها لموافقة لفظ ما بعدها من المندوب لما بعد حروف النداء من المنادى فى
بناء ونصب على ما تقدم **قوله** فيا اعمها يعنى انها تقع فى القريب والبعيد
وايا وهيا للبعيد واى والهمزة للقريب والصحيح ان هذه حروف لا اسماء
افعال لان منها الهمزة وليس فى اسماء الافعال ما هو على حرف واحد وانما توهم من
قال انها اسماء افعال من حيث انه راها مستقلة مع المنادى كلاما وقد استقر
عنده ان الحروف لا تكون مع الاسم كلاما ولو تبين ان المراد بيا اعنى او اريد او اطلب
لتبين انه لم يكن كلاما الا لذلك **حروف الايجاب** نعم وبلى الى آخرها
فنعم مقررة لما سبقها من كلام موجب او منفى استفهاما كان او خبرا تقول
لمن قال قام زيد او اقام زيد نعم اى قد قام وتقول لمن قال لم يقم زيد او الم يقم زيد
نعم اى لم يقم هذا وضعها لغة وان كان العرف على خلاف ذلك ولذلك لو قال بعد
قوله اليس لى عندك كذا نعم لا لزمناه به تغليبا للعرف لا لان الوضع كذلك واما
فمختصة بايجاب النفى استفهاما كان او خبرا تقول لمن قال لم يقم زيد او الم يقم
زيد بلى اى قد قام ومنه قوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اى بلى انت ربنا ومن ثم قيل
لو قالوا نعم لكان كفرا على ما تقدم فى نعم ولا تقول لمن قال قام زيد بلى لانه موضع
نعم **قوله** واى اثبات بعد الاستفهام تلزم القسم تقول لمن قال اقام زيد
اى والله واى الله واى لعمرى واى ها الله واما اجل وجير وان فتصديق للمخبر
لقول القائل قد كان كذا فتقول اجل وجير وان واما استدلالهم على ان ان بمعنى
نعم فى قوله ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت انه فلا يقوى لاحتمال
ان يكون ان الابتدائية وحذفوا الخبر للعلم به كانه قال انه كذلك نعم قول ابن الزبير
لمن قال لعن الله ناقة حملتنى اليك ان وصاحبها واضح فى ذلك **حروف
الزيادة** ان وان وما ولا ومن والباء واللام سميت حروف الزيادة لانها
قد تقع زائدة لا انها تقع ابدا زوائد بل اكثر ما تقع غير زوائد فاما ان فتزاد مع ما
النافية لتاكيد النفى تقول ما ان رايت زيدا والمعنى ما رايت زيدا وقد زعم
بعضهم انها ان النافية دخلت مع ما النافية توكيدا لها وليس بجيد فانهم يجعلون

بين حرفين مختلفى اللفظ بمعنى واحد ومن ثم لم يقولوا ان لا زيدا قائم ولا يا الرجل
واشباه ذلك وقلت زيادتها مع المصدرية ولما فمثال المصدرية انتظرنى ما ان
جلس القاضى بمعنى ما جلس القاضى والمعنى مدة جلوسه ومثاله فى لما قولك
لما ان جلست جلست وفتحها هو المشهور الشائع واما ان فتزاد مع لما كثيرا كقوله تعالى
فلما ان جاء البشير وبين لو والقسم نحو والله ان لو قمت قمت وقلت مع الكاف نحو قوله
كان ظبية تعطو الى ناضر السلم واما ما فتزاد مع اذا ومتى واى واين وان شرطا
فزيادتها مع اذا نحو اذا ما تكرمنى اكرمك بمعنى اذا تكرمنى وفى متى كقولك متى ما تكرمنى
اكرمك بمعنى متى تكرمنى ولا تغير ها ما معنى الكلام بل هى على معناها ومن قال انها
للتكرير فدخول ما فيها عليه ايضا للتاكيد لا غير ومثال اى كقولك ايا ما تضرب
اضرب ومثال اين اينما تكن اكن ومثال ان كقوله تعالى فاما نذهبن بك وتلزم فعلها
نون التاكيد غالبا فيكون مضارعا غالبا كانهم لما اكدوا حرف الشرط كان المقصود
وهو الفعل اولى ومثل اما تقم اقم قليلا **قوله** شرطا تقييد لجميع ما ذكر
من اذا ومتى واى واين وان ولانها كلها تستعمل شرطا وغير شرط وزيادة ما فيها
مختصة بان تكون شرطا **قوله** وبعض حروف الجر يريد فى مثل قوله تعالى فبما
نقضهم ميثاقهم ومما خطاياهم وقلت مع المضاف نحو غضب من غير ما جرم
واما قولهم جئت لامر ما فقد قيل زائدة وقيل صفة كما تقدم واما لا فتزاد مع الواو
بعد النفى كقولك ما جاء زيد ولا عمرو والمعنى كمعنى ظاهر ما جاء فى زيد وعمرو ومع ان
افادت نفى الاحتمال فلا تخرجها ذلك عن كونها زائدة لان الظاهر قد يتاكد بالزائد
فيصير نصا ولا تنفك الزيادة عن التاكيد وتزاد بعد ان المصدرية كقوله تعالى ما منعك
ان لا تسجد والمعنى ما منعك ان تسجد وقلت قبل القسم وعليه حمل قوله تعالى
لا اقسم على انها بمعنى اقسم وشذت مع المضاف كقول الشاعر فى بئر لا حور سرى
وما شعر اى فى بئر حور واما من والباء واللام فقد تقدم ذكرها **حروف التفسير**
اى وان فان مختصة بما فى معنى القول قال وتقول فى قوله تعالى واختار موسى قومه
اى من قومه مريدا بها تفسيره فلذلك سميت حرف تفسير وان كان كذلك الا انها اخص
منها لاختصاصها بتفسير ما فى معنى القول كقوله تعالى وناديناه ان يا ابرهيم مريدا
بها تفسير النداء وكذلك تقول كتبت له ان قم وامرته ان ارجع وقد اختلف فى
تفسير القول الصريح بها فاجازه بعضهم وحمل عليه قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتنى
به ان اعبدوا الله ربكم فجعلها تفسيرا لما قبل وهو قوله ما امرتنى به وغيرهم يجعلها
مصدرية او زائدة لا مفسرة وما يتمسك به من نحو قوله تعالى وانطلق الملا منهم

ان امثنوا فى انه تفسيرٌ لصريح القول ليسَ بقويّ اذ ليس المقدّر ليس كالصريح
فى لفظ القول اذ ليس تقدير صريح القول باولى من تقدير ما فى معناه **حروف المصدر**
ما وانْ وانّ فما وانْ مختصّان بالجملة الفعلية تدخلان عليها فتصيّر انها فى تأويل
مفرد مأوّل بمصدر الفعل تقول اعجبنى ما صنعتَ اى صنيعك واعجبنى ان خرجتَ
اى خروجك واما انّ فمختصّة بالجملة الاسمية تدخل عليها فتقلبها الى تاويل
مفرد مأوّل بمصدر لخبرها او ما فى معناه فالاول كقولك اعجبنى انك قائمٌ والثانى كقولك
يعجبنى انّ زيدا اخوك اى اخوة زيد فان تعذّر ذلك قدّرته بالكون كقولهم ولو انّ
ما فى الارض من شجرة اقلام اى ولو ثبت كون ما فى الارض من شجرة اقلاما **حروف
التحضيض** هلّا والّا ولولا ولوما تدخل على الفعل المضارع لمعنى طلبه والحضّ
عليه وعلى الماضى بمعنى اللوم على تركه ولايلام على تركه الا وهو مطلوبٌ لها صدرُ
الكلام لدلالتها على قسمٍ من اقسامه كغيرها فالزمُ الفعل لانها للطلبه فاشبهت لامَ
الامر لفظا نحو هلّا فعلتَ كذا او تقديرا نحو هلّا زيدا ضربتَه لان التقدير هلّا ضربتَ
زيدا ولكنه وجب حذفه لما ثبت تفسيره **حرف التوقّع** قد وسمى حرفَ
توقّع لانه انما تخبر به من يتوقّع الاخبار بجملة كقول المقيم قد قامت الصلوة ويسمّى
حرفَ تقريب لانه يقرّبُ الماضى من الحال ولذلك لزم فى الماضى اذا وقع حالا
واذا دخل على المضارع كان للتقليل كقولهم انّ الكذوب قد يصدق وقد تدخل
على المضارع والمراد تحقيق الامر كقوله تعالى قد يعلمُ الله **حرفا الاستفهام**
وهما الهمزة وهل لهما صدر الكلام لما كانا القسم من اقسامه وهو الاستفهام فالهمزةُ
وهل تدخلان على الجملتين الاسمية والفعلية الا انه اذا وقع فى الاسمية
الخبر فعلا جاز مع الهمزة وكان تقدير الاسم بعدها فاعلا او مفعولا على حسب
تعلّق الفعل احسنَ من تقديره مبتدأً نحو ازيدٌ قام او ازيدا ضربتَ او ضربتَه
على ما تقدّم فى باب ازيدا ضربتَه واما هل فلايقع هذا الموقع الا على شذوذ
لما ثبت من انّ اصلها بمعنى قد الا انهم تركوا الهمزة قبلها لكثرة وقوعها
فى الاستفهام فمن ثَمّ لم يجيزوا هل زيدٌ خرجَ الا على ضعف كالايقال زيدٌ خرجَ
وانما جاز هل زيدٌ قائم حملا لها على اختها فى مجئ الجملة الاسمية الصريحة
فاما اذا غيّرتَ الى معنى ما هو من بابها فاعتبارها فى نفسها اولى **قوله**
والهمزة اعمّ يريد انها تستعمل فيه هل تقول ازيدا ضربتَ ولا تقول هل زيدا
لما تقدّم وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك منكرا لضربه وهو على هذه الصفة
فاستعملوها لاثبات ما دخلت عليه على وجه فى قولك ازيدٌ عندك ام عمرو دون

استعمالها الاثبات ... انكاره وزعم البا ثبت ... عليه على ...

هل وانما اختصت ام المتصلة بالهمزة لانّ الهمزة هى الاصل فلما قصد الاستفهامُ
عن احد الامرين وادْخل ما ليس بحرف استفهام لتعدّد المستفهَم عنه كانت
الهمزة اتعدَ وتدخل الهمزة على حروف العطف كقوله تعالى اثُمّ اذا ما وقع وافمن
كان على بيّنة واوَمَن كان ميتا دون هل لما ثبت من تصرّفهم فكان استعمالها
فى هذه المحال اولى لكونها الاصل ولانها اخصرُ **حروف الشّرط**
ان ولو واما وانما لم يذكر معها غيرها من نحو متى واذ او لما لانها اسماءٌ وانما كان
للجميع صدر الكلام من حيث دلّت على قسم من اقسام الكلام على ما تقدّمَ
فانّ للاستقبال تجعل الفعل له وان كان ماضيا نحو ان اكرمتنى اكرمتك
ومعناه ان تكرمنى واما قولهم ان اكرمتنى اليومَ فقد اكرمتك امس وقوله تعالى
ان كان قميصه قدّ من قبل فصدقت قيل فعلى معنى ان اكرمتنى اليوم يكن سببا
للاخبار بذلك وقول الشاعر اتغضبُ ان اذنا قتيبةَ حزّتا جهارا
ولم تغضبْ لقتل بن حازم على معنى ان ثبتَ ذلك تغضبُ ثم ادخل الانكار على
الغضب المشروط بثبوت حزّ الاذن وقد قيل انما هو بالفتح استبعاد ان يكون
الشرطُ ثابتا فى الماضى ولو للمضى وان دخلت على المضارع نحو لو اكرمتنى اكرمتك
ولو تكرمنى اكرمتك وقد زعم الفراء انها تستعمل فى الاستقبال كان وليس ذلك
بواضح ومعناها ارتباط جوابها بشرطه كارتباطه مع ان الا انّ استعمالها فى
الماضى يوجب ان تكون امرها فى الشرطية مقدّرا فيلزم انتفاءُ مشروطها ظاهرا
ويلزم من انتفائه انتفاءُ الشرط ولذلك لم يذكر المقدّمة انشائية عند استعمال
الاولى بلوغا لبا كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لان المعنى وما فسدتا
لكون الامر مقدّرا وما جاء من قوله نعم العبدُ صهيب لو لم يخف الله لم يعصه على
خلاف الغالب فيها كقولك لو اهنتنى لاكرمتك ومقصودُ المتكلم بمثل ذلك انّ
هذا المشروط لازمٌ لهذا الشرط الذى يتوهّم بعده عنه فهو فى استلزامه غيره
اولى واذا استلزم نفى الخوف نفى العصيان كان استلزام الخوف نفى العصيان
اولى واذا استلزمت الاساءةُ الاحسانَ فاستلزام الاحسان الاحسانَ اولى
ومقصودُ المتكلم بمثل ذلك ان يخبر انّ هذا المشروط حاصل على كلّ تقدير لانه
اذا استلزمَ الشى ونقيضه كان ثابتا على كلّ حال لحصول الحصر **قوله**
وتلزمان الفعل لفظا او تقديرا فاللفظ واضحٌ والتقدير كقوله تعالى وان احدٌ من المشركين
استجارك لو انتم تملكون والفعل محذوفٌ مفسّرٌ بتملكون وانتم فاعلٌ تملكون المحذوف
فلما حذف الفعل وجب ان يكون الفاعل منفصلا فيتعيّن له انتم على قياس باب الاضمار

ومن هذا الباب لو انك اكرمتني اكرمتك فحذف الفعل وانّ واسمها وخبرها فاعل الفعل المحذوف والمفسر لما في انّ من معنى الثبوت وبه استغني عن فعل صريح يفسّره لما كان يدلّ عليه معنى ولما كان من لغتهم تفسير الفعل في هذا الباب عند حذفه بفعل ولم يفسّروه ههنا بفعل التزموا في انّ ان يكون خبرها فعلا ليكون كالعوض من لفظ الفعل المفسّر نحو انك انطلقت لانطلقت ولا يقولون لو انك منطلق قال الله تعا ولو انهم فعلوا هذا اذا امكن الاتيان بفعل امّا اذا تعذر ترك ولو قيل انهم التزموا الفعل الماضي عند امكانه ليطابق معناها في المضي لكان قولا

قوله واذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط الى آخره امّا لزومه المضي فلانه لما جعلوا آخر الكلام للقسم بطل عمل الشرط فيه فقصدوا الى ان يأتوا بالشرط على وجه لا يكون للحرف فيه عمل ليسطا بقا فقالوا والله ان اتيتني اولم تأتني وانما كان الجواب للقسم لانهم لما قدموه وتعذر ان يكون هما الجواب للشرط والقسم معا لفظا وجب ان يجعل لاحدهما وتقديم القسم يدل على العناية فكان جعله له اولى وهو جواب القسم لفظا ومعنى وجواب الشرط معنى لا لفظا لان اليمين عليه وهو مشروط بالاثبات او نفيه **قوله** فان توسط بتقدم الشرط او غيره جاز ان تعتبر وان تلغى امّا اعتباره مع الشرط مع تاخيره فلامكان اعتبارهما معا ولذلك تقول في اعتباره ان اتيتني فوالله لآتينك فيوفر به على كل واحد منهما من الشرط والقسم ما يقتضيه وامّا الغاؤه فلما تقدم عليه مما يدل على الاغتناء به فجاز جعل آخر الكلام له فتقول ان اتيتني والله آتك وامّا اعتباره مع تقدم غير الشرط فلاختلاف التقديرين فاذا جعلت والله ابتداء جملة هي وما في حيزها خبر المبتداء وجب اعتباره لانه يصير من باب ما تقدم على الشرط في اول الجملة فتقول انا والله ان تأتني لآتينك وان جعلت الشرط والجزاء خبر المبتداء وجب ان تلغيه كقولك زيد والله قائم فتقول انا والله ان تأتني آتك وتقدير القسم كاللفظ كقوله تعا لئن اخرجوا ولذلك لم يجي جوابه الا على جواب القسم وكذلك قوله عز وجل ان اطعتموهم يجب حمله على تقدير قسم لانّ آخر الكلام يدل على تقديره ولولا ذلك لوجب فانكم لمشركون فاذا امكن تقدير القسم من غير استبعاد وجب ان يعدل عن تقدير حذف الفاء المستبعد حذفها

قوله وامّا للتفصيل الى آخره لان وضعها على ان يفصل بها نسبة الا انهم لم يلتزموا ذكر المتعدد فقد تذكر ولا يذكر بعدها امر آخر ولكن يفهم انه ترك لامر كقوله تعا فامّا الذين في قلوبهم زيغ ولم يذكر بعد ذلك امّا اخرى لتفصيل آخر وامّا مجي

المتعدد فيها فكثير ولذلك قال بعضهم انه لازم وحمل عليه قوله تعا والراسخون في العلم على معنى وامّا الراسخون في العلم وقطعها عن العطف على قوله تعالى وما يعلم تاويله الا الله فكانه قيل وامّا الراسخون فيقولون آمنا به وهذا وان كان محتملا في هذا الموضع الا انّ الظاهر خلافه في غيره كقول القائل امّا انا فقد حللت وسكنت ولا اشكال في مثل صحة ذلك ولما لزمتها الفاء علم بذلك انها كالشرط وانّ القصد انّ هذا مستلزم هذا الحكم كاستلزام الشرط الجزاء وتقديرهم اياها بمهما كقول سيبويه اذا قلت امّا زيد فمنطلق فكانك قلت مهما يكن من شيء فزيد منطلق تمثيل وتحقيق انها في معنى الشرط الا انّ ذلك في التحقيق معناها والتزموا حذف الفعل تنبيها على انّ المقصود بها حكم الاسم الواقع بعدها وجعلوا الواقع بعدها عوضا من الفعل المحذوف وهو في التحقيق جزء ما في حيز جوابها الا ترى انك اذا قلت امّا زيد فمنطلق فكانك قلت مهما يكن من شيء فزيد منطلق ويكون ما يقع بعدها ابدا امّا معمولا لما في حيز ما بعد الفاء وامّا مبتداء نحو امّا يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لمنطلق وقال قوم هو معمول للفعل المحذوف مطلقا فاذا قلت امّا يوم الجمعة فزيد منطلق فكانك قلت مهما تذكر يوم الجمعة فزيد منطلق وليس ذلك بشيء فانه يوجب جواز الرفع بتقدير مهما حصل يوم الجمعة وشبهه وكذلك اذا قلت امّا زيدا فقد ضربت فانه ان وجب النصب بتقدير مهما تذكر فيجب النصب لقولك امّا زيد فمنطلق وليس ذلك بشيء فانه قد علم انه اذا قيل امّا زيد فمنطلق ان الغرض الاخبار عن زيد بالانطلاق واذا قيل امّا يوم الجمعة فزيد منطلق فالغرض ذكر يوم الجمعة ظرفا للانطلاق وتحقق هذا المعنى يبطل ما توهموه وقال قوم ان كان جائز التقديم فمن الاول والا فمن الثاني وهذا القول على نحو القول الاول الا انهم لما رأوا وقوع امر لا يعمل ما بعده فيما قبله وهو معمول العامل اللفظي وافقوا القول الثاني في كونه معمولا للفعل المقدر نحو امّا يوم الجمعة فانّ زيدا منطلق لانّ ما بعد انّ لا يعمل فيما قبلها ولو نظر هؤلاء حق النظر لعلموا ان الباب كله من هذا القبيل لان ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها ولا بد منها فلا فرق بين قولك امّا يوم الجمعة فزيد منطلق وبين قولك امّا يوم الجمعة فانّ زيدا منطلق فان زعموا انه خولف فيها هذا الاصل في الفاء لغرض ذكر ما هو المقصود مقدما فلا بعد ان يخالف ايضا في غيرها لما ذكروه لغرض

حروف الردع

كلا بمعنى حقا تقول لمن قال فلان يبغضك وشبهه كلا اي ليس الامر كذلك

ردعاله وتنبيهاً على الخطأ فيه قال الله تعالى بعد قوله ربي اكرمني كلا وقد تاتي
بعد الطلب لنفي الاجابة كقولك لمن قال افعل كذا كلا اي لا اجاب الى ذلك
قال الله تعالى بعد قوله رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلا وقد يكون بمعنى
بمعنى حقا فيجوز في هذا الوجه ان يكون اسما بني لموافقته للحرف في لفظه واصل
معناه لعلي الاسمية الا ان النحويين حملوا فيها بالحرفية لما فهموا من ان المقصود
تحقيق الجملة كالمقصود بان فلم تخرجها ذلك عن الحرفية **تا التانيث**
الساكنة تلحق الماضي لتانيث المسند اليه نحو قامت هند وطلعت الشمس
وقد تقدم ذكر ذلك **قوله** واما الحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف
يعني مثل قولك قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فهذه على ضعفها
لا ينبغي ان تعد ضمائر لما يلزم من تقديم المضمر على من يعود عليه من غير
فائدة ولذلك حملها النحويون على انها حروف الى لها للدلالة على احوال الفاعلين
كما اتى بتاء التانيث للدلالة على حال الفاعل **التنوين** نون ساكنة
تتبع حركة الآخر لا لتاكيد الفعل وانما قال لا لتاكيد الفعل لئلا يدخل فيه نحو
قولك اضربن لانها نون ساكنة تتبع حركة الآخر والغرض جمع كل تنوين فلذلك
لم يقصد فيه بخاصة تنوين التمكين ولا غيره واما تنوين التمكن فهو كل تنوين دال
على امكنية الاسم الداخل هو عليه نحو زيد وعمرو ورجل واما تنوين التنكير فداخل
للدلالة على انه غير معين نحو سيبويه وسيبويه آخر وقد يتوهم ان التنوين في مثل
رجل للتنكير وهو غلط الا ترى انك لو سميت برجل وثوب ودار وجعلته علما
لبقي التنوين على حاله ولو كان للتنكير لم يثبت في الموضع الذي تعذر فيه مدلوله
فعلم بذلك انه تنوين التمكين واما تنوين العوض فهو ما لحق عوضا من المضاف اليه
نحو يومئذ وساعتئذ واما تنوين المقابلة فهو ما يقابل نون الجمع ولا يكون الا في
جمع المؤنث نحو مسلمات وقايمات وما توهم من انه تنوين تمكين مردود بانه لو
سميت به امراة فان فيه العلمية والتانيث ولا ثبات لتنوين التمكين معهما
ولما ثبت دل على انه ليس بتنوين تمكين واما تنوين الترنم فالتنوين الذي يلحق
آخر الابيات والانصاف المصرعة لتحسين الانشاد لشبه التغني به نحو قوله
يا ابتا علك او عساكا وكذلك من ذكرى حبيب ومنزل فان لحق قافية
مقيدة سمي التنوين الغالي لغلوه وفي كسرها قبله فتحة احتمال والظاهر
ان الفتح اولى مثل قوله وقاتم الاعماق خاوي المخترقا والمخترق ولا بعد
في كسر القاف اما لان اصلها الكسر فحركت عند الاحتياج الى تحريكها بحركتها

الاصلية واما لالتقاء الساكنين لان اصلها الكسر والظاهر الفتح لما ثبت من ان
مثلها اذا الحق بما آخره ساكن حرك ذلك الساكن بالفتح ولا نظر الى التقاء الساكنين
نحو اضربا واقتلا فان زعم من كسر انه اشبه بمثلها في حينئذ وساعتئذ وقد كسر
ما قبلها فالجواب ان حملها على ما لم يكن له اصل في المعنى وهو نون التاكيد اشبه
من حملها على ما له اصل في المعنى وهو العوض من المضاف اليه فكان الفتح اولى
نون التاكيد خفيفة ساكنة مشددة مفتوحة مع غير الالف الى آخره
هي النون التي تلحق آخر صيغة الامر والمضارع لتاكيدهما وهي خفيفة ساكنة
ومشددة مفتوحة مع غير الالف يعني مع غير التثنية وضمير جماعة المؤنث
لان الالف لا يكونا فيهما فلذلك تقول اضربانّ واضربنانّ بالكسر لا بالفتح **قوله**
تختص بالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم لما في ذلك من معنى
الطلب وقلت في النفي لعروه عن معنى الطلب وانما دخلت فيه تشبيها له بالنهي
ولزمت في مثبت القسم يعني جواب القسم لتقرير كونه جوابا لها وكثرت في مثل
اما تفعلن كانهم لما اكدوا الحرف بما راوا ان تاكيد ما هو المقصود اولى **قوله**
ولزمت يعني انها في غير ذلك ليست لازمة وانما تدخل على سبيل الجواز وما قبلها
مع ضمير المذكرين مضموم لان فيه ضميرا بارزا وهو واو مضموم ما قبلها فاذا
لقيت النون ساكنة حذفت الواو على اصل التقاء الساكنين ومع المخاطبة مكسور
لان الضمير الذي فيه ياء ساكنة مكسور ما قبلها وفيما عداه مفتوح واما في
التثنيه وجمع المؤنث فتلحق الف التثنية والف الفصل فلو ذهبوا بحذف
الف التثنية لادى الى اللبس بينه وبين الواحد ولو ذهبوا بحذف الف الفصل
لوقعوا فيما فروا منه من الجمع بين النونات وكسروا النون بعد الالف تشبيها
بنون التثنية لوقوعها بعد الالف **قوله** ولا تدخلهما الخفيفة يعني التثنية
وجمع المؤنث فلا يقال اضربانْ واضربنانْ لانهم لو حركوا النون لاخرجوها عن
وضعها ولو ابقوها ساكنة جمعوا بين الساكنين وانما جمعوا بين الالف وبين النون
المشددة لانها مشددة وقد جمعوا بين الساكنين اذا كانا على هذا الحد كالضالين
وشبهه وقد اجاز يونس ادخال النون الخفيفة عليهما وجمع بين الساكنين
وهو رديء **قوله** وهما في غيرهما يعني والنونان في غير التثنية والجمع المؤنث
مع الضمير البارز كالمنفصل يعني كالكلمة المنفصلة فيجب ان يعطى آخر الفعل
من ضم او كسر او سكون ما هو حكم الكلمتين المنفصلتين اذا اجتمعتا والغرض
بيان الافعال المعتلة عند الحاق النون بها فاذا قلت ترين او ترى واردت

لحاق نون التاكيد وجب حذف نون الاعراب لوجوب البناء فلا يلاقى اليآء
الساكنة التى هى ضمير الساكن الآخر فيجب الكسر لالتقاء الساكنين لان ولك
يآء قبلها فتحة وحكم مثلها فى المنفصل ان يكسر نحو اخشى القوم ولم ترى الناس
فلذلك وجب ان تقول اخشين ولا ترين واذا قلت ترون او تروا والحقت نون
التاكيد ضممت الواو لانها واو ساكنة مفتوح ما قبلها لقيت ساكنا بعدها هى معه
كالمنفصل وجب ضمها كما ضممت فى قوله تعالى ولا تنسوا الفضل بينكم ولم تروا القوم
واذا قلت للمراة اغزى او هل تغزين والحقت نون التاكيد اجتمعت مع يآء
ساكنة قبلها كسرة وهى فى حكم المنفصل فوجب حذفها لالتقاء الساكنين فلذلك
تقول اغزن ولم تغزن كما تقول اغزى القوم ولم تغزى القوم واذا قلت للمذكرين
اغزوا او هل تغزون والحقت نون التاكيد اجتمعت مع واو قبلها ضمة وهى فى حكم
المنفصل فوجب حذفها لالتقاء الساكنين فتقول اغزن وهل تغزن كما تقول
اغزوا القوم ولم تغزوا القوم قوله فان لم تكن فكالمتصل يعنى وان لم تكن
ضمير بارز كانت النون مع الفعل كالمتصل يعنى كجزء من الفعل كقولك للمخاطب
رين واخشين واغزون فترد المحذوف فى امرائه لما بنى لمجى النون وجب رده
لان حذفه للاعراب ولا اعراب فوجب جعل هذه النون معه فى حكم الجزء كالالف
التثنية الا ترى انك تقول للاثنين ريا واخشيا فترد المحذوف فى الواحد وتفتح
لما كانت الالف مع الفعل كجزء فكذلك النون والمخففة اذا لقيها ساكن بعدها
وجب حذفها لما ادى ابقائها الى احد المحذورين وهو تحريكها او اجتماع الساكنين
فلذلك تقول فى اضربا اذا لاقى مثل القوم اضرب القوم مع بقاء حكمها ولذلك
بقيت البآء مفتوحة لانها فى حكم المراد ولولا ذلك لوجب ان تقول اضرب القوم
بالكسر وانما لم تحركوها بالكسر لانهم قصدوا الى ان يجعلوا للنون اللاحقة
للاسم على النون اللاحقة للفعل مزية واما فى الوقف فان كان ما قبلها مفتوحا
قلبت الفآء كقولك فى اضربن اضربا تشبيها لها بالتنوين وان لم يكن قبلها
مفتوح وجب حذفها كما حذف التنوين اذ لا يكون اسعد منه الا انهم اذا حذفوه
ردوا ما كانوا حذفوه لاجلها من حروف علة او حرف اعراب فيقول فى هل تضربن
هل تضربون بواو الضمير ونون الاعراب المحذوفين ويقول فى نحو اضربن
اضربوا باعادة واو الضمير وتقول فى هل ترين يا امراة وهل تخشون يا قوم
هل ترين وهل تخشون باعادة نون الاعراب وحاصل ذلك انهم قدروها
معدومة من اصلها بخلاف التنوين فى مثل قولك قاض وغاز فان الفصيح

